

منهج نحاة القرن العاشر

في الخلاف النحوي

(السيوطي ت ٩١١هـ في كتابه الهمع أنموذجاً)

إعداد

د/ هبة محمد إبراهيم محمد

مدرس اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بالزقازيق - جامعة الأزهر

أستاذ اللغويات العربية المساعد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجامعة القاسمية بالشارقة

منهج نحاة القرن العاشر في الخلف النحوي (السيوطي ت ٩١١هـ في كتابه الهمع أنموذجاً)

منهج نحاة القرن العاشر في الخلاف النحوي (السيوطي ت ٩١١ هـ في كتابه الهمع أنموذجاً)

هبة محمد إبراهيم محمد

قسم اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق - جامعة الأزهر - مصر.

قسم اللغويات العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجامعة القاسمية بالشارقة

مستخلص:

يهدف البحث للتعرف على منهج نحاة القرن العاشر الهجري في الخلاف النحوي في شروحهم وحواشيه على المستوى النظري، وعلى مستوى النموذج المختار؛ الإمام السيوطي في (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع).

وُجد الخلاف النحوي منذ نشأة علم النحو، وتعددت أسبابه وأثرت فيه السياسة. ولم يقتصر على البصريين والكوفيين. ولم يتحول للتنافس العنيف إلا في عهد سيبويه والكسائي، وقد ضعف بعد وفاة المبرد وتعلب.

ازدهرت الحياة العلمية في مصر عقب هزيمة التتار؛ فصارت مصر قبلة لطلاب العلم. وقام نحاة القرن العاشر بدور كبير في حفظ التراث النحوي.

كان منهج نحاة القرن العاشر خليطاً من المذاهب النحوية، على الرغم من انفرادهم بأراء جديدة أحيانا كثيرة، وعليه فمذهب أغلبهم أقرب إلى مذهب البغداديين. وغلب على نحاة القرن العاشر استقصاء آراء النحويين، وكذلك الأخذ بالظاهر والشائع في التخرجات النحوية، كما اقتصرُوا في الاستشهاد

على ذكر الأجزاء محل الشاهد فقط. وغلب على شروحهم ظاهرة (المرج بين الشرح والمتن).

السيوطي أحد نحاة القرن العاشر لذا لا توجد له الكثير من الآراء الجديدة؛ وإنما برع في التوفيق بين الآراء. كما اعتنى بالسماع والقياس. وكان يضعف الاستشهاد بالحديث الشريف فيما خالف القاعدة؛ وكان مقلداً في الاستشهاد بالنثر مقارنة بالشعر. وتفرّد ببعض الآراء النحوية المميزة والتي خالف فيها النحويين.

الكلمات المفتاحية : منهج - نحاة - القرن العاشر - الخلاف النحوي -
السيوطي - كتاب الهمع - أنموذجاً.

The 10th-century sculptor's approach to grammatical disagreement (Al-Suyuti T911 Ah in his book Al-Hamma A model)

Hiba Mohamed Ibrahim Mohammed

Department of Linguistics Faculty of Islamic and Arab Studies Girls in Zagazig - Al-Azhar University , Egypt.

Department of Arabic Linguistics Faculty of Arts and Humanities Qasimia University of Sharjah

Abstract :

The current research aims to identify the approach of the grammarians of the tenth century Hijri in the grammatical controversy in their commentaries and footnotes at the theoretical level, and at the level of the chosen model; Imam Al-Suyuti in his book (Hamm' Al-Hawa'i fi Sharh Jam' Al-Jaami').

The grammatical controversy began since the inception of grammar, and its causes were numerous and politics affected it. And it was not limited to the albasariyyn and the Kufic. It did not turn into violent rivalry until the era of Sibawayh and Al-Kisa'i, and it weakened after the death of Al-Mubarrad and Thaleb.

Scientific life flourished in Egypt after the defeat of the Tatars; Egypt became a destination for students of knowledge. The tenth century grammarians played a major role in preserving the grammatical heritage.

The approach of the tenth century grammarians was a mixture of grammatical schools, although they often came up with new opinions. Accordingly, their approach is closer to the Baghdadi school. They surveyed the opinions of the grammarians, and adopted the common

ones in the grammatical conclusions. In the examples, they confined themselves to only mentioning the required parts, which are subject to grammatical controversy. The phenomenon of (mixing the explanation and the text) prevailed over their explanations.

Al-Suyuti is a tenth-century grammarian, so there are not many new opinions for him; But excelled at reconciling opinions. He also took care of listening and deduction. And he weakened the examples of the hadith of the Prophet when it violated the rule; He was less of an example of prose than poetry. Al-Suyuti also singled out some distinctive grammatical opinions in which he disagreed with the grammarians.

Keywords: Curriculum - Sculptor - 10th century - Grammatical Disagreement - Suyuti - Book of Al-Hamma - Model.

مقدمة:

الحمدُ لله صاحبِ الفضلِ والنعم، عظيمِ الجودِ والمنن، سبحانه
فضَّلنا على سائر الأمم، فأَنْزَلَ على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً؛
أَنْزَلَهُ بلسانِ عربيٍّ مبينٍ.

والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، خاتم النبيين وإمام
المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد ،،،

الثابت تاريخياً أن اللغة العربية نشأت في أحضان جزيرة العرب،
خالصة لأبنائها منذ وُلدت، نقية مما يشينها من أدران اللغات الأخرى،
وظلت هكذا حتى فُتحت الأمصار واختلط العرب بالعجم، وظالهم اللحن
وفسدت سليقتهم، فخاف الغيورون من العلماء على لغة القرآن، فوضعوا
قواعد النحو لتقويم اللسان، وتأصيل الكلام؛ ولذا كان النحو من أعلى
العلوم قيمة وقدرًا، وأنفعها أثرًا، وأجلها منزلةً؛ فهو دستور العربية الأوحد
به تُضبط وتُصان.

ومنذ نشأ هذا العلم القيم والخلاف في مسائله سمته من سماته،
وظاهرة من ظواهره، ولسنا مبالغين لو قلنا إن الخلافات النحوية من أسس
علم النحو، فعلى اختلاف المناهج قامت المدارس النحوية من بصرية،
وكوفية، وبغدادية، وأندلسية، وغيرها، بل لقد اختلف أبناء المدرسة
الواحدة، فتعددت الأقوال، وتنوعت الآراء في استنباط وإرساء القواعد
النحوية.

وقد نقل المتأخرون من النحاة كل هذه الخلافات كابن مالك، والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي، والأشموني، والشنوناني، والسروري، والدنوشري، والشربيني وغيرهم.

ونظراً لأهمية الخلافات بين النحويين في تأصيل القاعدة اللغوية وتقويتها وتأكيداها على المستوى العقلي والمنطقي فقد اخترت فكرة مرتبطة بالخلافات النحوية، هي: منهج نحاة القرن العاشر في الخلاف النحوي (السيوطي ت ٩١١هـ في كتابه الهمع أنموذجاً).

وقد دفعتني لاختيار هذا الموضوع أمور منها:

١- طبيعة الخلاف النحوي؛ فالخلاف النحوي ابتداءً باب واسع لنهضة علوم اللغة عموماً والنحو والصرف خصوصاً، أما دراسة الخلاف النحوي فتؤدي إلى الاطلاع على معظم أبواب النحو وموضوعاته، ومعرفة مذاهب واتجاهات علماء العربية، وكذلك طرق تفكيرهم وحججهم المنطقية، وكيفية رد بعضهم على بعض في القضايا النحوية.

٢- ظروف القرن العاشر السياسية وانتصار المماليك على التتار وحماية العالم الإسلامي من خطرهم؛ حيث حول هذا الانتصار أنظار العلماء والمفكرين إلى مصر فوفدوا إليها من الشرق والغرب، فازدهرت الحياة العلمية وصارت مصر قبلة لطلاب العلم من كل حذب وصوب. كما رأى المماليك أنفسهم مسؤولين أمام الله والتاريخ عن حماية التراث الإسلامي الذي أوشك على الضياع، وأخذوا على عاتقهم نشر الثقافة الإسلامية، فقاموا ببناء المدارس، وأكرموا العلماء وأنزلوهم منازلهم من التقدير والمهابة والإجلال، وبالبذل والعطاء وتقديم المال الوافر من ناحية أخرى.

٣- شخصية السيوطي؛ فهو عالم كبير برز في علوم شتى؛ كالفقه، والتفسير، والنحو والصرف، وغيرها، تشهد بذلك مؤلفاته التي تجاوزت الـ (٣٠٠ مؤلف) في مختلف العلوم.

٤- أهمية كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)؛ فالكتاب من الكتب عظيمة القدر رفيعة الشأن؛ والتي وعت وشملت كل مسائل النحو العربي.

٥- كثرة ما في الكتاب من مسائل وخلافات نحوية تحتاج لدراسة دقيقة، فالسيوطي كان كثيرَ الذكر لآراء النحويين وعللهم، وإبداء رأيه فيها.

منهج البحث:

بداية استخدمت المنهج التاريخي عند التعريف بـ (نحاة القرن العاشر) و(السيوطي)، واستخدمت المنهج التحليلي الاستقرائي في دراسة الخلاف النحوي، وما استشهدت من مسائل عند السيوطي، مع الالتزام بترتيب الأعلام حسب تاريخ وفاتهم، وتوضيح ذلك كآلاتي:

- وضع عنوان للمسألة، ثم تقديم دراسة نظرية لها، مع ذكر نص السيوطي فيها.

- تقديم تمهيد للخلاف النحوي، ثم تفصيل القول فيه، لتيسير الأمر وتوضيحه، ثم ذكر موقف السيوطي من الخلاف، والتعقيب بما أرجحه، اعتماداً على الأدلة والبراهين المؤيدة.

- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتوثيق القراءات القرآنية من مصادرها.

- تخريج الأحاديث النبوية من: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، ... وغيرها.
- توثيق الأبيات الشعرية، ونسبتها لأصحابها، مع بيان بحورها.
- توثيق الأمثال من الكتب المعتمدة مثل: جمهرة الأمثال للعسكري، ومجمع الأمثال للميداني.
- الاجتهاد في رد الآراء لمصنفات أصحابها، وإلا فتوثيقها من أمهات كتب النحو المعتمدة.
- ترجمة الأعلام، من: وفيات الأعيان لابن خلكان، وبغية الوعاة للسيوطي وغيرها.
- الالتزام في عرض وتبويب مسائل البحث بترتيب ألفية ابن مالك.
- اعتمدت كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسيوطي ت ٩١١هـ. تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت - ١٩٩٢م.

الدراسات السابقة:

- بعد البحث وقفت على عدد من الدراسات التي تناولت بعض مجالات البحث الحالي من نحو: الخلاف النحوي، أو نحاة القرن العاشر، أو السيوطي وجهوده النحوية، وهي كالتالي:
- دراسة: عبدالرؤوف ثابت أحمد عبدالله (٢٠٠٠). الخلاف النحوي والصرفي بين السمين الحلبي، وأبي البقاء العكبري في كتاب (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) من أول الكتاب إلى نهاية سورة التوبة (دكتوراة) كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر.

- دراسة: عبدالعزيز محمد أبو الفتوح (٢٠٠٠). قضايا الخلاف النحوية والصرفية في (شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي)، (دكتوراة)، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر.
- دراسة: معتز الحاج (٢٠٠٠). آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع، (ماجستير) قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- دراسة: أحمد مصطفى العبادلة (٢٠٠٦). اختيارات السيوطي في كتاب همع الهوامع دراسة نحوية تحليلية، (ماجستير) قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- دراسة: أفراح مكاوي (٢٠٠٩). جهود الإمام السيوطي النحوية في كتابه البهجة المرضية في شرح ألفية ابن مالك (ماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم، السودان.
- دراسة: محمد أحمد عبدالفتاح (٢٠١٤). قضايا الخلاف النحوية والصرفية في معجم (معجم البحرين ومطلع النيرين) لفخر الدين الطريحي ت (١٠٨٥هـ) جمعًا ودراسة. (ماجستير)، كلية اللغة العربية للبنين بالمنصورة، جامعة الأزهر.
- دراسة: فالح حسن كاطع الأسدي (٢٠١٥). الخلاف في الزمن بين البصريين والكوفيين في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، كلية التربية للعلوم الأساسية، جامعة بابل، العراق.

- دراسة: محمود شعبان عبدالناصر (٢٠١٥). مسائل الخلاف النحوية والصرفية في كتاب (النكت في القرآن) لعلي بن فضال المجاشعي ت (٤٧٩هـ) جمعاً ودراسة. (ماجستير)، كلية اللغة العربية بنين بأسيوط، جامعة الأزهر.

- دراسة: زينب حسيني السيد (٢٠١٨). الخلافات النحوية في كتاب (فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك) للخطيب الشرييني ت (٩٧٧هـ) وموقفه منها. (ماجستير) كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر.

- دراسة: عبد الله الشمراني (٢٠١٨). مظاهر السماع عند نحاة القرن العاشر الهجري "ابن كمال باشا نموذجاً (دكتوراة)، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

- موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة:

الواقع أن البحث الحالي قد اختلف عن تلك البحوث من حيث الرؤية، وزاوية تناول، وأسلوب التحليل؛ فقد أصّل لقضية الخلاف النحوي نظرياً كما ألقى الضوء على واقعها في القرن العاشر الهجري بشكل إجرائي عند أحد أعلام النحويين؛ وهو الإمام السيوطي في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) ما يجعل للبحث الحالي منحى ورؤية مختلفة تماماً عن تلك البحوث التي سبق ذكرها.

وقد جاء البحث في فصلين تسبقهما مقدمة، وتتبعهما خاتمة، وفهارس فنية. وفيما يلي استعراض ذلك وبيانه.

الفصل الأول (الدراسة النظرية)

المبحث الأول

(الخلاف النحوي)

التفاوت في القدرات العقلية والاختلاف في سعة التفكير من الأمور الطبيعية التي قدرها الله بين البشر والتي لا يمكن تجاهل تأثيرها، وقدما قالوا يوجد الخلاف حيث يوجد العلم والعلماء، وهذا يتضح في تشعب الآراء في المسألة الواحدة، كما أن حب الغلبة من طبيعة الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، والعلم هو سلطان هذه المظاهر؛ والحق أن الخلاف لو كان مبعثه محض العلم، فحبذا به، أما لو خالطته العصبية فيصير حرباً ضرورياً، ومع ذلك فهو محمود المغيبة، فما نمت اللغة إلا من هذا السجال العلمي.^(١)

١- أسباب الخلاف النحوي: تعددت أسباب ظهور الخلاف بين البصرة والكوفة، ومنها:

- اختلاف الموقع والتكوين السكاني: فالبصرة أنشأها عمر بن الخطاب (١٥هـ)، على طرف البادية، والنازحون إليها لم تتبدل صلابة عقليتهم العربية، فكانوا من القبائل سليمة السليقة كقيس وتميم.^(٢)، أما الكوفة فقد أسست بعد البصرة بالقرب من الحيرة قاعدة المناذرة قديما الموالين للفرس، وقد دَبَّتْ إليها الروح الفارسية في العلوم وحرية التفكير، وسكانها

(١) يُنظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: لمحمد طنطاوي، ص ٥٠.

(٢) يُنظر: الخلاف بين النحويين: للسيد رزق الطويل، ص ٣٦.

لفيف من بني أسد، وأهل اليمن الذين لا يُعتد بلغتهم لكثرة مخالطتهم الحبشة والهند، والتجار من مختلف الأمصار.^(١)

- الاتجاه السياسي: النزعة السياسية هي التي غرست بذرة الصراع بين البصرة والكوفة؛ فقد هبط علي بن أبي طالب الكوفة، واتخذها مقر خلافته، وزاد الصراع بعد موقعة الجمل؛ فالبصرة عثمانية، والكوفة علوية، وازداد الاختلاف مع الأيام، ولما جاءت الدولة الأموية كان ميلها مع البصرة، وأقصت الكوفة، أما الدولة العباسية، فكان ميلها مع الكوفة، فانقلب الأمر فعزت الكوفة، وأفل نجم البصرة، وكان ذلك مما وسع هوة الخلاف بينهما، وفضلوا الخلاف العلمي في كل شيء وعليه فما بدأت المنافسة العلمية النحوية بينهما إلا بعد الاختلاف السياسي.^(٢)

- التعصب: إن التعصب الذي نشأ واشتد بين الكوفة والبصرة كان وليد السياسة، فالسياسة هي التي تعهدته حتى اشتعلت ناره. وقد اتخذت هذه العصبية مظاهر عدة منها:

(أ) التنازب بين أبناء البلدين؛ حتى ألفت في ذلك كتب، فألف الهيثم بن عدي الكوفي ت (٢٠٩هـ) كتابه (فخر أهل الكوفة على أهل البصرة).

وقال الجاحظ في فضل البصرة على الكوفة: "وفينا اليوم ثلاثة نحويين ليس في الأرض مثلهم، وهم أبو عثمان المازني، والعباس الرياشي، وإبراهيم الزياتي، وهؤلاء لا يُصاب مثلهم".^(٣)

(١) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص ٧٢.

(٣) يُنظر: إنباه الرواة للقطبي ١/ ٢٨٣، والخلاف بين النحويين، ص ٧٢.

(ب) الطعن على علم الأعلام، والرواة: يقول أبو الطيب اللغوي^(١) عن أبي جعفر الرؤاسي^(٢) "وممن أخذ عن أبي عمرو- أبو جعفر الرؤاسي، عالم أهل الكوفة"، ثم يواصل حديثه عن أبي جعفر قائلاً: قال أبو حاتم^(٣) "كان بالكوفة نحوي يُقال له: أبو جعفر الرؤاسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء".^(٤)

- أسلوب المدرستين في الدراسة، ومنهجهما في البحث العلمي:

وهذا عامل آخر هيا الجو للخلاف بين المدينتين: وهو أسلوب البحث العلمي، ونمط الدراسة والبحث الشائع في كليهما، فالكوفة سبقت البصرة في دراسة الحديث والفقهاء، كما كانت مشغولة بالأدب والرواية والأشعار، بينما كان اتجاه البصرة للدراسة النحوية، ووضع القوانين المحكّمة للنحو، وأعانها على السبق في هذا المجال شيوع الدراسة الفلسفية والمنطقية فيها.^(٥)

(١) هو عبدالواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، أحد المتقنين لعلوم العربية، من تصانيفه: مراتب النحويين، والإتباع، والإبدال، وقد ضاع أكثر مؤلفاته، وقد توفي ٣٥١ هـ. يُنظر: بغية الوعاة ١٢٠/٢.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن أبي سارة لقب بالرؤاسي: لعظم رأسه، قال ثعلب إنه أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، مؤلفاته: كتاب معاني القرآن، وكتاب الوقف، وكتاب التصغير. يُنظر: طبقات النحويين، ص ١٢٥، ونزهة الألباء، ص ٥٠.

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني، كان إماماً في علوم القرآن واللغة، قرأ كتاب سيويه على الأخفش، ومن مؤلفاته: إعراب القرآن، ولحن العامة، والمقصود والممدود. يُنظر: طبقات النحويين، ص ٩٤، وبغية الوعاة ٦٠٦/١.

(٤) يُنظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص ٢٤.

(٥) يُنظر: الخلاف بين النحويين، ص ٧٦.

وقد نتج عن هذا الاختلاف عدة أمور منها:

- ما كثر عن البصريين من الأمور الأربعة التي تخلفت عن القياس عند البصريين بحسب المقتضيات من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار قد قلت عند الكوفيين.

- أن القياس قد كثر عند الكوفيين، حتى أصبح سمة من سماتهم، أما البصريون فكانوا يؤثرون السماع على القياس، ولا يصيرون إليه إلا إذا اضطروا، وذلك لسهولة اتصالهم بجمهرة العرب.

- أن البصريين احتاطوا في أنفسهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها، بخلاف الكوفيين الذي تفككوا من قيودهم.^(١)

٣- نشأة الخلف النحوي:

الخلف في تاريخ النحو العربي يحمل أنواعاً مختلفة، فتارة يختلف نحوي مع شاعر، وتارة يختلف علماء المدرسة الواحدة مع أنفسهم، وتارة يختلف أصحاب المدارس المختلفة، ومن هذا وذاك تتكون المناقشات والمناظرات التي تصير حيث يصير العلم وحيث يصير العلماء؛ وذلك لأن حب الغلبة والتفوق أمر فُطر عليه الإنسان.

وقد بدأت هذه المناظرات على يد عبدالله بن أبي إسحاق المتوفى سنة (١١٧هـ) وتلاميذه، فهم الذين فتحوا بابها؛ فقد ناظر عبدالله بن أبي

(١) يُنظر: نشأة النحو، ص ١٥٠.

إسحاق بلالا بن أبي بردة، وأبا عمرو بن العلاء، والفرزدق، ويونس بن حبيب.^(١)

أما أول خلاف ظهر بين المدرستين (البصرة والكوفة) فهو ما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أبوجعفر الرؤاسي في كتابه (قال الكوفي)، فقد أثبتتها سيبويه في كتابه^(٢) وهذا الخلاف بين المدرستين لم يكن أكثر من مذاكرة وعرض وجهات نظر مختلفة والرد عليها أحياناً، فلم يكن لها عمق الخلاف المنهجي الذي ظهر فيما بعد.

ولم يأخذ الخلاف بين المدرستين طابع الجد، ويصل إلى حد التنافس العنيف إلا في عهد سيبويه والكسائي اللذين على أيديهما بدأت تنضج مناهج المدرستين وتتمايز، لاسيما بعد أن قرب الخلفاء العباسيون الكسائي وتلاميذه، وأغدقوا عليهم الأموال، لما كان بين أهل الكوفة والعباسيين من وُدٍ لم يتهياً لأهل البصرة، فتمسكوا بدنيا الخلفاء ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسات النحوية.^(٣)

وقد استمر الخلاف النحوي على أشده بين المذهبين في القرن الثالث بين تلاميذ الكسائي والفرءاء، وخاصة أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى (٢٩١هـ)، وبين أعلام المذهب البصري وخاصة أبا العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى ٢٨٥هـ. ثم خف النزاع بين المدرستين

(١) يُنظر: طبقات النحويين للزبيدي ص ٣٢، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: عبدالعال مكرم، ص ١١٠.

(٢) يُنظر: نزهة الألباء، ص ٥١، والخلاف بين النحويين، ص ٢٥، وفي أصول النحو، ص ١٧٦.

(٣) يُنظر: الخلاف بين النحويين، ص ٢٥، ٢٦، وفي أصول النحو، ص ١٧٧.

(البصرة والكوفة)، ولم يبق منه إلا صور ضئيلة بعد وفاة زعيمي المذهبيين: المبرد وثلعب^(١).

ويرى شوقي ضيف أن الأخفش هو الذي فتح أبواب الخلاف فيقول: "وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، فقد كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، فخالف أستاذه سيبويه في بعض المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم"^(٢).

٣- أنماط الخلاف النحوي:

وُجد الخلاف منذ نشأة علم النحو، ولم يقتصر الخلاف على البصريين والكوفيين، بل لقد كان هناك خلاف حتى بين أبناء المدرسة الواحدة، ويمكن تقسيم الخلاف النحوي إلى عدة أنماط:

الأول: خلاف بين أبناء المدرسة الواحدة في إطار منهج الدراسة، ومن أمثله:^(٣)

- مخالفة الأخفش للبصريين في جواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل، بينما ذهب البصريون إلى وجوب إنابة المفعول به.
- أن يونس أجاز تعريف الحال، بينما ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى وجوب تنكير الحال، وإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة.

(١) نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين. السقا مصطفى، مجلة اللغة

العربية، العدد (١٠)، ١٩٥٨، ص ١٠١.

(٢) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص ٩٥.

(٣) يُنظر: الخلاف بين النحويين، ص ٣٣، ٣٤.

- أن الأخفش والمبرد والمازني خالفوا سيبويه في عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس عند تركيبها مع اسمها؛ فذهبوا إلى أنها هي الرافعة للخبر، بينما ذهب سيبويه إلى أنها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هي مع اسمها في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر للمبتدأ.

الثاني: الخلاف بين المدرستين بسبب اختلاف المنهج، وهذا هو الخلاف الذي اتسع مداه في ظلال المدرستين فيما بعد، وكان له أثر عميق في الدراسات النحوية.^(١)، ومن أمثلته:

- أن البصريين منعوا العطف على موضع اسم (إن) قبل مجيء الخبر، وأجازة الكوفيون.

- ذهب البصريون إلى إعمال الثاني في التنازع، بينما ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول.

- أن البصريين منعوا تقديم معمول اسم الفعل عليه، وأجازة الكوفيون.

- ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل المشتقات، بينما رأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل.

الثالث: خلاف عام بين النحاة لا يرتبط بمدرسة معينة، قد يلتقي فيه بصريون وكوفيون على رأي واحد، ويلتقي فيه بصريون وكوفيون آخرون على رأي آخر، وغالبا ما يأخذ هذا الخلاف صورة توجيه إعرابي أو ضبط كلمة، أو معنى أداة، ومن أمثلته:^(٢)

(١) يُنظر: الخلاف بين النحويين، ص ٣٥.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص ٣١.

- اختلاف النحويين في الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) الظاهر، فقد أجاز المبرد وابن السراج وابن مالك وولده، ومنعه سيبويه والسيرافي.
- اختلاف النحويين في حكم المستثنى بعد (ما خلا، وما عدا)، فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب نصب المستثنى بعد (ما خلا، وما عدا)، وأجاز الكسائي والأخفش والجرمي والفارسي الجر.

المبحث الثاني

(نحاة القرن العاشر الهجري)

أولاً: أشهر نحاة القرن العاشر الهجري:

حفل القرن العاشر الهجري بالناحويين على اختلاف توجهاتهم النحوية، وفيما يلي تعريف مناسب بأشهرهم؛ مرتبين حسب تاريخ الوفاة خلال هذا القرن.

- **خالد الأزهرى** ت ٩٠٥ هـ: هو خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى، وكنيته أبو الوليد^(١)، كل من ترجموه لم يحددوا ميلاده، إلا السخاوي^(٢)، فذكر أنه ولد في ٨٣٨ هـ، وقد نُسب لمسقط رأسه جرجا، كما اشتهر بلقب الشيخ، وهذا اللقب لم يؤثر لغيره، لأنه لازم الأزهر، كما اقتص بلقب الأزهرى، لنفس السبب. نشأ بالقاهرة وأكبّ على علوم اللغة، ولازم الشمنى وغيره، ودرس للطلاب بالأزهر، ومن مصنفاته النحوية «المقدمة الأزهرية فى علم العربية» وشرح عليها وهما مطبوعان، وشرح على كتاب ابن هشام «الإعراب عن قواعد الإعراب» وشرح على الأجرومية وشرح على الألفية وأهم شروحه «شرح التصريح على التوضيح» لابن مالك وهو مطبوع بمصر. وبعد حياة علمية حافلة بالدراسة والتأليف، تُوفى أثناء عودته، من الحج سنة ٩٠٥ هـ.^(٣)

(١) مقدمة التصريح بمضمون التوضيح ٣/١.

(٢) الضوء اللامع ١٧١/٣.

(٣) يُنظر: الكواكب السائرة ١/ ١٨٨، وشذرات الذهب ٨ / ٢٦.

- **السيوطي تا ٩١١ هـ**: عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضيرى الأسيوطى المشهور بجلال الدين السيوطى. (١). (ترجمته كاملةً فى المبحث الثالث).

- **الأشمونى تا ٩٢٩ هـ**: أبو الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى بن يوسف، يُعرف بالأشمونى، نسبةً لمدينة أشمون، وهو نحويّ فقيهٌ وأصوليٌّ ومنطقي مصري من القاهرة، ويَعُدُّه مؤرِّخو النحو العربى من رجال المدرسة المصرىة الشامىة. قال شوقى ضيف: " ربما كان الأشمونى أنبه نحويّ أخرجته مصر فى القرن العاشر الهجرى". (٢)، ولِد الأشمونى سنة ٨٣٨ هـ، فى قناطر السِّباع، وتعود أصوله لمدينة أشمون المصرىة ويُنسبُ إليها. نشأ فيها ثمَّ انتقل للقاهرة، وهناك حفظ القرآن وألفىة ابن مالك، ثمَّ أخذ النحو عن الكافيجى، والقراءات عن ابن الجزرى، وبعد تعمّقه فى العلوم تصدَّر للتدريس، وتولّى القضاء فى القاهرة. تُوفى سنة ٩٢٩ هـ. (٣). وللأشمونى مؤلفات من أشهرها: شرح ألفىة ابن مالك فى النحو (شرح الأشمونى)، ونظم المنهاج (فى الفقه)، وشرح نظم المنهاج (الكتاب السابق)، ونظم جمع الجوامع. (٤)

- **بحرق اليمنى تا ٩٣٠ هـ**: جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميرى الحضرمى، ولد سنة ٨٦٩ هـ، شهرته (بحرق)، فقيه شافعى وأديب ونحوى ومتصوف، ولد بحضرموت وتعلم بها. نعتة الزبيدى بعلامة اليمن، له

(١) معجم المؤرخين المسلمين: يسرى عبد الغنى، ص ٣٢ .

(٢) المدارس النحوية لشوقى ضيف، ص ٣٥٧.

(٣) الوسيط فى تاريخ النحو العربى لعبد الكرىم الأسعد ص ٢٣٥.

(٤) الأعلام لخير الدين الزركلى ١٠/٥.

مؤلفات في الطب واللغة والحديث والفقہ والتصريف والتاريخ. رحل للهند فأكرمه مظفر شاه الثاني، أقام بأحمد آباد و مات في ٩٣٠هـ^(١)، ولبحرق اليمني مؤلفات وشروح، منها: شرح ملحّة الإعراب، وعقد الدرر في القضاء والقدر، وشرح لامية الأفعال لابن مالك، وفتح الرؤوف في معاني الحروف، وفوائد في علم النحو.^(٢)

- **القوجوي ت ٩٥٠ هـ**: هو محي الدين محمد بن مصلح الدين القوجوي، وكان يُلقب بشيخ زاده.^(٣)، ومثل كل المتأخرين لم يلق عناية كافية في كتب التراجم، فلا يوجد ما يدل على مولده، قرأ على علماء عصره، ثم درس بمدرسة خير الدين بالقسطنطينية. ثم أحب العزلة، فترك التدريس واشتغل بالعلم والعبادة، للقوجوي مصنّفات عديدة في الفقه واللغة والشعر والتفسير، ومن أشهر مؤلفاته في اللغة: شرح مفتاح العلوم للسكاكي، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام.^(٤)، أما وفاته فتجمع المصادر أنها كانت عام ٩٥٠ هـ.

- **مصلم الدين السُروري ت ٩٦٩ هـ**: مصلح الدين مصطفى بن شعبان الرومي المعروف بالسُروري عالم مسلم تركي عثماني. ولد في ٨٩٧ هـ بقصبة كليبولي، في محافظة جنق بمنطقة مرمرة على الدردنيل، أخذ عن طاش كبري زاده وغيره، يُعد من فقهاء الحنفية، كان عارفاً باللغات العربية

(١) معجم المفسرين لعادل نويهض ٥٩٨/٢.

(٢) الأعلام لخير الدين الزركلي ٣١٥/٥.

(٣) ترجمته في: الشقائق النعمانية ص ٢٤٥، والكواكب السائرة ٥٩/٢، ومعجم

المؤلفين ٣٢/١٢.

(٤) الشقائق النعمانية، ص ٢٤٦.

والتركية والفارسية. تُوفي ودُفن بقصبة قاسم باشا بالآستانة في ٩٦٩ هـ.^(١)، وللسروري مؤلفات كثيرة كالحواشي الكبرى والحواشي الصغرى على تفسير البيضاوي، وشرح الأمثلة المختلفة في التصريف، وشرح المصباح للمطرزي في النحو، وشرح مراح الأرواح في التصريف.^(٢)

- **عبد الله الفاكهي ت ٩٧٢ هـ**: جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، لغوي وفقه شافعي حجازي. ولد بمكة في ٨٩٩ هـ. درس بها ثم سافر للقاهرة لطلب العلم. تُوفي ودُفن في مكة أيام الدولة العثمانية في ٩٧٢ هـ.^(٣) وله مصنفات وشروح كثيرة مثل: الحدود النحوية، وشرح الحدود النحوية، والفواكه الجنية على مئمة الأجرومية، ومُجيب الندا لشرح قطر الندى، وشرح الجمل، وشرح المُعلقات، وفتح المغلقات لأبيات السبع المُعلقات.^(٤)

- **الخطيب الشربيني ت ٩٧٧ هـ**: محمد بن أحمد الشربيني الشافعي، لم تذكر كتب التراجم سنة ميلاده، نُقب بشمس الدين، واشتهر بالخطيب الشربيني، أجمع الناس على صلاحه، تُوفي في ٩٧٧ هـ.^(٥) وقد كان الشربيني موسوعة علمية؛ فهو نحوي وصرفي، وفقهه، ومفسر، أخذ العلم عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ت ٩٢٥ هـ، وشهاب الدين البرلسي ت

(١) معجم المفسرين لعادل نويعض ٢ / ٦٧٦.

(٢) الأعلام لخير الدين الزركلي ٦ / ٢٢٤.

(٣) معالم الأدب العربي في العصر الحديث لعمر فروخ ١ / ٣٨٣.

(٤) الأعلام لخير الدين الزركلي ٤ / ٦٩.

(٥) تُنظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد الغزي ٣ / ٧٢.

٩٥٧هـ، وشهاب الدين الرملي ٩٥٧هـ، وبدر الدين المشهدي ت ٩٣٣هـ،
وناصر الدين الطبراني ت ٩٦٦هـ. (١)

وللشربيني مؤلفات وشروح وحواشٍ في مختلف العلوم، من أشهرها في ميدان اللغة: فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك، والفتح الرباني في حل ألفاظ تصريف الزنجاني، ونور السجدة في حل ألفاظ الأجرومية، ومغيث الندا إلى شرح قطر الندى، وشرح شواهد قطر الندى، وكتاب: تقريرات الشربيني على المطول، كتاب مطبوع. (٢)

- ابن قاسم العبادي ت ٩٩٢ هـ: شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي الشافعي الأزهري (ت ٩٩٢ هـ)، هو نحويّ وفقيهٌ مصريٌّ من القرن العاشر الهجري، وهو أشهر نحاة عصره، يُعَدُّ مؤرِّخو النحو العربي من رجال المدرسة المصريّة الشاميّة. (٣)، لم تنقل كتب التراجم شيئاً عن نشأة العبادي أو ميلاده، ولا تفاصيل حياته.

ويُعدُّ ابن قاسم العبادي من أشهر نحاة العصر العثماني؛ حيث خفّت فيه الدراسات النحوية. وقد أخذ النحو عن الناصر اللقاني والشهاب البرسي، ألّف العبادي عدداً من المصنفات في علوم مختلفة، وجميع مصنّفاته حواشٍ وشروح لمؤلفات سابقيه واشتهر بالتحقيق.

(١) يُنظر: الضوء اللامع ١١ / ٢١٢، والكواكب السائرة ٢ / ٣٢، وكشف الظنون ١ / ٦٢٧.

(٢) معجم المطبوعات ١ / ١١٠٩، وهدية العارفين ٢ / ٢٥٠، ومعجم المؤلفين ٣ / ٦٩.

(٣) الوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الكريم الأسعد ص ٢٣٧.

واختلف أصحاب التراجم حول تاريخ وفاته؛ فقيل تُوفِّي في المدينة المنورة أثناء عودته من الحج سنة ٩٩٤ هـ، وقيل تُوفِّي بمكة سنة ٩٩٢ هـ.^(١)

ولابن قاسم العبادي العديد من المؤلفات والشروح والحواشي منها: (حاشيته على شرح ابن الناظم لألفية والده ابن مالك). وكذلك شرح قطر الندى وبل الصدى ويُسمَّى (حاشية العبادي على شرح قطر وبل الصدى). وأيضاً (حاشية ابن قاسم العبادي على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه). وكذلك (غاية الاختصار في فروع الفقه الشافعي)، بالإضافة إلى (حاشية العبادي على تحرير القواعد المنطقية)، المُسمى بالرسالة الشمسية.^(٢)

ثانياً: منهج نحاة القرن العاشر في الخلافات:

١ - بين يديّ القرن العاشر:

القرن العاشر الهجري هو الفترة الزمنية الممتدة من اليوم الأول لعام ٩٠١ هـ إلى اليوم الأخير من عام ١٠٠٠ هـ حسب التقويم الهجري، وفيه سقطت الدولة الطولونية في مصر والشام مع بدايات القرن العاشر على يد العباسيين، فقد عادت الإمارة إلى حظيرة الدولة العباسية في عهد الخليفة أبو أحمد علي المكتفي بالله، وعلى يد القائد مُحَمَّد بن سُلَيْمان الكاتب^(٣)، ثم سيطر المماليك وتوطد حكمهم واستقرت لهم الأمور ونجحوا

(١) خزانة التراث، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ٤٢٠/٣٧.

(٢) الوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الكريم الأسعد ص ٢٣٩.

(٣) تاريخ الرُّسل والملوك للطبري ١٠٣/٨.

في وقف الخطر المغولي على العالم الإسلامي، وبعدها صارت مصر محط أنظار القاصي والداني، واستمر الأمر إلى أن ضعف المماليك ثم هُزموا على يد العثمانيين في موقعة مرج دابق بالقرب من حلب في ٩٢٢هـ وبعدها بقليل تنازل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم الأول فانقلت الخلافة للعثمانيين، والتي استمرت خلافتهم حتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري.

وللقرن العاشر الهجري ملامح مميزة جعلته مختلفاً عن باقي القرون شكلاً ومضموناً فقد كان لانتصار المماليك على التتار وحماية العالم الإسلامي من خطرهم، وما أعقب ذلك من تغيرات سياسية؛ حيث حول هذا الانتصار أنظار العلماء والمفكرين إلى مصر فوفدوا إليها من الشرق والغرب، فازدهرت الحياة العلمية وصارت مصر قبلة لطلاب العلم من كل حذب وصوب.

ورأى المماليك أنفسهم مسؤولين أمام الله والتاريخ عن حماية التراث العربي والإسلامي الذي أوْشك على الضياع بعد نكبته في بغداد على يد المغول وفي الأندلس على يد القوط، وأخذوا على عاتقهم نشر الثقافة والعلوم الإسلامية، فاستعانوا في ذلك بالوافدين من ناحية وبأبناء مصر من ناحية أخرى، ولتسهيل الغاية عليهم قاموا ببناء المدارس في القاهرة والأسكندرية كالمدرسة الظاهرية والناصرية وأوقفوا عليها الأوقاف وأسسوا المساجد والخوانق، كما أكرموا العلماء وأنزلوهم منازلهم من ناحية التقدير والمهابة والإجلال، وبالبذل والعطاء وتقديم المال الوافر من ناحية أخرى. بل وأقبلوا على تعلم العربية بأنفسهم وعلموها أبناءهم؛ فازدهرت العلوم المختلفة في مصر المحروسة وعلى رأسها علوم العربية؛ خاصة

علوم النحو والصرف؛ حيث كثرت المؤلفات والشروح والحواشي^(١)، ثم خفتت الدراسات اللغوية والنحوية وقلت بشكل ملحوظ بنهاية القرن العاشر.^(٢)

٣- منهج نحاة القرن العاشر:

سخر الله للعربية من يقوم عليها من العلماء الأفاضل الذين تفتنوا في العطاء والتمحيص والبحث والاستقراء، ووضع القواعد بدءاً بالخليل وسيبويه والكسائي والأخفش، ومروراً بمن تبعهم أمثال الفراء والمازني والمبرد، فأسسوا أصول هذا البنيان الشامخ للنحو العربي، وثبتوا القواعد بما أحاطوا به من الشواهد النقلية والعقلية، حتى غدا علماء ذا أصول واضحة.

فلما جاء من بعدهم من العلماء، وجدوا نتاجاً علمياً ضخماً قد تجمع في كتبهم من الشواهد والآراء والقواعد، فانقطعوا إلى شرحه وتوضيحه وإعادة تبويبه، والمقارنة بين الآراء في المسألة الواحدة بعد إحصائها، وترجيح بعض الآراء على بعض، حتى أننا لا نكاد نقف على آراء جديدة في النحو، وهذا دأب غالب في معظم العلوم النظرية والإنسانية، باستثناء العلوم التطبيقية والتجريبية فلها طبيعة أخرى.^(٣)

مما لا شك فيه أن نحاة القرن العاشر الهجري مع من سبقهم بقليل وخلفهم بقليل قد قاموا بدور كبير في حفظ التراث النحوي، فقد

(١) المرجع السابق ٢٤٠/٨.

(٢) خزنة التراث، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ٤٢٢/٣٧.

(٣) المدارس النحوية، شوقي ضيف ص ٣٤٧.

تعاملوا مع النحو بطريقة فريدة فقد قضى أغلبهم نصف عمره تقريبا في تعلمه وطلبه في الأمصار المختلفة - على ما بهم من حاجة وفقر - فلما أتقنوه عادوا لديارهم ليدرسوه لطلاب العلم، وعلى مستوى تعليمهم للنحو لم يقفوا عند حد النص الذي تعلموه فقط بل أضافوا إليه شروحا وحواشٍ، وعليه فنحاة القرن العاشر الهجري نقلوا لنا التراث النحوي بأمان بعد أن أضافوا إليه الكثير من الشروح، وأضافوا للشروح الكثير من الحواشي.^(١)

وعموماً لا توجد كتابات مباشرة حول المنهجية النحوية بهذا المعنى في القرن العاشر؛ وكل ما يمكن أن نجده هو ما كُتب تحت مُسميات أخرى، والتي غالباً لم تخرج عن أحد شكلين:

الأول: ما كُتب مبيوثاً في كتب التراجم وكتب الأعلام حول التوجهات والملاح العامة للنحويين في تلك الفترة وما كُتب في بعض الشروح والحواشي النحوية في شقها التاريخي.

الثاني: ما كُتب حول تعامل هؤلاء النحويين مع الأصول النحوية، وما عُرف عنهم؛ مُمثل في تعاملهم مع السماع والقياس وما يتضمنه كل أصل منهما من فروع ترتبط به.

كان لمعظم نحاة القرن العاشر منهج خاص في تناول القضايا النحوية؛ وفيما يلي عرض لملاح منهجهم النحوي، مع ذكر ما يدل على تلك الملاح، من خلال ما كُتب عنهم أو مما كتبه من شروح أو حواشٍ، وهو كالتالي:

(١) دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي. أحمد عبد الراضي،

- كان مذهبهم النحوي خليطاً من المذاهب النحوية المختلفة، على الرغم من انفرادهم بآراء جديدة أحيانا كثيرة، وعليه فمذهب أغلبهم أقرب إلى مذهب البغداديين، الذين يحققون كل الآراء ثم يأخذون المناسب والأقوى منها.

وهذا ما يُعرف بظاهرة (الموضوعية في إدارة الخلاف)، وعليه لا يمكن تصنيف أغلبهم على أنهم من المدرسة البصرية أو الكوفية، إذ لم يلتزموا بمدرسة نحوية معينة، ومع ذلك فبعضهم كان محسوباً على البصريين مثل القوجوي الذي لا يأخذ من الكوفيين إلا إذا وجد لذلك علة.^(١)

- بالرغم من تأخرهم وبعدهم عن عصر الاحتجاج إلا أنه غلبت عليهم الأصالة الفكرية وإعمال العقل في كلام الآخرين قبل الموافقة عليه، فقد كان لأغلبهم شخصيته المستقلة حتى في شروحهم وحواشيهم، مثل السيوطي، بحرق اليميني، والأشموني، وغيرهم.

- غلب عليهم سرد واستقصاء آراء النحويين في الموضوع أو القضية الواحدة قبل الأخذ بآرائهم أو التسليم بمذاهبهم؛ فنظراً لأن أغلبهم كانوا شراحاً وأصحاب حواشٍ على مصنفات أو شروح سابقة عليهم... فقد رأوا أن سرد واستقصاء كل الآراء من مميزات الشروح والحواشي.

- عهد على أغلبهم - إلا قليلاً منهم - الأخذ بالظاهر والشائع في التخريجات النحوية، وعدم اللجوء للتأويلات إلا في الضرورة؛ وربما كان

(١) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه. ص ٢٤٥.

ذلك لتأخرهم التاريخي عن العصر الذهبي للخلافات والتخريج والتأويل فنأوا بأنفسهم عن ذلك.^(١)

- عُرف عنهم أنهم كانوا يعرضون المادة العلمية بأسلوب قوى رصين في عبارات مباشرة واضحة لا تحتاج للتوضيح كما شاع عن بعض النحويين كابن هشام في أوضح المسالك، وعلّة ذلك أنهم ليسوا مصنفين بل شُراح وأصحاب حواش؛ فلم يجدوا أفضل من الوضوح أسلوباً لشروحهم.

- اقتصروا في استشهادهم بالقرآن الكريم والشعر على ذكر الأجزاء أو الكلمات محل الشاهد فقط. وقد يكونوا اقتدوا في ذلك بابن هشام، وربما رغبتهم في الإيجاز كانت هي الدافع لذلك.

- غلب على بعض شروحهم وحواشيهام ظاهرة (المزج بين الشرح والتمن)، مع توظيف سياق الكلام وبعض القرآن اللفظية للتفريق بينهما، وربما كان رائدهم في ذلك الشيخ خالد الأزهري في شرحه لقواعد الإعراب لابن هشام؛ وكذلك القوجوي، وقد عاب بعض المتأخرين ذلك؛ بسبب ما يحدثه من تداخلات عند بعض طلاب العلم.^(٢)

- وضعوا القرآن الكريم في أعلى مراتب الاستشهاد، متابعين في ذلك من سبقهم؛ حيث كانوا يعرضون القواعد على القرآن وليس العكس. ثم وضعوا القراءات القرآنية في المرتبة الثانية وجعلوها حجة قوية في تخريجاتهم، كما وضعوا الأحاديث النبوية في المرتبة الثالثة. ثم وضعوا

(١) دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي. أحمد عبد الراضي، ص ٦٧.

(٢) موازنة بين شرح قواعد الإعراب للأزهري وللقوجوي، هبة إبراهيم (ماجستير)، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨. ص ١٦٠.

الشعر فى المرتبة الرابعة عند عدم وجود شواهد من القرآن أو الحديث النبوي. (١).

- عُرف عن بعضهم تحامله الواضح على أصحاب التصانيف النحوية فيكثر من ذكر ما شاب كلامهم أحيانا من تناقض أو غموض أو آراء مُتكلّفة التأويل؛ مثل الدماميني في شرحه على مغنى ابن هشام سماه (تحفة الغريب فى حاشية مغنى اللبيب) تحامل فيه تحاملاً شديداً على ابن هشام. ومع ذلك كان أغلبهم منصفين يثنون الثناء الجميل على المصنفين بل يعظمون ما انفرد به أحدهم من نكت وآراء غير مسبوقه. (٢)

- شاع عن بعضهم أنه كان معروفاً بظاهرة التعقب مثل الشمى الإسكندرى ت ٨٧٢هـ؛ حيث تعقب الدماميني فى حاشيته على المغنى وقد سماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام). وكان ذلك بسبب تحامل الدماميني على ابن هشام في شرحه على مغنى ابن هشام. (٣)

- ظهرت لديهم ظاهرة تمثل الشروح السابقة فكان بعضهم يتمثل الشروح التى سبقته تمثلاً منقطع النظر مثل الأشموني في شرحه على الألفية الذى سماه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» حيث تمثل فيه مختلف كتابات النحاة السابقين، فكان يذكر كل شيء فى المسألة موضع الخلاف، وما يرتبط بها من علل وما تطويه من أدلة. (٤)

(١) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف ص. ٣٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص. ٣٥٣.

(٤) المرجع السابق، ص. ٣٦٥.

- كان لبعض نحاة القرن العاشر منهج مميز في الاحتجاج بالأمثال، وأشهرهم في ذلك الأشموني؛ ففي استشهاده لم يكن يعزل المثل محل الاستشهاد عن القضية محل الخلاف، بل كان يضيفه مع باقي الشواهد رأساً برأسٍ، وهو ما يُعطي المثل قوة وأهمية في مجال الاستشهاد.^(١)

- انتشرت لديهم ظاهرة استمداد التعاريف وآراء النحاة وبراهينهم على تلك الآراء. مثل الأشموني في تعريفه للإعراب حيث قال: "اختاره الناظم ونسبه إلى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله: ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"^(٢)، ووضح هنا استمداده تعريف الإعراب من التسهيل، مُصنّف ابن مالك المعروف.

- كان يغلب على بعضهم مناقشة المصنفين افتراضياً في بعض ما ذكروه في كتبهم مثل الأشموني في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، عند حديثه عن بناء المضارع المتصل بنون الإناث، إذ يقول: "وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالفعل". يقصد بذلك ابن مالك.^(٣)

- كان يغلب على منهج بعضهم طبيعة المنهج التعليمي وقد بدا لديهم ذلك في ظاهرتين: الأولى ظاهرة إعراب نص المصنف (المتن)، فيكاد الشراح وأصحاب الحواشي منهم أن يعربوا كلمات المتن كاملة، وهذا ربما

(١) منهج الأشموني في توضيح التوضيح، عماد حمد. مجلة العلوم الإنسانية، مجلد

(٤٧) عدد (٢)، ملحق (٢)، ٢٠٢٠م.

(٢) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ١ / ٤٣.

(٣) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص. ٣٥٨.

أوقع بعضهم في عثرات لكنها لا تقلل من قيمتهم. والظاهرة الثانية هي تقسيم المتن ونصوص وعبارات المصنفين إلى أجزاء عند شرحها. وهو أمر كثيرا ما كان يؤدي لأن يفقد النص روحه مثل محمد بن مصطفى القوجوي.^(١)

- تحيز بعضهم بشكل كبير للبصريين في خلافهم حتى وصل بهم الأمر لذكر القاعدة حسب المذهب البصري، دون الإشارة لأي خلاف فيها، ثم يختمون بقولهم: (أما الكوفيون فيقولون فيها كذا...)، بل اتخذوا من مذهب سيبويه حجة مقدمة عندهم على كل حجة في خلافاتهم وترجيحاتهم، أيضا لم يوردوا كتب الكوفيين إلا لتعزيز قاعدة ما لها أصول البصرية، أو لنقض ما جاءت به كتب الكوفيين؛ وتحيزهم للبصريين ضيق عليهم باب الاستشهاد بشأن المدرسة البصرية دائما، فشواهدهم تنحصر في القرآن الكريم والشعر العربي والأقوال والحديث الشريف.^(٢)

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص. ٣٥٩.

(٢) موازنة بين شرح قواعد الإعراب للأزهري وللقوجوي، هبة إبراهيم (ماجستير) جامعة الأزهر، ٢٠٠٨م. ص ٢٠١.

المبحث الثالث

(السيوطي، وكتابه المهم)^(١)

قبل البدء في رصد ملامح الخلافات النحوية في القرن العاشر من خلال رصد أشهر المسائل الخلافية وآلية تناولها من خلال الكتاب المختار لابد أن نشير لشخصية صاحب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، فهو العالم الذي ذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق، ومع أنه غني عن التعريف، إلا أنني أريد أن أشرف بالترجمة له؛ لما لشخصيته من فضل يحول دون إغفال الترجمة لها بحال من الأحوال، وعليه فقد ترجمت له بإيجاز إذ يكفي من القلادة ما أحاط العنق.

أولاً: السيوطي:

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي^(٢)، وأمه أمة تركية.^(٣)

وأما كنيته فهي "أبو الفضل"، وقيل إن السيوطي قد عرض محافظته على قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني

(١) يُنظر: البدر الطالع/١/٣٢٨، وحسن المحاضرة/١/٣٣٥، وشذرات الذهب/٧/٥١، والضوء اللامع/٣/٦٥، والأعلام/٣/٣٠١، وكشف الظنون/٥/٥٣٤، والكواكب السائرة/١/٢٢٦، ومعجم المؤلفين/٥/١٢٨، ومعجم المطبوعات ص ١٠٧٣.

(٢) حسن المحاضرة/١/٣٣٥.

(٣) الضوء اللامع/٣/٦٥.

الحنبلي، فسأله ماكنيتك فقال: لا كنية لي، فقال: أبو الفضل، وكتبه بخطه. (١)

ويُلقب بـ "جلال الدين"، ويُلقب أيضاً بـ "ابن الكتب"؛ لأن أباه طلب من أمه أن تأتيه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب. (٢)

وقد ذكر السيوطي ما يبين شرف نسبه فقال: "أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطريق، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي" (٣)، وترجع جذور والده إلى أصل أعجمي إذ قال: "وقد حدثني من أثق به، أنه سمع والدي رحمه الله تعالى يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً أو من المشرق". (٤)

مولده ونشأته:

كانت ولادة السيوطي -رحمه الله- بعد مغرب ليلة الأحد، مستهل شهر رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة للهجرة. (٥)، وقد تُوفي والده وعمره خمس سنوات وسبعة أشهر، فعاش يتيماً. (٦)، نشأ في بيت علم وتدين،

(١) الكواكب السائرة ١/٢٢٦.

(٢) الأعلام ٣/٣٠١.

(٣) حسن المحاضرة ١/٣٣٦.

(٤) حسن المحاضرة ٣/٣٣٦.

(٥) شذرات الذهب ٧/٥١.

(٦) الكواكب السائرة ١/٢٢٦.

فقد أحضره والده قبل موته وهو صغير مجلس رجل كبير من العلماء، أخبره بعض أصحاب أبيه أنه مجلس الحافظ ابن حجر^(١). وقد حفظ القرآن الكريم وله ثمان سنين، ثم حفظ كتاب العمدة، وكذلك منهاج الفقه، والأصول، وألفية ابن مالك، وبدأ في الاشتغال بالعلم في مستهل سنة (٨٦٤ هـ).

ومن مظاهر اهتمام والده بتعليمه أنه أسند وصايته إلى جماعة منهم العلامة كمال الدين بن الهمام، فأحضره عقيب موت والده فقرره في وظيفة الشيوخونية، ولحظه بنظره^(٢).

شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ السيوطي على كبار علماء عصره، وقد بلغ عددهم نحو مائة وخمسين عالماً، إذ قال: "أما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين^(٣)، وقد ذكرت كتب التراجم منهم عدداً كبيراً كالشيخ البلقيني، والشرف المناوي، والتقي الشمني، والعز الحنبلي، والأقصرائي، والجلال المحلي، وزين الدين رضوان العقبي، والحافظ بن حجر، والشمس السيرافي، والشمس المرزباني الحنفي، والعلامة الشهاب الشارمساحي، وسيف الدين بن محمد الحنفي، ولزم دروس الكافيجي، والفخر عثمان المقسي، وشمس الدين البامي، والشمس الفالاتي، وغيرهم كثير^(٤).

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) المرجع السابق، ١/٢٢٧.

(٣) حسن المحاضرة ١/٣٣٩.

(٤) شذرات الذهب ٧/٥٢، والكواكب السائرة ١/٢٢٦، وحسن المحاضرة ١/٣٣٧.

أما تلاميذه فكثيرون؛ فقد تتلمذ على يديه عدد كبير، ولم تذكر كتب التراجم منهم إلا العلامة المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المصري الشافعي.^(١)

نبغ السيوطي في عدة علوم، ومؤلفاته المتنوعة خير شاهد على ذلك، وكان قد طلب هذا النبوغ إذ قال: "ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمر: منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ بن حجر"^(٢)، وقد عمل السيوطي لذلك منذ صغره فحفظ القرآن الكريم، وعمدة الأحكام، ومنهاج النووي، وألفية ابن مالك، ومنهاج البيضاوي، وتعلم الفرائض، واللغة، والحديث، والفقه، وغير ذلك من العلوم.

وقد رزقه الله التبجر في سبعة علوم أو ثمانية كما ذكر في معجم المطبوعات، وهي: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، واللغة^(٣)، ودفعه هذا التبجر إلى أن يقول: "والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه، لم يصل إليه أحد من أشياخي، فضلاً عن هو دونهم"^(٤).

وكان السيوطي يُلمي الحديث، ويجيب عن المتعارض منه، وكان أعلم أهل زمانه بالحديث، وفنونه، ورجاله، وغريبه، واستنباط أحكامه،

(١) الكواكب السائرة ١/٢٢٨.

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٣٨.

(٣) معجم المطبوعات ١٠٧٤.

(٤) حسن المحاضرة ١/٣٣٨.

وقد أخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث، فقد قال: "ولو وجدت أكثر لحفظته، ولعله لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك".^(١)

طلبه للعلم:

وقد تنقل السيوطي في الديار المصرية طلباً للعلم وأهله، فكتب عن جماعة ممن ينظمون كالعلاء بن الجندي الحنفي، ثم سافر إلى مكة من البحر في ربيع الآخر سنة تسع وستين. فأخذ عن عبد القادر المالكي، واستمد من النجم بن فهد وآخرين، وأذن له غير واحد في الإفادة والتدريس^(٢)، كما سافر إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب.^(٣)

تفرغه للعبادة والتأليف:

بعد أن بلغ السيوطي الغاية من حيث المكانة العلمية والتدريس والإفتاء، وتقلد مناصب عدة، ووظائف عليا، فرغ نفسه وجردها للعبادة، والانقطاع لله تعالى، وشرع في تحرير مؤلفاته، فألف معظمها في هذه الفترة، وهي ما بعد سن الأربعين؛ عندما اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزوياً عن أصحابه جميعاً كأنه لا يعرف أحداً منهم^(٤)، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلفه "التنقيح"، وأقام في روضة المقياس، فلم يتحول منها إلى أن مات، ولم يفتح طاقات بيته التي على النيل من سكناه.^(٥)

(١) الكواكب السائرة ١/٢٢٨.

(٢) الضوء اللامع ٣/٦٦.

(٣) معجم المطبوعات ١٠٧٤.

(٤) الأعلام ٣/٣٠١، ومعجم المؤلفين ٥/١٢٨.

(٥) الكواكب السائرة ١/٢٢٨.

وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مراراً، فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها.^(١) وقيل له: إن بعض الأولياء كان يتردد إلى الأمراء في حوائج الناس، فقال: اتباع السلف في عدم ترددهم أسلم لدين المسلم، وألف كتاباً سماه "ما رواه الأساطين في عدم التردد إلى السلاطين".^(٢)

آراء العلماء فيه:

بلغ السيوطي قمة السؤدد والمجد بأخلاقه، وتبحره في العلوم بأنواعها، ومؤلفاته الكثيرة والمتنوعة، وقد مدحه معظم العلماء والمؤرخون، وهذه بعض أقوالهم فيه:

- قيل عنه في معجم المطبوعات: "هو الإمام العالم العلامة، الحبر البحر، أعجوبة الدهر، شيخ الإسلام، صاحب المؤلفات الحافلة الجامعة النافعة المتقنة".^(٣)

- وقيل عنه في الكواكب السائرة: "ومحاسنه ومناقبه لا تحصى كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة".^(٤)

- وقال عنه الشوكاني في البدر الطالع: "وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار، وبرز في جميع الفنون، وفاق الأقران، واشتهر ذكره، وذاع

(١) الأعلام ٣/ ٣٠١.

(٢) الكواكب السائرة ١/ ٢٢٨.

(٣) معجم المطبوعات ١٠٧٣.

(٤) الكواكب السائرة ١/ ٢٢٩.

صيته، وصنف التصانيف العديدة".^(١) وقال أيضا " ورفع الله له من الذكر الحسن، والثناء الجميل، ما لم يكن لأحد من معاصريه".^(٢)

- وقيل عنه في شذرات الذهب: " كما أنه من أصحاب الكرامات، فقد ذكر خادمه محمد بن علي الحباك أن السيوطي قال له يوماً وقت القيلولة وهم بمصر: أتريد أن تصلي العصر بمكة بشرط أن تكتم ذلك علي حتى أموت، قال: قلت نعم، قال: فأخذ بيدي وقال غمض عينيك فغمضتهما، فرحل بي نحو سبع وعشرين خطوة، ثم قال لي: افتح عينيك فإذا نحن بباب المعلاة (بمكة)... ثم قال لي: إن شئت أن تمضي معي، وإن شئت تقيم حتى يأتي الحاج، قال: فقلت: أذهب مع سيدي، فمشينا إلى باب المعلاة وقال لي: غمض عينيك فغمضتهما، فهرول بي سبع خطوات، ثم قال لي: افتح عينيك، فإذا نحن بالقرب من الجيوشي بمصر.^(٣)

ومما قيل عنه: سرعته في التأليف، فقد كان في ذلك آية كبرى، قال تلميذه الشمس الداودي: عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً.^(٤)

ومع هذا لم يسلم من الحساد، فقد وصفه قرينه السخاوي في الضوء اللامع بأبشع الصور، فقد اتهمه بكثرة التصحيف والتحريف، وأنه كان معروفاً بالجفاء ونكران الجميل^(٥)، وغير ذلك من الأوصاف، وقد

(١) البدر الطالع ١/٣٢٨.

(٢) المرجع السابق ١/٣٣٤.

(٣) شذرات الذهب ١٠/٧٧.

(٤) الكواكب السائرة ١/٢٢٨.

(٥) الضوء اللامع ٣/٦٧.

قيض الله له من يدافع عنه ويظهر الحق، وهو الإمام الشوكاني، الذي تصدى لتفنيد ورد كل ما قاله السخاوي عن السيوطي. (١)

مؤلفاته:

أحصت كتب التراجم للسيوطي عدداً كبيراً من المؤلفات في مختلف العلوم، وذكر السيوطي نفسه أن مؤلفاته بلغت ثلاثمائة كتاب، وقد وصل عدد المؤلفات في بعض الكتب إلى (خمسمائة وأربعة وثمانين مؤلفاً) (٢)، وفيما يلي أهم مؤلفاته اللغوية والنحوية:

- الأشباه والنظائر في النحو.
- الاقتراح في علم أصول النحو.
- الألفية في النحو، واسمها الفريدة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.
- البهجة المرضية في شرح الألفية.
- التاج في إعراب مشاكل المنهاج.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب.
- جمع الجوامع في العربية.
- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع.
- شرح شواهد المغني.

(١) البدر الطالع ١/٣٣٢.

(٢) كشف الظنون ٥/٥٣٥.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.
- حاشية السيوطي على معني اللبيب.
- الأشباه والنظائر في العربية.

وفاة السيوطي:

تُوفي السيوطي في منزله بروضة المقياس بعد أذان الفجر يوم الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، بعد أن تمرض سبعة أيام وكان له مشهد عظيم، ودُفن في حوش "قوصون" خارج باب القرافة. ذكر هذا التاريخ (٩١١هـ) ابن إياس^(١)، وابن عماد الحنبلي^(٢)، ونجم الدين الغزي^(٣)، ودائرة المعارف الإسلامية^(٤)، ولم يخالف إلا الخوانساري^(٥) فذكر أنه تُوفي في ٩١٠هـ، وهذا مما لم يذكره غيره.

(١) بدائع الزهور في وقائع الدهور ٦٣/٣.

(٢) شذرات الذهب ٥٤/٨.

(٣) الكواكب السائرة ٢٧/١.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٢٧/١٣.

(٥) روضات الجنات ٦٧/٥.

ثانياً: كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)

- اسم الكتاب وموضوعه:

لقب السيوطي كتابه بـ (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، وهو شرح لكتابه جمع الجوامع، والمشهور أن السيوطي ألف جمع الجوامع، فجمع فيه معظم أبواب النحو، ولكنه كان مختصراً حتى صعب فهمه على تلاميذه، وقد قال عنه: "فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، ومجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يقر الأعين، ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعت من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لقبته "جمع الجوامع"^(١). وقد ألح عليه طلابه في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجز لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، وسماه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"^(٢).

وعليه يتضح أن كتاب "همع الهوامع" شرح على كتاب "جمع الجوامع" وكلاهما للسيوطي، فإذا ثبت أن "جمع الجوامع" أحصى مسائل النحو صغيرها وكبيرها - وهو المختصر كما ذكر مؤلفه - فلا شك أن "الهمع" لم يترك شاردة ولا واردة من النحو، وتصفح الكتاب يؤكد تلك الحقيقة.

(١) همع الهوامع ١/١٧.

(٢) المرجع السابق ١/١٧.

والظاهر أن كتاب "الهمع" بشموله واتساعه لم يرضِ طموح السيوطي ويُشفي غلته إذ نجده يقول عن جمع الجوامع: "وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً، كثير النقول، طويل الذيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معنياً بالانتقاد للأدلة والأقوال، منبهاً على الضوابط والقواعد، والتقسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك^(١)."

- الغرض من تأليفه:

المتفحص لما ذكره السيوطي عن كتابه يجد أن لتأليف الكتاب غايتين:

الأولى: رغبة ذاتية من السيوطي نفسه: تمثلت في اعترافه بأن كتابه "جمع الجوامع" مختصر، مع أنه جامع لكل مسائل النحو وما فيها من خلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ، وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتاب التسهيل لابن مالك، والارتشاف لأبي حيان، مع مزيد وإفٍ فائق الانسجام^(٢) جعله ذلك يفكر في شرحه رغبة منه في حل مسائله، وتوضيح مقاصده.

الثانية: إلحاح طلابه عليه في شرح كتاب "جمع الجوامع" وتقريب مسائله وما فيه من إجمال استعصى على فهم بعضهم.

- موضوعات الكتاب وتقسيمه:

جاء تقسيم السيوطي لـ "همع الهوامع" على نفس نمط تقسيمه لـ "جمع الجوامع"، حيث اشتمل الكتاب على معظم أبواب النحو، مقسمة إلى

(١) المرجع السابق ١/١٧.

(٢) المرجع السابق ١/١٨.

مقدمات وسبعة كتب؛ الكتب الخمسة الأولى في النحو، أما السادس والسابع ففي الصرف، متبوعاً في التقسيم سبيل الأصوليين، فقد قال: " وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول. (١)

وفيما يلي بيان المقدمات والكتب السبعة كما أشار إليها في مقدمة الكتاب:

- المقدمات: في تعريف الكلمة، وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة، والمعرفة وأقسامها.

- الكتاب الأول: في العُمد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ.

- الثاني: في الفضلات، وهي المنصوبات.

- الثالث: في المجرورات، وما حُمِل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بقية حروف المعاني.

- الرابع: في العوامل؛ وهو الفعل وما ألحق به، وخُتم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.

- الخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر الشعر.

- السادس: في الأبنية.

(١) همع الهوامع ١/١٨.

- السابع: في تغييرات الكلم الإفرادية، كالزيادة، والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط. (١)

منهجه في عرض الكتاب:

تحدث السيوطي عن أسلوبه في عرض همع الهوامع فقال: "وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا "جمع الجوامع" وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب، واعلم أي لما شرعت في شرحه، كنت بدأت أولاً بشرح النصف الثاني، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب، فشرحت من أوله على النمط المتقدم، وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبتها أولاً ممزوجة، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك، أبقيت كل قطعة على حكمها، وضممت هذه القطعة إلى تلك، ووصلت بينهما، ولا يضير كون الشرح على أسلوبين، نصفه بلا مزج، ونصفه ممزوج، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوله. (٢)

ويتضح مما سبق أن السيوطي سلك في شرحه لجمع الجوامع

طريقتين:

الأولى: طريقة المزج: وشرح بها النصف الثاني من الكتاب - حيث بدأ به - وتقوم على مزج كلامه من "جمع الجوامع" مع كلامه من الشرح عليه، ولا يكاد القارئ يفصل بينهما إلا لأن مُحقق الكتاب قد جعل نص

(١) المرجع السابق ١/١٩.

(٢) المرجع السابق ٢/٣٢٨.

"جمع الجوامع" بين أقواس بخط غامق. وسار على هذه الطريقة من أول الكتاب الثالث^(١) (بداية المجرورات) إلى نحو منتصف الباب السادس وذلك عند حديثه عن مسألة في جموع الكثرة.^(٢)

الثانية: طريقة عدم المزج: وقد شرح بها الجزء الأول من الكتاب وتشمل: المقدمات والباب الأول والثاني، ثم من منتصف الباب السادس إلى نهاية الكتاب، وتقوم هذه الطريقة على إيراد نص "جمع الجوامع" ووضع حرف (ص) مقابله كأنما تدل على "الأصل" ثم يأتي بشرح النص مع التوسع وذكر الشواهد والتعليقات والآراء مع تفصيلاتها، ويكتب مقابله (ش) إشارة إلى "الشرح".

- مميزات الكتاب:

يتميز كتاب "همع الهوامع" بعددٍ من الميزات نذكر منها:

- شموله وإحاطته بمعظم أبواب النحو بطريقة لا توجد إلا في عدد قليل من الكتب النحوية.
- إحاطته بمعظم أقوال النحاة وآرائهم في المسألة الواحدة، مع تفنيد الأقوال وترجيح بعضها على بعض، ورد بعض الآراء البعيدة أو الغريبة.
- حشده لعدد كبير من الشواهد النحوية من القرآن والشعر والنثر، فهو مجمع لأغلب الشواهد النحوية التي استشهد بها معظم النحاة قبل السيوطي مع زيادات من عنده.

(١) همع الهوامع ٢/٣٣١.

(٢) المرجع السابق ٢/٣٢٥.

- شموله لآراء نحوية متفرقة لما يزيد عن (مائة وواحد وستين عالماً) من علماء النحو، وذكره لنحو (مائة وواحد وسبعين كتاباً) من كتب اللغة والنحو؛ منها ما وصل إلينا، ومنها ما لم يصل؛ ما يؤكد قيمة الهمع في المحافظة على أسماء الكتب التي اندثرت، وعلى آراء العلماء الذين غمرهم الزمان لعدم وجود كتب لهم تحمل آراءهم.^(١)

ثالثاً: (الأصول النحوية عند السيوطي)

أولاً: السماع:

السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كتاب الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر^(٢).

وقد اعتنى السيوطي بالسماع عناية بالغة، تتمثل في كثرة الشواهد التي استشهد بها من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً:

١ - القرآن الكريم:

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للاستشهاد النحوي عند النحاة، وقد جوزوا الاحتجاج به سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً^(٣)، وقد اهتم

(١) المرجع السابق ١/١٤٠.

(٢) الاقتراح للسيوطي، ص ٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٨.

السيوطي بالاستشهاد بالقرآن، وأكثر من ذكر الآيات القرآنية لإثبات القواعد النحوية، فنجده لا يكاد يبحث في مسألة إلا ويؤيدها بالقرآن.^(١)

وقد بدا اهتمامه في الاستشهاد بآيات القرآن واضحاً جلياً؛ إذ بلغت الشواهد القرآنية في كتاب همع الهمع (ألفاً وستمئة وسبعاً وأربعين آية)، منها (سبع وثلاثون آية) ليست له؛ وإنما جاءت في أثناء نُقوله عن غيره من العلماء، ولا غرو أن ظهر هذا العدد الكبير من الشواهد القرآنية في كتاب الهمع، فإن السيوطي هو أحد العلماء الذين ألفوا في التفسير والقراءات والحديث، فارتباطه بالقرآن الكريم وثيق الصلة.

٢ - القراءات القرآنية:

للسيوطي رأي واضح تجاه القراءات القرآنية، فهو يستشهد بها ولو خالفت قياساً معروفاً في العربية، فنراه يقول: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرأ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه^(٢)؛ ذلك أن هذه القراءات كانت تسهلاً من الله تعالى وتوسيعاً على العرب فلو أُجبرهم على لهجة قريش لكان ذلك شاقاً على من اعتاد لهجة ما فترة طويلة.

كما أن هذه اللهجات لا تخرج عن أن تكون لغة عربية، وقد أقرها النبي (ﷺ) فلا ضير إذن في الاحتجاج بها. وقد استشهد السيوطي

(١) يُنظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص ٢٨.

(٢) الاقتراح للسيوطي، ص ٤٨.

بالقراءات بناءً على رأيه فيها؛ إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في القراءات (مائة واثنين وثلاثين آية).

٣- الحديث الشريف:

الحديث الشريف: هو أقوال النبي (ﷺ) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله، أو ما وقع في زمانه^(١)، ومع إجماع النحاة على أن النبي أفصح العرب قاطبة، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في الاحتجاج إلا القرآن إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه^(٢)، إلا أنهم اختلفوا حول الاستشهاد بالحديث على إثبات القواعد النحوية، وذلك على ثلاثة مذاهب:

الأول: يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ويأتي في مقدمتهم ابن الضائع، وأبوحيان.

الثاني: يجيز الاستشهاد بالحديث مطلقاً ومنهم ابن مالك، والرضي، وابن هشام، وغيرهم.

الثالث: يجيز الاحتجاج بالألفاظ التي أعتني بنقل ألفاظها، وهم الإمام الشاطبي والسيوطي.^(٣)

أما السيوطي فيرى أنه لا يُستشهد بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروى بالمعنى لا بلفظ النبي (ﷺ)، فقد قال: "فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا

(١) في أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص ٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٧.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب ١/ ١٢، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٢٥.

ألفاظاً^(١)؛ ولذا نجده يضعف الاستشهاد بالحديث، ويخرجه على تغيير الرواة.

٤ - أشعار العرب ونثرهم:

(أ) الشعر:

جعل النحويون الشعر المروي عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم أصلاً من أصول احتجاجهم، وقد قسموا الشعراء إلى طبقات: الأولى: الجاهليون، ك (امرئ القيس والأعشى)، والثانية: المخضرمون، ك (البيد، وحسان بن ثابت)، والثالثة: المتقدمون، ك (جرير، والفرزدق)، والرابعة: المولدون، ك (بشار بن برد، وأبي نواس)، وقد أجمع العلماء على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الاحتجاج بشعر الطبقة الثالثة، والصحيح جوازه، وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بشعرها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم.^(٢)

وقد استخدم السيوطي الشواهد الشعرية واعتمدها بكثرة؛ فقد بلغ عددها في الهمع (ألفاً وثمانمائة وأحد عشر) بيتاً، منها (واحد وعشرون) بيتاً جاءت في ثنايا نقوله عن غيره من النحاة، و(تسعون) بيتاً نسبها لأصحابها، ومنها (مائتان وسبعة وتسعون) بيتاً من الرجز، و(ستمائة وثلاثون) بيتاً كاملاً، و(أربعمائة وثمانية وثمانون) جزء بيت.

(١) الاقتراح للسيوطي، ص ٥٢.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب / ١ / ٥.

(ب) النثر:

يقصد بالنثر الأمثال والحكم وما ثبت من أقوال العرب المأثورة. والثابت أن النثر لم يحظ باهتمام كافٍ كما حظي الشعر؛ لأن أكثر النحاة القدامى عدوا الشعر أعلى مرتبة من النثر، فهو أسهل في الحفظ والنقل من النثر، ولكونه أقرب إلى ما يريده منه العلماء من فصاحة وصفاء وبلاغة وصحة تعبير عن العواطف السامية.^(١)

ولم يخرج السيوطي على نهج النحاة السابقين إذ كان مقلداً في الاستشهاد بالنثر مقارنة بالشعر، فلا تكاد شواهده النثرية تصل إلى (خمسة وسبعين) شاهداً، منها (واحد وأربعون) مثلاً، و(أربعة وثلاثون) شاهداً ما بين حكمة وقول مأثور فلم يعتمد على الشواهد النثرية في تععيد القواعد وإثباتها، وإنما جاء بها للاستئناس، وذلك بعد إثبات القاعدة، والاستشهاد لها من القرآن والشعر، فيأتي بالشاهد النثري بعد ذلك.

ثانياً: القياس:

القياس علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسأله عليه.^(٢)، والقياس عند النحاة يعني "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٣) ويعني ذلك قياس الأمثلة على القاعدة، أو رد الشيء إلى نظيره، ويهدف إلى

(١) دراسات في كتاب سيويه لخديجة الحديثي، ص ٨٠.

(٢) يُنظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٢٠٣.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤.

"إدخال شيء في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت مسلمة من المسلمات".^(١)

وتقوم على القياس معظم أدلة النحو، وقد جعله النحاة أصلاً ومحوراً يُخضعون له كلام العرب، ومعياراً متداولاً منذ نشأة النحو^(٢) إلا أن بعض النحاة أنكروه في اللغة، مع أنه يقع في المرتبة الثانية بعد السماع من حيث الاستدلال به.^(٣)

وللقياس النحوي أنواع؛ الأول: الأصلي: وهو إلحاق اللفظ بمثله في حكم ثبت له باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة^(٤)، والثاني: قياس التمثيل: وهو إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم^(٥)، والثالث: قياس الشبه: وهو قياس بعض أنواع الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبهة من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ.^(٦) وقد اعتمد السيوطي على القياس أصلاً من الأصول النحوية اعتماداً كثيراً في معظم آرائه.

ثالثاً: الإجماع:

المُرَاد بِالْإِجْمَاعِ: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة^(٧)، قال ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّةً إذا أعطاك خصمك يده

(١) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ص ٨١.

(٢) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص ١٣٧.

(٣) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، ص ٢٩.

(٤) يُنظر: القياس في اللغة العربية: محمد الخضر الحسين، ص ٢٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٤.

(٦) المصدر السابق، ص ٧٤.

(٧) يُنظر: الاقتراح للسيوطي، ص ١٨٧.

ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله (ﷺ) من قوله: "أمّتي لا تجتمع على ضلالة"^(١)، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"^(٢)، وأما عن موقف السيوطي من الإجماع: فقد أخذ بالإجماع في النحو كما أخذ بالأصلين السابقين: السماع والقياس، وذكر العديد من الأمور التي أجمع عليها النحاة.

- العلة النحوية عند السيوطي:

العلة: هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصل القاعدة^(٣)، وتعد العلة هي الركن الثالث من أركان القياس النحوي، الذي يتألف من الأصل والفرع والعلة والحكم، وبها يستقر الحكم في الذهن، وتتكامل القاعدة؛ لأن الحكم بلا علة كالبناء بلا أساس، وتعد أيضاً الوظيفة النحوية التي تجمع بين الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس) ويتم على أساسها إعطاء حكم الأصل للفرع^(٤)، ونظراً لأن السيوطي من المتأخرين، نجده يختار آراءه غير ملتزم بمدرسة نحوية معينة، كما نجده أسس أسلوبه في الهمع وكأن أحداً يسأله: لم اخترت هذا الرأي فتراه يعلل ويبرر لاختياره، وعليه فقد كثرت تعليقاته بشكل ملحوظ.

(١) الحديث ورد في سنن ابن ماجة، برقم (٣٩٥١)، باب: ما يكون من الفتن ٥ / ٩٦.

(٢) الخصائص ١ / ١٨٩.

(٣) أصول النحو العربي: محمد خان، ص ١٠٠.

(٤) أصول النحو العربي لمحمود سليمان، ص ٦٢٥.

الفصل الثاني

نماذج للخلافات النحوية في كتاب (همع الهوامع)

إعرابُ الأسماء الستة^(١)

الأسماءُ الستة هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو
بمعنى صاحب. وفي إعراب الأسماء الستة اختلاف كبير بين النحويين،
يتمثل في عدّة مذاهب، بيانها كالتالي:

الأول: وهو المشهور عند النحويين أنها مُعرّبة بالحروف، وأن هذه
الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، فترفع بالواو نيابة
عن الضمة، وتُنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن
الكسرة.^(٢) وهذا مذهب كل من: قُطْرُب^(٣)، والزِيَادِي^(٤)، من البصريين،

(١) يُنظر: شرح اللمع لابن برهان ٢١/١، والإنصاف ١٧/١، واللباب ٩١/١، وشرح
المفصل لابن يعيش ١٥٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١/١، وشرح
التسهيل ٤٣/١، وشرح الكافية ٦٤/١، وارتشاف الضرب ٨٣٦/٢، وهمع
الهوامع ١٢٥/١.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٨٣٧/٢، الهمع ١٢٥/١.

(٣) يُنظر: رأيه في اللباب ٩٤/١. وقُطْرُب هو: أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد
البصرى. لغوى نحوى، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة. توفي سنة ٢٠٦هـ.
من مصنفاته: معاني القرآن، العلل في النحو، الاشتقاق المصنف الغريب في اللغة.
(وفيات الأعيان ٦٢٥/١، وشذرات الذهب ١٥/٢).

(٤) يُنظر: رأيه في الهمع ١٢٥/١.

وهشام^(١) من الكوفيين. وقد رجَّح هذا المذهب وأيده جماعةٌ من النحويين، منهم ابن مالك^(٢)، والرضي^(٣)، وابن هشام^(٤). وقد استدل هؤلاء لمذهبهم بأدلة منها:

أولاً: أن هذه الأسماء أُعربت بالحروف توطئةً لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف، جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يُستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف.^(٥)

ثانياً: أن هذه الأسماء أُعربت بالحروف؛ لأنها أسماءٌ حُذفت لاماتها من حال أفرادها، وتضمَّنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حَذف لاماتها.^(٦)

وردَّ السيوطي وغيره هذا القول؛ لأن هذه الحروف لو كانت إعراباً لأدَّى ذلك إلى بقاء، نحو: (فِيكَ، وَذِي مَالٍ) على حرف واحد، وذلك شاذ.^(٧)

(١) يُنظر رأيه في الارتشاف ٨٣٧/٢. وهو: هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبد الله، نحوي صحب الكسائي، وأخذ عنه الكثير. تُوفي في ٢٠٩هـ. من مصنفاته: المختصر، والقياس، والحدود، وكلها في النحو (معجم الأبناء ٢٩٢/١٩).

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٧٩/١.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك ٣٩/١.

(٥) أسرار العربية ص ٤٣، وشرح المفصل ١٥٣/١.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/١.

(٧) يُنظر: الهمع ١٢٦/١، واللباب ٩٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١/١.

الثاني: أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة في الحروف، وقد أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: (قام أبوك)، فأصله أبوك، فأتبع حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبوك. ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت.^(١) وقد نُسب هذا القول لسيبويه^(٢)، والفراسي^(٣)، وجمهور البصريين.^(٤)

واختار هذا المذهب ابنُ برهان^(٥)، وصحَّحه ابن مالك^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وغيرهم. فقال ابن مالك في حديثه عنه: "وهو مذهب قوى من جهة القياس؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يُوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه."^(٨)

الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، فإذا كانت مرفوعة ففيها نقلٌ بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلبٌ بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وإلى هذا

(١) يُنظر: الهمع ١/١٢٦.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٢/٨٣٧، والهمع ١/١٢٦.

(٣) يُنظر: الهمع ١/١٢٦.

(٤) يُنظر: الإنصاف ١/١٧، والارتشاف ٢/٨٣٧.

(٥) يُنظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٢١.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٣.

(٧) يُنظر: الارتشاف ٢/٨٣٦.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٣.

ذهب الرَّبِيعِي. (١) وردَّ هذا المذهب وضعَّفه جماعةٌ منهم ابن عصفور (٢)، والرضي (٣)، والسيوطي (٤)، فقال الرضي معللاً لضعف هذا القول: "وهو ضعيف؛ لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وفقاً بشرط سكون الحرف المنقول إليه". (٥)

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وأن الباء في (أبيك) حرف الإعراب والخاء في (أخيك) حرف الإعراب، وكذلك الباقية، وهذه الحروف (الواو، والألف، والياء) عبارة عن إشباع حدث للحركات، وقد نُسب هذا القول للمازني (٦)، والزجاج (٧).

وقد استدللَّ من ذهب لهذا بأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، فدل على أن الباء حرف الإعراب، وأن هذه الحركات (الضمة

(١) يُنظر: الإنصاف ١٧/١، وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح الكافية للرضي ٦٤/١، والهمع ١٢٦/١.

* والرَّبِيعِي هو: علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربيعي، الشيرازي الأصل، البغدادي المنزل، أبو الحسن نحوي لغوي، أخذ عن السيرافي، والفارسي، وتوفي ببغداد سنة ٤٢٠هـ. من مصنفاته: البديع في النحو، وشرح الإيضاح للفارسي، شرح البلغة. (وفيات الأعيان ٤٣٣/١، وشذرات الذهب ٢١٦/٣).

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣/١.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٦٤/١.

(٤) يُنظر: همع الهوامع ١٢٧/١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٦٤/١.

(٦) يُنظر: الإنصاف ١٧/١، واللباب ٩٢/١.

(٧) يُنظر: الارتشاف ٣٧/٢، والهمع ١٢٦/١.

والفتحة والكسرة) حركات إعراب؛ وإنما أُشْبِعَتْ فنشأت عنها هذه الحروف.^(١)

وقد ضَعَّفَ هذا القول الأنباري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن عصفور^(٤)، والرضي^(٥). وحجتهم؛ أن إشباع الحركات يكون في ضرورة الشعر وليس في حال اختيار الكلام، وأيضاً؛ لأن الإشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء (فِيكَ وَذِي مَالٍ) على حرف واحد.^(٦)

الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تُضَافَ، فثبتت الواو في الرفع؛ لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة. ونُسب هذا للأعلم^(٧)، وابن أبي العافية^(٨)، وقد رُدَّ هذا بأن هذه الحروف إن كانت

(١) يُنظر: الإنصاف ١/٢٣.

(٢) يُنظر: الإنصاف ١/٣١، وأسرار العربية ص ٤٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل ١/١٥٤.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/٦٤.

(٦) يُنظر: الإنصاف ١/٣١، وشرح المفصل ١/١٥٤.

(٧) يُنظر: الارتشاف ٢/٨٣٧، الهمع ١/١٢٧. والأعلم هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري. المعروف بالأعلم. من مصنفاته: شرح أبيات سيويه، والنكت على كتاب سيويه. توفي سنة ٤٧٦هـ. (بغية الوعاة ٢/٣٥٦).

(٨) يُنظر: الارتشاف ٢/٨٣٧، الهمع ١/١٢٧. وابن أبي العافية هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي. كان كاتباً، شاعراً، سمع على أبي بكر بن العربي. توفي سنة ٥٨٣هـ. (بغية الوعاة ١/١٥٤).

زائدة، فهذا رأي المازني السابق، وقد تبين فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام.^(١)

السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، فإذا قلت: (هذا أخوك)، فهو مرفوع، والواو علامة الرفع، والضممة التي قبلها، وإذا قلت: (رأيتُ أخاك)، فالألف علامة النصب، والفتحة التي قبلها؛ وإذا قلت: (مررتُ بأخيك)، فالياء علامة الجر، والكسرة التي قبلها. ونسب هذا القول إلى الكسائي^(٢)، والفراء^(٣)، والكوفيين.^(٤) واستدل هؤلاء بأنها أعربت من مكانين لقلّة حروفها، تكثيراً لها. وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح فوجب أن تكون معربة من مكانين. وردّ البصريون قول الكوفيين، فردوا قولهم أنها أعربت من مكانين لقلّة حروفها، بأنه ينتقض (بغِد، وِيَد، وِدَم)، فإنها قليلة الحروف ولا تُعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد.^(٥)

وردوا قولهم: (ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان)، بأن الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة، والحكيم ألا يزيدوا شيئاً لغير فائدة، فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام.^(٦)

(١) يُنظر الهمع ١/١٢٧.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٢/٨٣٧، والهمع ١/١٢٧.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٢/٨٣٨، ويُراجع اللباب ١/٩٣.

(٤) يُنظر: الإنصاف ١/١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٥٤.

(٥) يُنظر: الإنصاف ١/٢٠.

(٦) يُنظر: الإنصاف ١/٢٠.

السابع: أنها مُعربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع. وهذا القول منسوب للجرمي^(١) وهشام في أحد قوليه^(٢)، وردَّ العكبري هذا القول من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب.

الثاني: أن الانقلاب لو كان إعراباً لا يكفي بانقلاب واحد كما في التثنية.

الثالث: أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فكذاك ههنا^(٣).

ووجه الرضي ضَعْف هذا المذهب بقوله: "وهو ضعيف؛ لدلالة

الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة".^(٤)

الثامن: أن فَاءَ وذا مالٍ معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أَباك، وَأَخاك وَحَماك، وَهناك، مُعربة بالحروف، وقد نُسب هذا القول إلى السهيلي^(٥)، وهذا القول مردود؛ لأن فيه جمع بين نوعين من الإعراب أحدهما بالحركات والآخر بالحروف، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا بد من اتحاد الحكم الإعرابي في جميع هذه الأسماء.

(١) يُنظر: اللباب ١/٩٢، والارتشاف ٢/٨٣٨، والهمع ١/١٢٧. والجزمي: أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي. نحوى لغوى، فقيه، أخذ عن الأخفش، والأصمعي. تُوفي في ٢٢٥هـ. (وفيات الأعيان ١/٢٨٥، وشذرات الذهب ٢/٧٥).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٣٨.

(٣) يُنظر: اللباب في علل البناء ١/٩٢.

(٤) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/٦٦.

(٥) يُنظر: الارتشاف ٢/٨٣٨، والهمع ١/١٢٧. والسهيلي هو: عبد الرحمن بن الخطيب عبد الله بن أحمد أبو زيد السهيلي الأندلسي، وُلد سنة ٥٠٨هـ. وتُوفي سنة ٥٨١هـ. وله مؤلفات كثيرة. (هدية العارفين ١/٥٢٠).

التاسع: أن هذه الأحرف (الألف والواو والياء) دلالات الإعراب وليست بحروف إعراب، وقد نُسب هذا القول للأخفش.^(١)

رأي السيوطي:

ذكر السيوطي في إعراب الأسماء الستة عدة مذاهب، وأن أشهرها الأول، وهو أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين، وأصحها الثاني لسيبويه والفارسي وجمهور البصريين وأنها مُعرّبة بحركات مقدرة في الحروف، وقد أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: (قام أبوك)، فأصله أبوك، فأتبع حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبوك. ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت.

- يتبين من خلال عرض السيوطي لمذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة^(٢) أنه قد خالفهم القول في كونها معربة بالحروف وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وهو المذهب المشهور في إعراب الأسماء الستة، وقد رد هذا المذهب ووصفه بالشذوذ، ويُستدل على مخالفته هذا المذهب بقوله: "وَرُدَّ بثبوت الواو قبل العامل وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد وصلاً وابتداءً وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً"^(٣).

(١) يُنظر: الإنصاف ١٧/١، واللباب ٩١/١.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ١٢٣/١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق ١٢٣/١.

كما يتبين أيضاً موافقته مذهب سيبويه وجمهور البصريين في القول بأن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة في الحروف وقد أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وقد صحح هذا المذهب ووافقه، ودليل ذلك قوله: "واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يُعدّل عنه."^(١)

وعليه يمكن القول بأن ما ذهب إليه بعض البصريين والكوفيين، وتبعهم ابن مالك، والرضي، وابن هشام، وخالفهم فيه السيوطي من أن الأسماء الستة معربة بالحروف نيابة عن الحركات هو الرأي الراجح، وهو أصح المذاهب؛ لأنه المذهب المشهور عند النحويين، وقد اختاره ابن مالك^(٢) ووصفه بأنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، والظاهر وافٍ بالأدلة المطلوبة.

(١) يُنظر: المرجع السابق ١/١٢٣.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٣.

(كِلَا وَكِلْتَا) بَيْنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ (١)

المُتَّي: ما دلَّ على اثنين بزيادة، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى كـ(رَجُلَيْنِ). وشبَّه المُتَّي: ما أُعرب إعرابه غير صالح لذلك، ومما يتناولُه شَبِيه المُتَّي (كِلا) (٢)، فـ(كِلا) اسم مفرد، يُفيد معنى التثنية، كما أن (كُلًّا) اسم مفرد يُفيد معنى الجمع والكثرة. (٣)

و(كِلا وَكِلْتَا) من الألفاظ المُلققة بالمثنى في الإعراب، وعَلَّ الرضي ذلك: بأن (كِلا) أُعرب إعراب المثنى لشدة شبهه به لفظاً، ويكون آخره ألفاً ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز. (٤)، وفي (كِلا وَكِلْتَا) اختلاف بين النحويين، من ناحية الإفراد والتثنية وذلك كالتالي:

أولاً: ذهب البصريون (٥) إلى أن (كِلا وَكِلْتَا) مفردان لفظاً مُتَّيَّان معنىً، والألف فيهما كالألف في (عَصَا، وَرَحَا)، فكِلا عندهم اسم مفرد، يُفيد

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ٧٤/٣، والمقتضب ٢٤١/٣، والإنصاف ٤٣٩/٢، وأسرار العربية ١٥٣، واللباب ٣٩٨/١، وشرح المفصل ١٥٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٠/١، والكافية الشافية ١٨٧/١، وشرح الكافية للرضي ٧٤/١، وارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، وتوضيح المقاصد ٣٢٦/١، وهمع الهوامع ١٣٧/١، وشرح الأشموني على الألفية ٨٢/١، والخزانة ١٤١/١.

(٢) يُنظر الكافية الشافية ١٨٧/١.

(٣) يُنظر شرح المفصل ١٥٨/١.

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ٧٤/١.

(٥) يُنظر الإنصاف ٤٣٩/٢، وأسرار العربية ص ١٥٣، وشرح المفصل ١٥٨/١، والارتشاف ٥٥٨/٢.

معنى التثنية، كما أن (كُلًّا) اسم مفرد، يفيد معنى الجمع والكثرة. وقد استدلوا على مذهبهم بأدلة منها:

١- أن الضمير تارة يُردُّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة يُردُّ إليهما مثني حملاً على المعنى، وكلاهما وارد عن العرب.^(١)، فأما ردُّ الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء كثيراً، كقوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ أُجْتَنِبْنَ آتَتْ أُكُلَهَا﴾^(٢) فقال: (آتت) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثني لفظاً ومعنى لقال: آتتا، كما يقال: الزيدان ذهبا، والعمران ضربا.^(٣)، ومن عود الضمير مفرداً حملاً على اللفظ أيضاً، ما ورد من قول الشاعر:

أُكَاثِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا * عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ^(٤)

فأخبر عن (كِلا) بالمفرد، (حريص) وهو مفرد حملاً على اللفظ، ولو كان مثني لفظاً ومعنى، لما جاز إلا (حريصان)، ألا ترى أنه لا يجوز بوجه أن يُقال: (الزيدان قائم).^(٥)

(١) يُنظر الإنصاف ٤٣٩/٢، وأسرار العربية ص ١٥٢، واللباب ٣٩٩/١.

(٢) من الآية (٣٣) من سورة الكهف.

(٣) يُنظر الإنصاف ٤٤٢/٢، واللباب ٣٩٩/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعدى بن زيد، وهو من شواهد الكتاب ٧٤/٣، والمقتضب ٢٤١/٣، والإنصاف ٤٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/١. واللغة: أُكَاثِرُهُ: أُضاحكه. والشاهد: في قوله: (كلانا على ما ساء صاحبه حريص)، حيث عاد الضمير مفرداً على (كلا) مما يدل على إفراده في اللفظ، فقال: (حريص) بالإفراد نظراً إلى اللفظ، ولم يقل: (حريصان).

(٥) يُنظر شرح المفصل ١٥٩/١ بتصرف.

ومن عود الضمير إليهما مُثْنِي حَمَلًا على المعنى، ما حُكي عن بعض العرب أنه قال: (كِلَاهُمَا قَائِمَان، وَكِلْتَاهُمَا لَقِيْتَهُمَا)^(١) ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزِي بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي.^(٢)

فَرَدَّ لَلْفِظِ وَالْمَعْنَى، فَقَالَ: (أَقْلَعَا) اعتباراً بالمعنى، وقال: (رَابِي) اعتباراً باللفظ.^(٣)

واعتبار اللفظ في (كِلَا وَكِلْتَا) أكثر من اعتبار المعنى، وأشار الأشموني لذلك بقوله: "... إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾. ولم يقل: آتتا".^(٤)

٢- جواز إضافة (كِلَا وَكِلْتَا) إلى التثنية، كقولك: (جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ، وَكِلَا الرَّجُلَيْنِ، ومررتُ بهِمَا كِلَيْهِمَا). وكذلك حكم إضافة (كِلْتَا) إلى المظهر والمضمر، ولو كانت تثنية على الحقيقة، لم يجز ذلك، وكان من قبيل

(١) يُنظَرُ الْإِنْصَافَ ٤٤٦/٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢/١، وهو من شواهد الإنصاف ٤٤٧/٢، واللباب ٤٠٠/١، وشرح المفصل ١٥٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٠/١، وتوضيح المقاصد ٣٢٥/١، وشرح الأشموني ٨٢/١.

اللغة: كلاهما: كلا الفرسين، جَدَّ الجري: أي اشتد الجري. أقلعا، كفا عنه وتركاه، رابي: منتفخ. والشاهد: في: (أقلعا وكلا أنفيهما رابي) حيث عاد الضمير للفظ والمعنى، فقال: (أقْلَعَا) اعتباراً بالمعنى، وقال: (رَابِي) اعتباراً باللفظ.

(٣) يُنظَرُ الْإِنْصَافَ ٤٤٧/٢، وأسرار العربية ص ١٥٣، وشرح الأشموني على الألفية ٨٢/١.

(٤) يُنظَرُ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٨٢/١.

إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع، ألا ترى أنه لا يقال: (مررتُ بهما اثنيهما)، كما تقول: (مررتُ بهما كليهما).^(١)

٣- أن الألف تلزمهما في حال إضافتهما للظاهر في كل الأحوال؛ رفعاً، ونصباً، وجرّاً، ولو كان الألف للثنائية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أُضيفتا للمُظْهَر؛ لأن الأصل هو المُظْهَر، والمضمر فرعه، تقول: (رأيتُ كلاً الرجلين، ومررتُ بكلاً الرجلين)، وتقول في المؤنث: (رأيتُ كلتاً المرأتين، ومررتُ بكلتا المرأتين)، ولو كانت للثنائية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر، فلمّا لم تنقلب دلّ على أنها ألف مقصورة وليست للثنائية.^(٢)

وحكي عن بعض العرب أنهم يجرون (كلاً) مجرى المثنى مع الظاهر، كما يجريه الجميع مجراه مع المُضْمَر، فيقلبون الألف في (كلاً) في حالة النصب والجر عند إضافتهما إلى المُظْهَر، وهم بني كنانة. وأشار الفراء إلى لغتهم وردّها، بقوله: "وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلاً الرجلين) في الرفع، والنصب، والجر إلا بني كنانة، فإنهم يقولون: (رأيتُ كلي الرجلين)، و(مررتُ بكلي الرجلين) وهي قبيحة قليلة، مضواً على القياس".^(٣)

٤- جواز إمالة الألف فيهما، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٤)، وقوله تعالى:

(١) يُنظر الإنصاف ٤٤٨/٢، وشرح المفصل ١٥٩/١.

(٢) يُنظر الإنصاف ٤٤٩/٢، واللباب ٣٩٨/١، وشرح المفصل ١٥٩/١.

(٣) يُنظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٤) من الآية (٢٣) من سورة الإسراء، وقرأ بالإمالة حمزة، والكسائي. (الإتحاف ١٩٥/٢).

﴿ كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾^(١)، فهذا دليل على أن الألف فيهما ليست للثنائية، ولو كانت للثنائية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف الثنائية لا يجوز إمالتها.^(٢)

٥ - أنه لا يُنطق بالواحد منهما، فلا يُقال في الواحد: (كَلَّ) ولا (كَلَّت) بخلاف المثني^(٣) فإنه مبنى على أن يكون له واحد ملفوظ به كرجلين واحده رجل.^(٤) وقد اختار هذا المذهب، ابن يعيش^(٥)، وابن عصفور^(٦)، وابن مالك^(٧)، والرضي^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والسيوطي^(١٠)، والأشموني^(١١).

ثانياً: ذهب الكوفيون^(١٢) إلى أن (كَلَّ) و(كَلَّتَا) مثنَّيان لفظاً ومعنى، وأن الألف فيهما للثنائية. وأصل (كَلَّ): (كُلَّ)، فكُسرت الكاف وخُففت اللام وزِيدت الألف للثنائية، وزِيدت التاء في (كَلَّتَا) للتأنيث. والألف فيهما

(١) من الآية (٣٣) من سورة الكهف، وقرأ بالإمالة أبو عمرو، والكسائي، وورث.
(الإتحاف ٢/١٩٥).

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/٤٤٨.

(٣) يُنظر اللباب ١/٣٩٨.

(٤) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٥.

(٥) يُنظر شرح المفصل ١/١٥٩.

(٦) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٥.

(٧) يُنظر الكافية الشافية ١/١٨٧.

(٨) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/٧٤.

(٩) يُنظر ارتشاف الضرب ٢/٥٥٨.

(١٠) يُنظر همع الهوامع ١/١٣٧.

(١١) يُنظر شرح الأشموني على الألفية ١/٨٢.

(١٢) يُنظر الإنصاف ٢/٤٣٩، وأسرار العربية ص ١٥٣، واللباب ١/٣٩٨، والارتشاف ٢/٥٥٨، والهمع ١/١٣٧.

كالألف في (الزيدان، والعمران) ولزم حذف نون التثنية للزومهما بالإضافة. وقد استدل الكوفيون، لمذهبهم بالسماع والقياس؛ أما السماع فقد استدلوا بقول الشاعر:

فِي كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلَامِي وَاحِدَهُ * كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ. (١)

فأفرد قوله: (كِلْتِ) فدل على أن (كِلْتَا) مثني.

وأما استدلالهم بالقياس فقالوا: الدليل على أن ألف (كِلاً وَكِلتَا) للتثنية، أنها تنقلب للياء في النصب والجر إذا أُضيفتا للمضمر، نحو: (رَأَيْتُ الرِّجْلَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومررتُ بالرجلَيْنِ كِلَيْهِمَا، ورَأَيْتُ المرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، ومررتُ بالمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا)، ولو كانت الألف فيهما كالألف في (عَصَا، وَرَحَا) لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما، نحو: (رَأَيْتُ عَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا، ومررتُ بعَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا) فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف (الزيدان والعمران) دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية. (٢)

ما سبق هو استدلال الكوفيين على أن (كِلاً وَكِلتَا) مثنيان لفظاً ومعنى، ولكن ما استدلوا به مردود، فقد ردَّه البصريون وأفسدوه.

فذهب الأنباري لعدم صحة ما استدلوا به من قوله: فِي كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلَامِي وَاحِدَهُ... فقال: "وما ذهب إليه الكوفيون ليس بصحيح،

(١) البيت من الرجز، بلا نسبة، وهو من شواهد الإنصاف ٤٣٩/٢، وأسرار العربية ١٥٣ واللباب ٣٩٩/١، والهمع ١٣٧/١، والخزانة ١٤١/١. والشاهد: في: (كلت رجليها) حيث أفرد قوله (كِلْتِ) فدل على أن (كلتا) مثني على مذهب الكوفيين.

(٢) يُنظر الإنصاف ٤٤١/٢، وأسرار العربية ص ١٥٥، وتوجيه اللمع ص ٢٧٢، والخزانة ١٤٠/١.

فأما استدلالهم بقول الشاعر: في كَلَّتِ رجليها...، فلا حجة فيه؛ لأنه الأصل أن يقول: (كَلَّتَا) بالألف؛ لأنه يُحْتَمَلُ أنه حذف الألف لضرورة الشعر.^(١)، وأيد ابنُ عصفور الأنباري في ردّه للبيت السابق، فأفسده بقوله: "وهذا البيت فاسد؛ لأن (كَلَّت) فيه محذوفة من (كَلَّتَا) وليست بمفرد لها، ألا ترى أن المعنى: (في كَلَّتَا رجليها)، ولو كانت مفردة (كَلَّتَا) لكان المعنى: إحدى رجليها، وذلك غير مُتَصَوِّر في البيت بدليل قوله: بعد (كَلَّتَاهُما) قد قُرِئَتْ بزائدة".^(٢)

وأما استدلالهم من جهة القياس بأن ألف (كَلَّتَا) تنقلب في حال النصب والجر إذا أُضيفت إلى المُضَمَّر، فقد رُدَّ بأنها قُلبت ياء مع المُضَمَّر لوجهين:

الأول: أنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم، فأشبهت الألف، ألف (إلى، وعلى، ولدى) فلما أشبهتها قُلبت ألفها مع المضممر ياء كما قُلبت ألف (إلى وعلى ولدى) مع المضممر في (إليك، وعليك، ولديك)، وكما أن هذه الثلاثة لا تُقَلَّب ألفها ياء مع المظهر، نحو: (لدى زيد، وإلى عمرو، وعلى بكر)، فكذا (كَلَّتَا) لا تُقَلَّب ألفهما ياء مع المظهر، وتُقَلَّب مع المُضَمَّر.^(٣)

الثاني: أنه لما كان فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، وكانا تارة يُضافان للمظهر وتارة للمضممر، جعلوا لهما حظاً من حالة الإفراد، وحظاً من حالة

(١) يُنظر الإنصاف ٤٤٩/٢، وأسرار العربية ص ١٥٤.

(٢) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١.

(٣) يُنظر الإنصاف ٤٥٠/٢، وأسرار العربية ص ١٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك

التثنية، فجعلوها مع الإضافة للمظهر بمنزلة المفرد؛ لأنه الأصل. فكان الأصل أولي بالأصل، وجعلوها مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية؛ لأن المضمر فرع، والتثنية فرع، فكان الفرعُ أولى بالفرع.^(١)

رأي السيوطي:

ذكر السيوطي مذهب النحويين في (كلا وكتا)، فعرض رأي البصريين، في أن (كلا وكتا) مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، ك (زوج) الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين، وأن ألف (كلا) منقلبة عن واو وقيل عن ياء، وأن ألف (كتا) للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة.

كذلك عرض رأي الكوفيين في أن (كلا وكتا) مثنيان لفظاً ومعنى ك (رجلين) وأصلهما (كل) وأجاز البصريون بأن حذف الألف ضرورة، قال السيوطي: " وكلا وكتا مضافين لمضمر ومطلقاً في لغة، وليس مثنيين اللفظ. وأصلهما (كل) خلافاً للكوفية، بل ألف كلا والتاء عن واو وقيل: ياء والألف كتا تأنيث. وقيل: إلحاق. وقيل: أصل. وقيل: تاؤها زائدة لا لإلحاق. وقيل: له"^(٢)

من خلال استعراض السيوطي لمذاهب النحويين في حقيقة (كلا وكتا) يتبين أنه قد خالف مذهب الكوفيين في أن (كلا وكتا) مثنيان لفظاً ومعنى، ويستدل على مخالفته هذا المذهب بقوله: " وليس مثنيين اللفظ. وأصلهما (كل) خلافاً للكوفية".

(١) يُنظر الإنصاف ٢/٤٥٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٦.

(٢) همع الهوامع ١/١٣٤.

ويتبين أيضاً موافقته مذهب البصريين ومن وافقهم القول في أن (كلا وكتا) مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، ويستدل على موافقته هذا المذهب بقوله: " وكلا وكتا مضافين لمضمر ومطلقاً في لغة، وليساً مثنيي اللفظ".

ويمكن القول أن اختيار السيوطي لمذهب البصريين، ومن تبعهم من أن (كلا وكتا) مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، ومخالفة مذهب الكوفيين من أن (كلا وكتا) مثنيان لفظاً ومعنى وأصلهما (كل) اختيار صواب؛ لقوة ما استدل به البصريون، وورود السماع بذلك.

فقد ورد من السماع، عود الضمير عليهما تارةً على اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا ﴾، وتارةً حملاً على المعنى كما في قول الشاعر:

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا * عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ.

وأيضاً للزومهما الألف في حال إضافتهما إلى الظاهر في جميع الأحوال، من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أُضيفتا إلى المظهر، إلى غير هذا من الأدلة التي تُقوى مذهب البصريين، وتُرجح حجتهم.

وعليه يمكن القول أن ما ذهب إليه جمهور البصريين ومن تبعهم كابن يعيish، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، واختاره السيوطي من أن (كِلَا وَكِلْتَا) من الألفاظ الملحقة بالمثني وأنهما مفردان لفظاً مثنيان معنى، وأنه يجوز إضافتهما للتثنية كقولهم: جاءني كِلَا أَخَوَيْكَ، وَكِلَا الرَّجُلَيْنِ، ومررتُ بهما كِلَيْهِمَا، وَأَنْ الْأَلْفَ تَلْزِمُهُمَا فِي حَالِ إِضَافَتِهِمَا

للمظاهر في جميع الأحوال، هو الرأي الراجح؛ وذلك لقوة ما احتجَّ به البصريون، فما احتجوا به يقوى أن يكون دليلاً على مذهبهم. وأيضاً لورود السماع بذلك، من الآيات القرآنية وأشعار العرب كما سبق القول؛ ولخُلو مذهب البصريين وأدلتهم من الاعتراضات التي وجَّهها النحويون لمذهب الكوفيين وأدلتهم.

حكم ألف (أنا) بين الأصالة والزيادة^(١)

عرَّف الأزهري^(٢) المضمَر في اللغة بأنه: "اسمٌ مفعول من أضمَرته إذا أخْفَيْته، وسَتَرته، وإِطلاقه على البارز تَوَسُّع، والضمير. بمعنى المضمَر على حدِّ قولهم: عَقَدْتُ العسلَ فهو عقيد^(٣) أي معقود".^(٤)، وعَرَفه ابن الحاجب في الاصطلاح بقوله: "المضمَر ما وُضِعَ لِمَتَكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدَّم ذِكره لفظاً أو معنىً أو حكماً".^(٥)، وعَرَفه ابن مالك بقوله: "هو الموضوع لِتعيين مُسمَّاه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته".^(٦)، ولفظ

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٣٥٠ الأصول في النحو ٢/١٦، وشرح اللمع ١/٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢، وشرح التسهيل ١/١٨، وشرح الكافية ٣/٨، والتصريح ١/٣٠٧، وهمع الهوامع ١/١٩٠.

(٢) الأزهري هو: خالد بن عبد الله الأزهري، الشافعي النحوي، تُوفي في ٩٠٥هـ. من مؤلفاته: التصريح بمضمون التوضيح، مقدمة الأزهرية، وشرح العوامل المائة النحوية، وموصل الطلاب. (يُنظر شذرات الذهب ٨/٢٦).

(٣) عَقِيد: عَقَدَ العسلُ، عقدت العسلَ فهو عقيد، وأَعَقَدْتُهُ فهو مُعَقَّد. (لسان العرب مادة ع ق د ٣/٢٩٨).

(٤) يُنظر: التصريح ١/٣٠٧.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣/٨.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٨.

المضمر أو الضمير اصطلاحاً بصري، أما الكوفيون يسمونه (كناية
ومكناً)؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تُقابل الصريح.^(١)

والمضمرات كلها مبنية، وعن علة بنائها يقول ابن يعيش^(٢):
"وإنما بُنيت لوجهين:

الأول: شبهها بالحروف، في أنها لا تستبدُ بنفسها، وتفتقر إلى تقدُّم
ظاهر ترجع إليه فصارت كالحروف التي لا تستبدُ بنفسها، ولا تفيد معنى
إلا في غيرها، فبُنيت كبنائها.

الثاني: أن المضمر كالجزة من المظهر، ففي قولك: (زيدٌ ضربته) أتيت
بالهاء لتكون كالجزة من اسمه دالاً عليه، إلا أنك ذكرت الهاء، ولم تذكر
الجزة من اسمه لتكون في كل ما تريد أن تضمره مما تقدّم ذكره، فكان
لذلك كجزة من الاسم، وجزة الاسم لا يستحق الإعراب.^(٣)

والمضمر على ضربين: متصل: بعامله، وهو ما لا يُفتَح به
النطق، ولا يقع بعد (إلاً) كياء (ابني)، وكاف (أكرمك)، وهاء (سَلْنِيهِ)
ويائه.^(٤) ومنفصل: عن عامله، فلا يليه، ويكون مُعَرِّي من عامل لفظي،
كالمبتدأ والخبر في: (نحنُ ذاهِبُونَ)، و(كيفَ أنتَ)، و(أينَ هو؟)، أو
مقدماً على عامله، كقولك: (إيَّاكَ أُخاطبُ)، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٢، والتصريح ١/٣٠٧.

(٢) ابن يعيش: هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن أبي السرايا النحوي الحلبي، وُلد
بطلب في ٥٥٣هـ، قرأ النحو على أبي السخاء، تُوفي ٦٤٣هـ. من مصنفاته: شرح
التصريف الملوكي، وشرح المفصل للزمخشري. (شذرات الذهب ٥/٢٢٨).

(٣) يُنظر: شرح المفصل ٢/٢٩٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٣، والتصريح ١/٣٠٨.

سَسْتَعِينُ).^(١) أو مفصلاً بينهما بشيءٍ، كالاستثناء، والعطف، نحو: (ما قامَ إلا أنتَ)، ونحو: (ضربتُ زيداً وإيَّاه).^(٢)

والضمير المنفصل نوعان: مرفوع الموضع، أو منصوب الموضع، ولا يقع مجروراً. وقد علل ابن يعيش لعدم وقوعه مجروراً بقوله: "ولا يكون مخفوض الموضع؛ لأن المجرور لا يكون إلا بعامل لفظي، كحروف الجر والإضافة. ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار، ولا يفصل بينهما فصلاً لازماً".^(٣)، وقد اختلف النحويون في ألف ضمير الرفع المنفصل المتكلم (أنا) هل هي أصلية أم زائدة، وجاء خلافهم على النحو التالي:

أولاً: ذهب البصريون^(٤) وعلى رأسهم سيبويه^(٥) إلى أن ضمير الرفع في (أنا) هو الهمزة والنون فقط، والألف الأخيرة أتت بها في الوقف لبيان الحركة، فهي كالهاء في (اغزّة) و(أزمة)، ولذلك تُعاقبها، كقول حاتم: "هذا فَرْدِي أَنَّهُ".^(٦)، وقد قالوا: (أَنَّهُ) فوقفوا بالهاء.

(١) الآية (٥) من سورة الفاتحة.

(٢) يُنظر: شرح المفصل ٣٠٣/٢، والتصريح ٣١١/١، والهمع ٢٠٠/١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل ٣٠٤/٢.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو ١١٦/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢٩٨/١، وشرح المفصل ٣٠٤/٢.

(٥) يُنظر: الكتاب ٣٥٠/٢.

(٦) هذا فَرْدِي أَنَّهُ: حكى عن بعض العرب، وقد عرّقب ناقته لضيّف، فقيل له: "هلا فصّدتها وأطعمته دما مشوياً". فقال: "هذا فَصْدِي أَنَّهُ" (ينظر شرح المفصل ٣٠٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢).

وفي لسان العرب ٣٣٥/٣: فَرْدِي: أي فَصْدِي، وفصد الناقة: شق عرقها ليستخرج دما فيشربه.

واستدل البصريون على أن (أَنَّهُ) قد يُوقف على نونها ساكنة، وقد تبيّن فتحها وفقاً بهاء السكت بقول الشاعر:

لَوْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَىٰ بَدَنَهُ * مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ آتِي مَنْ أَنَّهُ. (١)

فقالوا أن الألف ليست من الضمير بدليل حذفها وصلاً. ومما استدلوا به أيضاً أن هاء السكت تُعاقب الألف في الوقف، فيقال: أَنَّهُ، وهذا دليل على أن الألف زائدة لبيان الحركة وليست من أصل الكلمة. وكذلك استدلوا بأن من العرب مَنْ يُسَكِّن النون في الوصل والوقف، فيقول: "أَنْ فعلت" وهذا دليل على أن الألف زائدة لبيان الحركة لسقوطها في هذه اللغة.

وقد اختار مذهب البصريين جماعةً من النحويين منهم ابن السراج^(٢)، وابن يعيـش^(٣)، والرضي^(٤)،

(١) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيـش ٣٠٥/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢٢/٣، وخزانة الأدب ٥/٢٤١. والبدنة: الناقة، والتخليط: الإفساد، والشاهد: في (أنه) حيث بينت فتحها بهاء السكت.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو ١١٦/٢. وابن السراج هو: أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي، أخذ عن المبرد، من مصنفاته: الأصول في النحو، وجمل الأصول، والاشتقاق، تُوفي ٣١٦هـ. (الضوء اللامع ١٥٥/٧، وبغية الوعاة ١١٠/١).

(٣) يُنظر شرح المفصل ٣٠٤/٢.

(٤) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢١/٣. والرضي هو: رضي الدين أبو عبد الله محمد بن الحسن الاسترأبادي. من مصنفاته: شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وشرح الشافية في الصرف. تُوفي سنة ٦٨٨هـ. (بغية الوعاة ٥٦٧/١، الأعلام ٨٦/٦).

وأبو حيان^(١)، والأزهري^(٢)، والسيوطي^(٣).

يقول ابن السراج في حديثه عن ضمير الرفع المنفصل: "أما علامة المرفوعين فللمتكلم أنا، فالاسم الألف والنون، وإنما تأتي بهذه الألف الأخيرة في الوقف، فإن وصلت سقطت فقلت: أن فعلت ذلك..."^(٤). ويقول خالد الأزهري مبيناً اختياره وترجيحه لهذا المذهب: "المختار في (أنا) أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة."^(٥) ثانياً: ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن ضمير المتكلم المنفصل (أنا) هو المجموع، وأن الألف بعد النون من نفس الكلمة وليست زائدة، بدليل إثبات الألف وصلًا في لغة بني تميم. واحتج الكوفيون لمذهبهم بقول الشاعر:

أنا سيفُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي * حَمِيداً قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا.^(٧)

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٩٢٧/٢. وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين، أبو حيان. من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم. من تصانيفه: البحر المحيط، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب من لسان العرب. تُوفي سنة ٧٤٥هـ (الأعلام ١٥٢/٧).

(٢) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٤/١.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ٢٠٠/١.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو ١١٦/٢.

(٥) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٤/١.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو ١١٧/٢، وشرح المفصل ٣٠٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٣، والهمع ٢٠١/١.

(٧) البيت من الوافر: لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣، وفي شرح المفصل براوية (حميداً)، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٣، ولسان العرب ٣٧/١٣، ولحميد بن بجدل في الخزانة ٢٣٨/٥، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢، وورصف المباني ص ١٤. والشاهد في: (أنا سيف..) حيث أثبت ألف (أنا) في الوصل إجراءً له مجري الوقف.

ووجه الشاهد في البيت أنه أثبت الألف في حال الوصل في قوله: (أنا سيف..). واختار ابن مالك مذهب الكوفيين من أن الضمير هو الأحرف الثلاثة، فقال مُصَحِّحاً ومحتجاً لمذهبهم: "وزعم الأكثرون أن أَلْف (أنا)، زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تُعاقبها، كقول حاتم: هذا فُرْزِي أَنَّهُ، والصحيح (أنا) بثبوت الألف، وفقاً ووصلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وقرأ بها، ابن عامر قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾^(١)، والأصل: لكن أنا، ثم نُقلت حركة الهمزة للنون، وأُدغمت النون في النون، ولمراعاة الأصل كان نون (أنا) مفتوحاً في لغة من لفظ به دون أَلْف وجعل الفتحة دليلاً عليها، كما أن من حذف أَلْف (أما)، في الاستفتاح قال: أَمْ والله، ولو كان وَضَع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبني بناءً لازماً، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كَمَنْ، وَعَنْ، وَأَنْ، وَلَنْ، ولو حُرِّك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها في الوقف بزيادة أَلْف أو هاء سكت".^(٢)

واعترض بعض النحويين على الكوفيين، فذهب الزجاج إلى أن إثبات الألف في الوصل شاذ وضعيف، وذلك نحو: (أنا قمتُ).^(٣) وردَّ ابن

(١) من الآية (٣٨) سورة الكهف. وقرأة (لكننا هو الله ربي) على تقدير ضمير الشأن، ثم حُذِفَ همزة (أنا) ثم نقل حركتها ثم حذفها، ثم إدغام نون (لكن) في نون (أنا) وهي قرأة ابن عامر، وأبي جعفر، والقرأة في: السبعة لابن مجاهد ص ٣٩١، والتيسير للداني ص ١١٧، والكشف لمكي ٦١/٢، والنشر في القراءات العشر ٣١١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣٦٦/١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١.

(٣) يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٢٨٦/٣.

يعيش ما استدلوا به فقال: " ولا حجة في ذلك لقلته؛ ولأن الأغلب سقوطها. ومجاز البيت على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه".^(١)

ثالثاً: ذهب بعض المتقدمين^(٢) إلى أن (أنا) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، كما أن (أنت) مركب من ألف أقوم ونون نقوم. وقد رده أبو حيان بقوله: "ومن أسخف الأقوال: ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أن (أنت) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، وأن (أنا) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، مبنى على الضم، وهو موضوع هكذا، وليس أصله نحْنُ بضم الحاء وسكون النون."^(٣)

رأي السيوطي:

ذكر السيوطي آراء النحاة في حكم ألف ضمير الرفع المنفصل (أنا)، فعرض رأي البصريين، من أن الضمير هو (أن) والألف زائدة للوقف. وعرض رأي الكوفيين من أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلًا في لغة تميم، وأن الهاء في (أنه) بدل من الألف. فقال: "القسم الثاني من قسمي الضمير: المنفصل، وهو نوعان: ما للرفع، وما للنصب ولا يقع مجروراً. فلأول: ألفاظ: أحدها: (أن) بفتح النون بلا ألف للمتكلم؛ ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف، لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها كقول حاتم: " هذا فزدي أنه" وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلًا، هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين

(١) يُنظر: شرح المفصل ٢/٣٠٤.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٢/٩٢٧، والهمع ١/٢٠١.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٩٢٧.

واختاره ابن مالك: أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلأ في لغة. قالوا: والهاء في (أنه) بدل من الألف وفي الألف لغات إثباتها وصلأ ووقفأ وهي لغة تميم وبها قرأ نافع،.... وحذفها فيهما، وحذفها وصلأ، وإثباتها وقفأ وهي الفصحى ولغة الحجاز".^(١)

ويتبين من استعراض كلام السيوطي أنه خالف الكوفيين في قولهم أن الأصل في (أنا) هو الضمير بأكمله، ووافق البصريين بأن الألف زائدة وليست من الضمير بدليل حذفها وصلأ. وهو بذلك تبع كثيراً من النحويين، كابن السراج، وابن يعيش، والرضي، وأبى حيان، وغيرهم.

وعليه يمكن القول أن ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن مالك وخالفهم فيه السيوطي، هو الراجح؛ لوروده في بعض القراءات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾^(٢) في قراءة نافع، ولوروده في لغة قيس وربيعة، ولوجود نظيره وهو حذف ألف (أما) في الاستفتاح.^(٣) وأن رأي البصريين، ومن تبعهم، ليس بقولٍ سديد؛ لأنه يُوقع في اللبس؛ وذلك لآحاد صورة الضمير (أن) مع بعض الحروف مثل (أن) المصدرية وكذا المخففة.

(١) الهمع ٢٠٦/١.

(٢) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١.

(أَيُّ) الموصولة بين البناء والإعراب (١)

(أَيُّ) من الأسماء التي تُضاف إلى ما قبلها، ومعناها تبعيض ما أُضيفت إليه؛ ولذلك لزمتهما الإضافة، وذلك في نحو: (أَيُّ أَخَوَيْكَ زَيْدٌ)، فقد علمت أن زَيْدًا أَحَدُهُمَا، ولم تَدْر أَيُّهُمَا هُوَ. وأقسامها كأقسام (مَنْ) في وجوهها. (٢)

فمن الأوجه التي تأتي عليها (أَيُّ) أن تكون اسماً موصولاً، فتحتاج إلى كلام بعدها يتمها وتصير اسماً به، كاحتياج (مَنْ) و (مَا)، إذا كانا بمعنى (الذي) ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في الذي، فيقال: لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، والمعنى: (الذي في الدار منهم)، ف (أَيُّ) بمنزلة (الذي)، إلا أنها تفيد تبعيض ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتهما الإضافة. (٣)

و(أَيُّ) اسم موصول بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، سواءً كان مفرداً أم غير مفرد، عاقلاً أم غير عاقل، ولا يتحقق ذلك إلا بشرطين:
الأول: أن يتقدم عليها عاملها، وتتأخر عنها جملة الصلة.

(١) يُنظر: الكتاب ٣٩٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٦/٣، وأمالي ابن الشجري ٤١/٣، والإنصاف ٧١٢/٢، وأسرار العربية ص ١٩٣، ونتائج الفكر ص ١٩٨، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/١، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٤٤ والمغنى ١/ ٩٢، وشرح شذور الذهب ص ١٤٢، والهمع ١/ ٢٩٥.

(٢) يُنظر شرح المفصل ٢/ ٤٢٦.

(٣) يُنظر المرجع السابق ٢/ ٣٨١.

الثاني: أن يكون مدلول عاملها في المستقبل؛ لأن في المضارع إبهاماً يناسب ما في الموصول من إبهام، بخلاف الماضي، ففيه تحديد وتعيين لا يناسبان الإبهام المتضمن في (أي).^(١)

و(أي) الموصولة مُعربه في أكثر حالاتها^(٢) وهذه الحالات هي:

- أن يُذكر مضافها وعائدها كقولهم: يُعجبني أيُّهم هو أفضل، وجاءني أيُّهم قائمٌ.

- أن يُحذف مضافها ويُذكر عائدها، نحو: اضرب أيًّا هو قائمٌ، ويعجبني أيُّ هو فاضلٌ.

- أن تُقَطَّع عن الإضافة، ويُحذف العائد نحو: يُعجبني أيُّ فاضلٌ، واضرب أيًّا قائمٌ. وهي في الحالات الثلاث معربة على الأرجح^(٣) خلافاً لبعض النحويين الذين قالوا ببنائها قياساً إذا قُطعت عن الإضافة، وحذف العائد.^(٤)

وإنما أُعربت (أي) في أكثر حالاتها؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، ولأن شبهها بالحرف عُورض بما يختص بالاسم وهو إضافتها لفظاً وتقديراً^(٥).

(١) يُنظر المعجم الوافي ص ١٠١.

(٢) يُنظر شرح شذور الذهب ص ١٤٢.

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ٣ / ٤١، وأسرار العربية ص ١٩٣، وشرح المفصل ٢ / ٤٢٦.

(٤) يُنظر مع الهوامع ١ / ٢٩٥.

(٥) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٩.

وقيل: إنما أُعْرِبَتْ حملاً على نظيرها (جُزء) و(بَعْض)، ونقيضها (كُل)، حيث أن كليهما يقوم التنوين فيه مقام الإضافة أحياناً. وقيل: إنما أُعْرِبَتْ حملاً على أخواتها أي الاستفهامية وأي الشرطية. (١)

وثُبِنِي (أَيُّ) على الضم في حالة واحدة، وذلك إذا اجتمع شرطان: الأول: أن تُضَاف. والثاني: أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (٢)، والتقدير في الآية: (أَيُّهُمْ هو أشد)، ف (أَيُّ) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج لصلة وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف، أي: أيهم هو أشد. والجمله من المبتدأ والخبر صلة لـ (أَيُّ).

وعلى ابن هشام لبناء (أَيُّ) في الآية، فقال: "وكان الظاهر أن تُفْتَح (أَيُّ)؛ لأن إعراب المفعول النصب، إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها، وهو المقدر بقولك: (هو)". (٣)

وبناء (أَيُّ) على الضم إذا أُضِيفَتْ وحذف صدر صلتها كما في الآية السابقة هو مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه؛ لأن القياس يقتضى أن تكون مبنية في كل حالاتها؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام، والموصول كما بنيت (مَنْ) و(مَا) لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها (بَعْض) وعلى نقيضها وهو (كُل)، وذلك خلاف

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٨١.

(٢) الآية (٦٩) من سورة مريم.

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٤٢.

القياس، فلما دخلها نَقَصُ بحذف العائد ضَعُفَتْ، فزُدَّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس^(١). فالشيء لو فارق أصله لعارض فهو شديد النزوع إليه، فبدأنى سبب يرجع إليه. ك (ما) فى لغة الحجاز إذا تقدم خبرها، أو أوجِب زُدَّت لما يوجب القياس من بطلان عملها.

والذي عليه النحويون أن (أَيُّ) إذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها، وهو الضمير العائد نحو قولك: أكرم أيهم قائم، كان فيها خلاف؛ هل هي معربة أم مبنية؟؛ ويتمثل خلافهم فيما يأتي:

أولاً: ذهب البصريون^(٢) وعلى رأسهم سيبويه والمازني إلى أن (أَيًّا) إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها فإنها تُبنى على الضم.

ووضح سيبويه ذلك بقوله: "اعلم أن (أَيًّا) مضافاً، وغير مضاف بمنزلة (مَنْ) ألا ترى أنك تقول: أتى أفضل؛ وأتى القوم أفضل؛ فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى (مَنْ)".^(٣)

وعلى لبناء (أَيُّ) على الضم، فقال: "وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر،... فلما كانت أخواته مُفارقةً له، لا تُستعمل كما يُستعمل، خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً".^(٤)

(١) يُنظر الكتاب ٣٩٨/٢، والنكت ١/٦٧٨.

(٢) يُنظر الكتاب ٣٩٨/٢، الإنصاف ٢/٧١٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٣٩٨/٢.

(٤) يُنظر: الكتاب ٤٠٠/٢.

وأشار الرضي لمذهب سيبويه بقوله: "فإذا حذِف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها، ويُبنى تشبيهاً بـ (قبل) و (بعد) لأنه حذِف من بعض ما يُوضَّح ويبيِّنُه - أعنى الصلة - لأنها المُبيِّنَة للموصول كما مر، كما حذِف من (قبل) و (بعد) المضاف إليه المُبيِّن للمضاف. هذا هو مذهب سيبويه وهو الأكثر؛ أعنى كونه مبنياً على الضم عند حذف المبتدأ".^(١)

ثانياً: ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أن (أياً) معربة، والضممة فيها ضمة إعراب، فقالوا: "إن أيَّهم إذا كان بمعنى (الذي) وحذِف العائد من الصلة فمعرب نحو: لأضربن أيَّهم أفضل".^(٢) فهي عندهم معربة مرفوعة وما بعدها خبر، وهي استفهامية لا موصولة، قالوا: وهي في الآية مبتدأ، خبره (أشد).^(٣) واحتج الكوفيون بنصب (أى) في قراءة هارون بن الأعور^(٤) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٥).

ووصفها سيبويه بأنها لغة جيدة، فقال: "وحدَّثنا هارون أن ناساً من الكوفيين يقرأونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ وهي لغة جيدة

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٤٤/٣.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٤٤/٣.

(٤) هارون: هو هارون بن موسى الأزدي القارئ الأعور النحوي، عالم بالقراءات، كان يهودياً فأسلم، أول من تتبع وجوه القراءات والنظائر في القرآن. وتُوفى في ١٧٠ هـ.

(بغية الوعاة ٣٢١/٢).

(٥) الآية (٦٩) من سورة مريم.

نصبوها حين جروها حين قالوا: (امرر على أيهم أفضل)^(١). ومع أن سيبويه جَوَّد هذه القراءة إلا أنها شاذة، جاءت لبعض العرب. قال الأنباري: "قراءة من قرأ: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم، ... بالنصب شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة، وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة التي عليها قراءة الأمصار (أيهم) بالضم"^(٢).

وعَلَّ الرضي شذوذ القراءة بقوله: "وجاءني في الشواذ: (أيهم أشد) بنصب (أيهم)؛ وذلك أنه لم تُحذف الصلة بكمالها بل حُذِف أحد جُزئِها، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة، أي الخبر"^(٣).

وتبع الزجاج وهو بصري ما ذهب إليه الكوفيون من أن (أيًا) إذا كانت مضافة وحُذِف صدر صلتها فإنها معربة، ولذلك حكم على ما ذهب إليه سيبويه من بناء (أيُّ) بالغلط، فقال: "ما تبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما، فإنه يُسَلَّم أنها تُعَرَّب إذا أفردت. فكيف يبنيها وهي مضافة"^(٤).

وردَّ السهيلي قول سيبويه ببناء (أيُّ) محتجاً بأن ما ذهب إليه سيبويه من بناء (أيُّ) لم يُوجد في فصيح القول، ولم يرد به شاهد من نظم أو نثر، فقال: "وهذا الذي ذكره - يعنى سيبويه - من بناء (أيُّ) لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر، أو وجدناه بعده في كلام فصيح

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ٩٩.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣/ ١٤٣.

(٤) يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٦/ ٣.

شاهدًا له لم نَعِدْ به قولاً، ولا رأينا لغيره عليه طولاً، ولكننا لم نجد ما بنى لمخالفته غيره لا سيما مثل هذه المخالفة، فإننا لا نسلم أنه حذف من الكلام شيء، وإن قال: إنه حُذِفَ ولا بد، والتقدير: أيهم هو أخوك، فيقال: فلمَ لم يبنوا النكرة فيقولون: مررتُ برجلٍ أخوك، أو رأيتُ رجلاً أبوك، ولم خصَّ (أي) بهذا دون سائر الأسماء أن يُحذف من صلته ثم يُبنى للحذف، ومتى وجدنا شيئاً من الجملة يُحذف ثم يُبنى الموصوف بالجملة من أجل ذلك، وذلك الحذف لا يجعله متضمناً لمعنى الحرف ولا مضارعاً له، وهذه علة البناء، وقد عُدمت في (أي).^(١)

ويمكن القول بأن ما ذهب إليه السهيلي من إنكار مذهب سيبويه ببناء (أي) على الضم بدعوى أن الذي ذكره سيبويه لم يُستشهد عليه بشاهد من نظمٍ أو نثرٍ، أو وُرُوده في كلام صحيح فصيح منتقَض بما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسَّان أن أنشد:

إذا ما لَقِيتُ بَنِي مالِكِ * فَسَلِّمْ على أَيُّهم أَفْضَلُ.^(٢)

برفع (أيهم) وهي لغة صحيحة فصيحة لا وجه لإنكارها؛ لأنها جاءت عنن يُؤخذ عنه اللغة من العرب، و(أي) في البيت موصولة بمعنى (الذي)

(١) يُنظر: نتائج الفكر ص ١٩٨.

(٢) البيت من المتقارب، ونُسِبَ لغَسَّان بن مرة بن عباد، وقيل: لرجل من غسان لم يُسَمَّ، وهو من شواهد النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٧٨، والإِنصاف ٢/ ٧١٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٧، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٤، والمغنى ١/ ٩١، وأوضح المسالك ١/ ١٥٠، والهمع ١/ ٢٩٥. والشاهد: في قوله: (فسَلِّمْ على أيهم...) حيث بُنِيَتْ (أي) على الضم مع دخول حرف الجر عليها لإضافتها وحُذِفَ صدر صلتها.

ويكون (أفضل) خبراً لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: فسلم على الذي هو أفضل.

وممن تابع الكوفيين من البصريين، فقال بإعرابها؛ يونس^(١)، والخليل^(٢) والجرمي^(٣).

فقد خرجوا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ على أن (أياً) فيها استفهامية، وأنها مبتدأ، وضمتها ضمة إعراب، و(أشد) خبر، واختلفوا في مفعول لَنَنْزِعَنَّ على أقوال منها:

١ - أن المفعول محذوف، والتقدير: لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يُقال فيهم: أيهم أشد، فالجملة محكية بقول مقدر. وذلك مذهب الخليل^(٤).

وعن مذهب الخليل يقول سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيهم أفضل، فقال: القياس نصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل؛ لأن (أياً) في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة (الذي)، كما أن (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)".^(٥)

(١) يونس: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، وُلد ٩٤ هـ. صاحب أبي عمرو بن العلاء. وروى عنه سيبويه، وسمع من الكسائي والغراء، وكان له في النحو مذاهب تفرد بها، وتوفي سنة ١٨٢ هـ. (إنابة الرواة ٨/ ٦٨، البغية ٢/ ٣٦٥).

(٢) يُنظر: الكتاب ٣٩٨/٢، المغني ١/ ٧٧.

(٣) يُنظر: الكتاب ٣٩٨/٢، المغني ١/ ٩١.

(٤) يُنظر: التتيان في علوم القرآن ٢/ ١٦٣.

(٥) يُنظر: الكتاب ٣٩٨/٢.

ثم ذكر سيبويه تخريجه للآية الكريمة، فقال: "وزعم الخليل أن (أيهم) إنما وقع في اضرب أيهم أفضل، على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يُقال له: أيهم أفضل".^(١)

وقد استحسن الزجاج رأى الخليل في رفع (أيهم) على الحكاية، ومفعول النزع محذوف تقديره: الذي يُقال فيهم: أيهم أشد، فقال: "والذي اعتقده أن القول في هذا قول الخليل، وهو موافق للتفسير؛ لأن الخليل مذهبه أو تأويله في قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة﴾ الذي من أجل عتوه، يُقال: أي هؤلاء أشد عتياً، فيُستعمل ذلك في الأشد فالأشد".^(٢)

وقد نفى سيبويه مذهب الخليل واستبعده معللاً ذلك بأن الحكاية لا تجوز إلا في اضطرارٍ أو شعر، فقال: "وتفسير الخليل ذلك الأول بعيدٌ إنما يجوز في شعرٍ أو في اضطرارٍ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريد: الذي يُقال له: الفاسقُ الخبيثُ".^(٣)

وردَّ الأنباري مذهب الخليل، فقال: "وما ذهب إليه الخليل من الحكاية ضعيف، وإنما يجوز مثله في الشعر، ألا ترى أنه لو جاز هذا لجاز أن يُقال: (اضرب الفاسقُ الخبيثُ) بالرفع، أي: اضرب الذي يُقال له: الفاسقُ الخبيثُ، ولا خلاف أن هذا لا يُقال بالإجماع".^(٤)

(١) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرايه للزجاج ٣/٣٤٠.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢/٤٠١.

(٤) يُنظر: الإنصاف ٢/٧١٦.

٢- أن قوله: (لننزعن) عمل في (من كل شيعة) واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقول: أكلتُ من كلِّ طعامٍ، ثم ابتداءً، فقال: أيهم أشد. ونُسب ذلك للكوفيين. (١)

٣- أن مفعول (لننزعن) هو جملة (أيهم أشد)، غير أن الفعل قبلها عُلق عن العمل، كما عُلق في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا ﴾. (٢)

وهذا مذهب يونس؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. (٣)، وأشار سيبويه إلى رأى يونس بقوله: "وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة". (٤) وقد ردَّ بعض النحويين مذهب يونس بأن التعليق غير مخصوص بأفعال القلوب، فضعفه الأعلام بقوله: "وأما يونس فزعم أن (اضرب) معلقة بالجملة، وهذا القول ضعيف، وإنما تُعلق أفعال القلوب على الاستفهام، كقولك: أتظنُّ أيُّهم في الدار، واعرف أزيد في الدار أم عمرو؛ وتعليقه أن يبطل عمله في ما بعده". (٥)

وأيد الأنباري الأعلام في تضعيفه مذهب يونس، فقال: "وأما قول يونس فضعيف؛ لأن تعليق (اضرب) ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل

(١) يُنظر: الإنصاف ٧١١/٢.

(٢) الآية (١٢) من سورة الكهف.

(٣) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٨/٢.

(٤) يُنظر الكتاب ٤٠٠/٢، ويريد بقوله: "واضرب معلقة": أنها تُعلق عن العمل فلا تعملها في شيء.

(٥) النكت في تفسير الكتاب لسبويه ٦٧٩/١.

مؤثر؛ فلا يجوز إلغاؤه، وإنما يجوز أن تُعَلَّقَ أفعال القلوب عن الاستفهام، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب، فكان هذا القول ضعيفاً جداً.^(١)

٤ - ذهب بعض الكوفيين إلى أن المفعول هو (كلُّ شيعةٍ) و(مِنْ) زائدة على قولهم بجواز زيادة (مِنْ) في الإيجاب، وجملة (أيهم أشد) مستأنفة.^(٢) وقد رُدَّ هذا بأنه لا يُستأنف ما بعد الجار.^(٣)

أما الجرمي وهو من البصريين فذهب إلى إعرابها تابعاً للكوفيين في مذهبهم محتجاً بأنه لم يسمع أحداً يقول: (أيهم) بالرفع، فقال: "خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: (لأضربن أيهم قائم) بالضم".^(٤)

وقد رُدَّ قول الجرمي بأنه إذا كان لم يسمع بالضم، فلا يمنع أن يكون غيره قد سُمع أو يكون ما سمعه لغة لبعض العرب، على أن سيبويه سمع ذلك وحكاه.^(٥)

وذهب بعض النحويين إلى أن (أيّاً) لا تأتي موصولة، فقد نقل ابن هشام هذا المذهب عن ثعلب^(٦) وأشار إليه بقوله: "وزعم ثعلب أن (أيّاً) لا

(١) يُنظر الإنصاف ٢/٧١٦.

(٢) يُنظر شرح الرضي على الكافية ٣/١٤٥.

(٣) يُنظر حاشية الدسوقي على المغنى ١/٨٣.

(٤) يُنظر قول الجرمي في الإنصاف ٢/٢٧١، والمغنى ١/٩١.

(٥) يُنظر الكتاب ٢/٣٩٨.

(٦) ثعلب هو: أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب مولى شيبان، ولد ببغداد، ومن شيوخه الأعرابي وابن سلام، عُني بال نحو، وكانت له رياسته بالكوفة، من مؤلفاته: اختلاف النحويين، وما لا ينصرف وما ينصرف. تُوفى في ٣١٠ هـ (بغية الوعاة ١/٣٩٩، إنباء الرواة ١/١٧٣).

تكون موصولة أصلاً وقال: لم يُسمع (أيهم هو فاضلٌ) بتقدير: (الذي هو فاضل جائي).^(١)

رأى السيوطي:

عرض السيوطي مذاهب النحويين في حكم (أي) الموصولة إذا حُذِفَ عائدها، فذكر مذهب سيبويه وجمهور البصريين ومن وافقهم من أن (أي) الموصولة إذا حُذِفَ عائدها تكون مبنية على الضم؛ لشدة افتقارها للعائد المحذوف، كما ذكر رأي الكوفيين ومن وافقهم من أن (أي) الموصولة إذا حُذِفَ عائدها تكون معربة، وما ورد من قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ يؤول على الحكاية أو التعليق وورد فيها قراءة بالنصب، فقال السيوطي في معرض حديثه عن حكم (أي) الموصولة: "وتبنى حينئذٍ على الضم عند سيبويه، وغَطَّه الزجاج. والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابها، فإن حُذِفَ مضافها أُعربت على الصواب كما لو ذكر، أو العائد. وقيل: تُبنى مع الظرف مطلقاً".^(٢)

يتبين لنا من عرض السيوطي لمذاهب النحويين في حكم (أي) الموصولة إذا حُذِفَ عائدها أنه خالف سيبويه وجمهور البصريين من أن (أي) الموصولة إذا حُذِفَ عائدها تكون مبنية على الضم لإفتقارها إلى العائد المحذوف، دليل ذلك قوله: "وتبنى حينئذٍ على الضم عند سيبويه، وغَطَّه الزجاج. والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابها". كما

(١) يُنظر مغنى اللبيب ١/٩٢.

(٢) همع الهوامع ١/٣١٢.

يتبين موافقته الكوفيين ومن تبعهم من أن (أي) الموصولة إذا حذف عائدها تكون معربة، وأولوا ما ورد من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ على الحكاية أو التعليق، دليل ذلك قوله: "والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابها، فإن حذف مضافها أعربت على الصواب كما لو ذكر، أو العائد".^(١)

وعليه يمكن القول بأن ما ذهب إليه البصريون وشيخهم سيبويه وخالفهم فيه السيوطي من أن (أيأ) إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها فإنها تُبنى على الضم رأي راجح؛ وذلك لخلو ما استدلوا به على مذهبهم من الاعتراضات التي تعرض لها مذهب الكوفيين القائل بأن (أيأ) إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها، فإنها تكون معربة، ف (أي) معربة عند الكوفيين في جميع أحوالها، ويكفي الحكم بشذوذ قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ وكثرة الاعتراضات التي تعرض لها مذهب الكوفيين ومن تبعهم كيونس، والخليل، والجرمي، وغيرهم من نفى ما استدلوا به على هذا المذهب.

وأيضاً؛ لأنها لغة فصيحة ويكفي ورودها في المصدر الأول للاستشهاد وهو كتاب الله عز وجل، كما وردت عند من يُستشهد بفصاحتهم، ويُؤخذ عنهم من العرب، فلا وجه لإنكارها.

(١) المرجع السابق نفسه.

حكم تعدد الخبر لمبتدأ واحد^(١)

إذا تعدد المبتدأ في اللفظ، أو في المعنى فخبه يطابقه في اللفظ أو في المعنى نحو: الزيدان قائمان، والزيدان قائم وقاعد، وزيد وعمرو شاعران، وزيد وعمرو شاعر وكاتب، والزيدون قائمون، والزيدون قائم وقاعد مضطجع، وزيد وعمرو وبكر قائمون، وزيد وعمرو وبكر شاعر وكاتب وفقية^(٢). ويجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر^(٣). فيجوز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد؛ لأن الخبر كالنعت، يجوز تعدده^(٤)، وقد اختلف النحويون في تعدد الخبر، كالتالي:

أولاً: ذهب جمهور النحويين^(٥) لجواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد كما في النعوت، سواء اقترن الخبر بعاطف كقولك: زيد فقيه، وشاعر، وكاتب، أم لم يقترن كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ. ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ.﴾^(٦)، ومن تعدد الخبر بدون عاطف أيضاً، قول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي * مُقَيِّطٌ، مُصَيِّفٌ، مُشْتِي

(١) يُنظر: الكتاب ٨٣/٢، والإنصاف ٧٢٥/٢، وشرح المفصل ٢٤٩/١، وشرح

التسهيل ٣٠٩/١، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥، وشرح الكافية ٢٣٥/١، وارتشاف

الضرب ١١٣٦/٣، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، والتصريح ٥٨٢/١، والهمع ٣٤٦/١.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ١١٣٦/٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٩/١.

(٤) يُنظر: شرح التصريح ٥٨٢/١.

(٥) يُنظر: الكتاب ٨٣/٢، وارتشاف الضرب ١١٣٦/٣، والهمع ٣٤٦/١ بتصرف يسير.

(٦) الآيات (١٤ - ١٦) سورة البروج.

تَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتِ سِبْتٍ * سُودٍ جَعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ (١).

فقد وردت أخبار متعددة في قوله: (مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشْتِيٌّ) لمبتدأ واحد من غير عطف.

وقد أشار سيبويه لهذا المذهب، فقال: "وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبدُ الله، أضمرت (هذا أو هو)، كأنك قلت: هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ. والوجه الآخر: أن تجعلهما خبراً لـ (هذا)، كقولك: هذا حلوةٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع بين الطعمين، وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْزَاءٌ لِلشَّوْىِ﴾ (٢)، وزعموا أنها قراءة أبي عبد الله (٣): ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (٤)، قال سمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه: من يك ذا بتٍ فهذا بتي... مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشْتِيٌّ. (٥)» (٦).

(١) البيت من الرجز، لرؤبه بن العجاج، في ملحقات ديوانه ص ١٨٦، ومن شواهد الكتاب ٨٤/٢، والإينصاف ٧٢٥/٢، وشرح المفصل ٢٤٩/١، والهمع ٣٤٦/١، وشرح الأشموني ٢٩٧/١. والشاهد: في: (مقَيِّظٌ مصَيِّفٌ مشْتِيٌّ) حيث تعددت الأخبار لمبتدأ واحد، وهو قوله: (هذا) دون عطف، وهذا على مذهب جمهور النحويين.

(٢) الآيتان (١٥، ١٦) من سورة المعارج، وقراءة الرفع لحفص، والباقون بالنصب (التيسير للداني ص ١٧٤).

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث المكي، من أكابر الصحابة، تُوفي سنة ٣٢هـ. (الطبقات الكبرى ١٠٤/٢).

(٤) من الآية (٧٢) من سورة هود، وتُنظر القراءة في البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٥) البيت سبق تخريجه، والتعليق عليه

(٦) يُنظر الكتاب ٨٣، ٨٤/٢.

وقد اختار هذا المذهب ورَّجَّه جماعةٌ من النحويين منهم الأنباري^(١)، وابن يعيش^(٢)، وابن مالك^(٣)، وابن الناظم^(٤)، والرضي^(٥)، وخالد الأزهري^(٦)، وغيرهم^(٧). يقول ابن يعيش في حديثه عن خبر المبتدأ: "يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر من ذلك، كما قد يكون له أوصاف متعددة."^(٨)، وصرَّح ابن مالك بجواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بعطف أو بغير عطف، فقال: "تعدُّد الخبر على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المُخْبِر عنه، كقوله تعالى: ﴿وهو الغفور الودود. ذو العرش المجيد. فعال لما يريد﴾، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الأخبار.

الثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المُخْبِر عنه حقيقة، كقولك: بئو زيد فقيه ونحوى وكاتب، أو لتعدد المُخْبِر عنه حكماً، كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾.^(٩)

(١) يُنظر الإنصاف ٢/٧٢٥.

(٢) يُنظر شرح المفصل ١/٢٤٩.

(٣) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠٩.

(٤) يُنظر شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢٥.

(٥) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/٢٣٥.

(٦) يُنظر التصريح ١/٥٨٢.

(٧) يُنظر همع الهوامع ١/٣٤٦.

(٨) يُنظر شرح المفصل ١/٢٤٩.

(٩) من الآية (٢٠) من سورة الحديد.

الثالث: أن يتعدد لفظاً دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ، كقولك: هذا حلٌّ حامضٌ، بمعنى (مُز)، وكقولك: هو أعسرُّ أيسرُّ، بمعنى: أضبط، أي: عامل بكلتا يديه...".^(١)

أما خالد الأزهري فقط صحَّح هذا المذهب، وعلَّله بقوله: "والأصح جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد؛ لأن الخبر كالنعت، فيجوز تعدده، سواءً اتفقاً إفراداً، أو جملة، أو اختلفاً".^(٢)، وصحَّحه السيوطي أيضاً بقوله: "أحدهما: وهو الأصح، وعليه الجمهور الجواز كما في النعت سواءً اقتُرِن بعاطف أم لا".^(٣)

وقد جَوَّز ابن الناظم أن من تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد قول الشاعر:

يَدَاكَ يَدُ خَيْرِهَا يُرْتَجِي * وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ.^(٤)

فجعل تعدد الخبر في قوله: (يد خيرها يرتجي وأخرى) لمبتدأ واحد وهو قوله: (يداك). وجعل من تعدد الخبر لمبتدأ واحد أيضاً، قوله تعالى:

﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوٌّ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي

(١) يُنظر شرح التسهيل ٣٠٩/١.

(٢) يُنظر التصريح ٥٨٢/١.

(٣) يُنظر الهمع ٣٤٦/١.

(٤) البيت من المتقارب، لطرفة بن العبد، من ملحقات ديوانه ص ١٥٥، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣١٠/١، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥، وشرح التصريح ٥٨٣/١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، وشرح الأشموني ٢٩٦/١. والشاهد: في (يداك يد خيرها يرتجي...) حيث جعله ابن الناظم من تعدد الخبر لمبتدأ واحد وهو (يداك)، وأن المعطوف والمعطوف عليه اثنان.

الأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴿١﴾. وهذا النوع من تعدد الخبر لفظاً ومعنى لا يُستعمل دون عطف، بل يجب فيه العطف.

واعترض بعضُ النحويين رأيَ ابن الناظم في عدّه هذا البيت مما تعدّد فيه خبر المبتدأ، ومنهم ابن قيم الجوزية^(١) وخالد الأزهري؛ فقال ابن قيم الجوزية: "فالاستشهاد به على تعدد الخبر وَهْمٌ"^(٢)، واعترض الأزهري أيضاً قول ابن الناظم، فمنع أن يكون تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد من باب تعدّد الخبر، وعلّل بقوله: "وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله: يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى * ... بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة؛ لأن (يداك) في قوة مبتدأين لكل منهما خبر مستقل بنفسه؛ لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد."^(٣)، وأما قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ ﴿٤﴾ فَمَنْ تَعَدَّدَ الْخَبْرَ لِفِظًا وَمَعْنَى لِمَبْتَدَأٍ مُتَعَدِّدٍ فِي نَفْسِهِ حُكْمًا، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: "الْثَّانِي: أَنَّ يَتَعَدَّدُ لِفِظًا وَمَعْنَى؛ لِتَعَدُّدِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ حُكْمًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ ﴿٤﴾﴾"^(٤)

وانتقد الأشموني اعتراض الأزهري على قول ابن الناظم، معللاً بقوله: "وفي هذا الاعتراض نظر؛ لأن كون (يداك) ونحوه في قوة مبتدأين،

(١) ابن قيم الجوزية: هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن مكي الزُّرعي الحنبلي، وُلِدَ سنة ٧١٦هـ. كان عالماً في النحو والصرف. من مصنفاته: إرشاد السالك لحل ألفية ابن مالك، واختلاف المذهبيين. تُوفِّي في ٧٦٧هـ .

(٢) يُنظر: إرشاد السالك ١/١٨٧.

(٣) يُنظر: التصريح ١/٥٨٢.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٠.

لا يُنَافِي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً، إذا النظر إلى كون المبتدأ واحداً، أو متعدداً إنما هو إلى لفظه، لا إلى معناه، وهو واضح لا خفاء فيه".^(١)

وأرى أن الأشموني جانبه الصواب في نقده اعتراض الأزهري، ولا حجة فيما ذهب إليه؛ لأن هذا النوع لا يُعَبَّر عنه بغير الوحدة إلا مجازاً؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع.^(٢) ولأن هذا البيت لم يقع فيه خلاف، وإنما الخلاف في جواز تعدد الخبر أو عدمه فيما إذا وقع المبتدأ واحد في اللفظ والمعنى، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى كذلك، بحيث يصلح كل واحد من أفراد الخبر أن يكون خبراً عن المبتدأ ويصح حمله عليه، ويفيد معه فائدة. فالنقد مُنَصَّب على أن ابن الناظم جعله من قبيل التعدد المختلف في جوازه. أما إذا حُمِل كلامه على أنه من مطلق التعدد سواء أكان مختلفاً أم لم يكن فإنه من باب التعدد المطلق.^(٣)

وقد يتعدد الخبر لفظاً لا معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ، وذلك نحو: الرمان حلوٌ حامضٌ، بمعنى: مُز. ونحو: هو أعسرُّ يسر، بمعنى: أضبط أي: عامل بكلتا يديه. وهذا النوع لا يُسْتَعْمَل فيه العطف.^(٤) وعلل ابن مالك ذلك، بأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض.^(٥)

(١) يُنظر: شرح الأشموني ٢٩٦/١ بتصرف.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١.

(٣) هامش إرشاد السالك ١٨٧/١.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٣١٠/١، والهمع ٣٤٦/١.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١.

وقد نقل ابن مالك عن الفارسي جوازه العطف في هذا النوع، وردّه بقوله: "وقد أجاز العطف أبو علي، فعنده، قول القائل: هذا حلّوٌ حامضٌ. جائز، وليس كذلك؛ لما ذكرته".^(١) وجعل ابن الناظم هذا النوع من تعدد الخبر لفظاً فقط لا معنى. نحو قولهم: هذا حلّوٌ حامضٌ، من تعدّد الخبر لفظاً ومعنى.^(٢) واعترض الأزهري مذهب ابن الناظم، قائلاً: "وليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضاً من نحو قولهم: (الرمأن حلّوٌ حامضٌ) بل من تعدد الخبر لفظاً لا معنى؛ لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: مُز. وضابطه أن يكون المُخبر عنه مشتقاً على طرف من كل من الخبرين، لا عليهما معاً، ألا تری أن (المُز) ليس تام الحلاوة، ولا تام الخُموضة، ولكنه بينهما، ولهذا أي: ولأجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الأول على الأصح؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، فلا يُقال: الرمأن حلّوٌ وحامضٌ...".^(٣)

وإذا تعدد الخبر لفظاً دون معنى لمبتدأ واحد، فلا يجوز أن يتوسط المبتدأ بينهما، أو أن يتقدّما على المبتدأ، فلا يُقال: حلّوُ الرمان حامضٌ. ولا حلّوٌ حامضٌ الرمان.

ثانيًا: ذهب ابن عصفور^(٤) وكثيرٌ من المغاربة^(٥) إلى أن المبتدأ لا يجوز أن يتعدد معه أكثر من خبر واحد من غير عطف، فإن تعدّد الخبر

(١) يُنظر: المرجع السابق ٣١١/١.

(٢) يُنظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢٦.

(٣) يُنظر: التصريح ٥٨٣/١، ٥٨٤.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩/١.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ١١٣٦/٣، وهمع الهوامع ٣٤٦/١.

للمبتدأ الواحد فلا بد من حرف العطف، وما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبراً، والباقي صفة له، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر. (١)

وقد نص ابن عصفور على ذلك بقوله: "واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، كقولك: زيدٌ ركبٌ وضاحكٌ، إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده. فيكون معنى: زيدٌ ضاحكٌ ركبٌ، جامعٌ للضحك والركوب في حين واحد، فلا تحتاج لعطف؛ لأنها خبران في اللفظ، وبالنظر للمعنى خبرٌ واحد. ومنه قولهم: حلوٌ حامضٌ، ألا ترى أن قولك: حلوٌ حامضٌ، نائب مناب (مُز)، حتى كأنك قلت: هذا مُز. (٢)

ثالثاً: ذهب بعض النحويين (٣) لجواز تعدد الخبر إن اتحد الخبران في الأفراد، والجملة. فاتحادها في الأفراد نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، واتحادها في الجملة نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارج.

رأي السيوطي:

ذكر السيوطي اختلاف النحويين في تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وذكر أن أصحابها الأول: جواز تعدد الخبر سواء اقترن بعاطف أم لا، والثاني: القول بمنع التعدد وجعل الأول خبراً، والباقي صفة للخبر وهذا رأي ابن عصفور وكثير من المغاربة. فقال: "اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال: أحدهما: وهو الأصح، وعليه الجمهور وهو الجواز كما

(١) يُنظر: همع الهوامع ١/٣٤٦.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٩.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٦٠، وهمع الهوامع ١/٣٤٦.

في النعوت، سواء اقترن بعاطف أم لا؟ فالأول كقولك: زيدٌ فقيهٌ وشاعر
وكاتب، والثاني: كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ. ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ.
فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾... والثاني: المنع، واختاره ابن عصفور، وكثير من
المغاربة. وعلى هذا فما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبراً، والباقي صفة
للخبر. ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر.

والقول الثالث: الجواز إن اتحد في الأفراد والجملة.

والرابع: قصر الجواز على ما كان المعنى فيهما واحداً نحو: الرمان حلو
حامض، أي: مز... وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف؛ لأن مجموع
الخبرين فيه بمنزلة واحدة^(١).

ومما مر يتبين أن السيوطي قد خالف ابن عصفور وكثير من
المغاربة في القول بمنع تعدد الخبر، كما يتبين مخالفته لهم في جواز
التعدد بشرط الاتحاد في الأفراد والجملة، أو قصر الجواز على ما كان
المعنى منهما واحداً وهذا مذهب ابن يعيش. أيضاً يتبين موافقته مذهب
الجمهور في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد دون قيد كما في النعوت.

وعليه فما ذهب إليه الجمهور ومن تبعهم كالأنباري، وابن مالك،
واختاره السيوطي من جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد دون قيد أو شرط،
ومخالفة ما عداه هو الراجح؛ لورود السماع بذلك، من نحو قول الشاعر:
مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي * * * مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشْتَيٌّ.

(١) يُنظر: الهمع ٥٣/٢.

وليس أقوى من الاستدلال بقوله تعالى: (وهو الغفور الودود. ذو العرش المجيد). وكذلك قياساً على الصفات؛ لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدُّده.

وقد علَّ ابن الحاجب جواز تعدد الخبر بأنه حكم، والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات.^(١)

إِعمال (إِنْ) النافية عمل (ليس)^(٢)

من الحروف غير المختصة (إِنْ ولا) النافيتان، وكان حقهما ألاَّ يعملوا؛ ولذلك منع بعض العلماء إعمالهما عمل (ليس)، وأجازه آخرون على النحو التالي:

أولاً: ذهب أكثر البصريين إلى أنَّ (إِنْ) النافية لا تعمل عمل ليس.

ثانياً: ذهب الكسائي وأكثر الكوفيين والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) وابن جنى^(٥) إلى جواز إعمالها. واختلف النحويون في النقل عن سيبويه، فنسب

(١) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٧٩.

(٢) يُنظر: الكتاب ١/ ٨٥، والمقتضب ٢/ ٣٥٩، ومعاني القرآن ١/ ٢٧٠، والأصول ١/ ٩٦، والمحتسب ١/ ٢٧٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٢، والارتشاف ٢/ ١٠٩، والمغنى ١/ ٢٣٩، والهمع ١/ ١٢٥، والأشموني ١/ ٢٥٣، والتصريح ١/ ١٩٩.

(٣) يُنظر: المقتضب ٢/ ٣٥٩.

(٤) يُنظر: الأصول ١/ ٩٦.

(٥) يُنظر: المحتسب ١/ ٢٧٠.

إليه السهيلي المنع^(١)، ونسب إليه ابن مالك جواز إعمالها، وهو الصحيح^(٢).

وقد استدل الكوفيون ومن معهم على إعمالها عمل (ليس) بوروده نثراً وشعراً، فمن النثر ما حكي عن أهل العالية: **إِنَّ ذَلِكَ نَافِعَكَ لَا ضَارَكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، وَسَمِعَ الْكَسَائِيُّ أَعْرَابِيَا يَقُولُ: إِنَّ قَائِمًا، فَأَنْكَرَهَا عَلَيْهِ وَظَنَّ أَنَّهَا الْمَشْدَدَةُ، وَأَنَّهُ نَصَبَ (قَائِمًا) بِهَا، فَاسْتَبْتَبْتَهُ فَإِذَا هُوَ يَرِيدُ: إِنَّ أَنَا قَائِمًا، فَتَرَكَ الْهَمْزَةَ وَأَدْغَمَ^(٣). وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قِرَاءَةُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ^(٤)) بِنَصَبِ (عِبَادًا) عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ، وَ(أَمْثَلَكُمْ) عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ^(٥).** ومن الشعر ما ورد في قول الشاعر:

إِنَّ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ * إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين^(٦)

(١) يُنظر: الارتشاف ١٠٩/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٥٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١.

(٣) يُنظر: الجنى الدانى ص ٢٠٩، وشرح الشذور ص ١٩٩، والهمع ١٢٤/١.

(٤) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف.

(٥) يُنظر: المحتسب ٢٧٠/١، والبحر المحيط ٤٤٤/٤.

(٦) البيت من المنسرح، بلا نسبة، من شواهد شرح التسهيل ٣٧٥/١، والمقرب ص ١٦٣،

والجنى الدانى ص ٢٠٩، وأوضح المسالك ٢٩١/١، والهمع ١٢٥/١، والدرر ٩٦/١،

والأشموني ١٢٦/١، والتصريح ٢٠١/١، والخزانة ١٤٤/٢. والشاهد في: (إن هو

مستولياً) حيث أعمل (إن) النافية عمل ليس.

وقول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيْتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ * وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(١)
وأما (لا) فاختلف النحويون فيها أيضاً، فذهب بعضهم إلى أنها
تعمل إلحاقاً لها بـ (ليس) ويشترط لعملها حينئذ أن يكون اسمها وخبرها
نكرتين.

ومنه قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٢)
وربما عملت في اسم معرفة، ولكن هذا نادرٌ أو قليلٌ، ومنه قول
الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا * سِوَاهَا وَلَا عَنْ حَبِّهَا مُتْرَاخِيًا^(٣)

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة، من شواهد: شرح التسهيل ١/٣٧٦، والتذليل ١/٢٤، وابن عقيل ١/٢٧٣، والهمع ١/١٢٥، والشاهد في: (إِنَّ الْمَرْءَ مَيْتًا) حيث أعمل (إِنَّ) عمل (ليس) فرفع بها الاسم (المرء) ونصب الخبر (ميتاً).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٦، وشرح المرادى على التسهيل ١/٣٩٩، والتذليل ٢/٢٤، والمغنى ١/٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣، والعينى ٢/١٠٢. والشاهد في: (لَا شَيْءٌ بَاقِيًا، وَلَا وَزَرَ وَاقِيًا) حيث أعمل (لا) في الموضوعين عمل (ليس) واسمها وخبرها نكرتان.

(٣) البيت من الطويل، للناطقة الجعدى، من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٧، وشرح المرادى ١/٣٨٩، والمغنى ١/٢٤٠، والهمع ١/١٢٥. والشاهد: (لَا أَنَا بَاغِيًا) حيث أعمل (لا) في المعرفة، وهذا قياسي عند ابن مالك، ونادر عند غيره.

وذهب بعض النحويين إلى أنها لا تعمل شيئاً، وأن ما بعدها مرفوع بالابتداء، والخبر لا يُنصب أصلاً، ونُسبَ هذا للمبرد والأخفش.^(١)، وذهب آخرون إلى أنها أُجريت مُجرى (ليس) في رفع الاسم، ولا عمل لها في الخبر، بل لم يُسمع النصب في خبرها ملفوظاً به، ونُسبَ هذا للرأى للزجاج^(٢)، وقد ردَّ هذا المذهب استدلالاً بالبيت السابق.

وقد عدَّ ابن مالك إعمال (لا) النافية عمل (ليس) أكثر من إعمال (إن)، فقال في التسهيل: "وتلحق بليس (إن) النافية قليلاً، و(لا) كثيراً"^(٣) ثم وضع ذلك في شرح التسهيل فقال: "مقتضى النظر أن يكون إلحاق (إن) النافية بـ (ليس) راجحاً على إلحاق (لا)؛ لمشابتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور،..."^(٤)

وقد اعترض أبو حيان ما رآه ابن مالك من أن إعمال (لا) النافية عمل (ليس) أكثر من إعمال (إن)؛ حيث قال معلقاً على كلامه: "والعكس هو الصواب؛ لأنَّ (إن) قد عملت نظماً ونثراً، و(لا) إعمالها قليلٌ جداً... ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهباً حسناً، إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظمٍ إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب، لا قليلاً ولا كثيراً،

(١) يُنظر: الجنى الدانى ص ٢٩٣، والهمع ١/١٢٥.

(٢) يُنظر: الجنى الدانى ص ٢٩٤.

(٣) التسهيل ص ٥٧.

(٤) شرح ابن مالك على التسهيل ١/٣٧٥.

فيكون مقيساً مطرداً^(١)". واعتراض أبي حيان على ابن مالك غير مقبول، فقد ذكر ابن مالك عدة شواهد على رأيه، ومن ذلك قول الشاعر:

نَصْرَتِكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ * فَبُوئْتُ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا^(٢)

وكذلك قول الشاعر: تَعَزَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * (البيت).

ولا داعي إلى تكلف تأويل هذه الشواهد، أورميها بالقلة. هذا وإعمال (لا) عمل (ليس) قد أجازته جماعة من النحويين منهم وابن الشجري^(٣) والعكبري^(٤) وابن مالك^(٥).

رأي السيوطي:

ذكر السيوطي مذهب النحويين في حكم إعمال (إن) النافية عمل (ليس) فنكر رأي أكثر البصريين ومن وافقهم من النحويين من أن (إن) النافية من الحروف التي لا تختص؛ لذلك منعوا إعمالها عمل (ليس) النافية، كذلك نكر رأي أكثر الكوفيين ومن وافقهم من النحويين في تجويزهم إعمال (إن) النافية عمل (ليس)؛ وذلك لمشاركتها لـ (ما) في النفي وكونها لنفي الحال وللسماع، فقال في سياق حديثه عن حكم إعمال (إن) النافية عمل (ليس): "(إن) النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص،

(١) التذييل ٢/٤٩٢، والارتشاف ٢/١١٠ ومنهج السالك ص ٦٤.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٦، والتذييل والتكميل ٢/٢٥٠، والمغنى ١/٢٤٠. والشاهد: (لا صاحب غير خاذل) حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم (صاحب) ونصب الخبر (غير).

(٣) يُنظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٢.

(٤) يُنظر: اللباب ١/١٧٨.

(٥) يُنظر: شرح ابن مالك على التسهيل ١/٣٧٥.

فكان القياس أولاً تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية والمغاربة، وعُزي إلى سيبويه. وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وصححه أبو حيان؛ لمشاركتها لـ (ما) في النفي وكونها لنفي الحال، وللسماع، فقد سمع الكسائي أعرابياً يقول: (إنَّ قائماً)، فأنكرها عليه، وظن أنها (إنَّ) المشددة وقعت على (قائم) قال: فاستثبته فإذا هو يريد: إنَّ أنا قائماً^(١).

من خلال استعراض السيوطي لمذاهب النحويين في حكم إعمال (إنَّ) النافية عمل (ليس) يتبين أنه قد خالف البصريين ومن وافقهم من منع إعمال (إنَّ) النافية عمل (ليس)، فقد قال: (إنَّ) النافية عند أهل العالية بشرط: ترتيب، وعدم نقص، وأنكرها أكثر البصرية.

ويتبين أيضاً موافقته مذهب الكوفيين ومن وافقهم القول بجواز إعمال (إنَّ) النافية عمل (ليس)؛ حيث إنه عدها من الحروف التي تعمل عمل ليس ويستدل على موافقته هذا المذهب بقوله: "وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وصححه أبو حيان؛ لمشاركتها لـ (ما) في النفي وكونها لنفي الحال، وللسماع"^(٢).

ويمكن القول: أن اختيار السيوطي لمذهب الكوفيين، ومن تبعهم؛ في القول بجواز إعمال (إنَّ) النافية عمل (ليس) ومخالفة ما عده اختيار صواب؛ حيث إن السماع يُعضده، ويتمثل في كثرة الشواهد التي تشهد بصحة مذهبهم وتؤكد، وتنوعها بين النظم والنثر.

(١) همع الهوامع ١١٦/٢.

(٢) المرجع السابق ١١٨/٢.

(لكنّ) بين البساطة والتركيب^(١)

(لكنّ) مشدّدة النون من أخوات (إنّ) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وورد فيها ثلاثة أقوال: الأول: أنها للاستدراك، بأن تثبت لما بعدها حكم مخالف لما قبلها، نحو (ما هذا ساكناً لكنه متحرك)، أو ضد له نحو: (ما هذا أبيض لكنه أسود). والثاني: أنها للتوكيد مثل (إنّ). والثالث: أنها ترد تارة للاستدراك نحو: (ما زيدٌ شجاعاً لكنه كريم) لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، وتارة للتوكيد، مثل قولك: (لو جاءني زيدٌ لأكرمته لكنه لم يجيء) فأكدت (لكن) ما أفادته (لو) من الامتناع^(٢). وقد اختلف النحويون في (لكنّ) من حيث البساطة والتركيب على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين^(٣) قالوا أن (لكن) بسيطة وليست مركبة، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، أقصى ما جاء عليه الحرف^(٤). وعرض الرضي رأيهم فقال: "و(لكنّ) وهي عند البصريين مفردة"^(٥). وقال أبوحيان: "ذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهي أقصى ما جاء عليه الحرف"^(٦). وقال ابن هشام: "والبصريون على أنها

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥، والإنصاف ١/٢٠٩، واللباب ١/٢٠٦، وشرح

الكافية للرضي ٤/٣٩٢، والتذليل والتكميل ٥/١٠، والارتشاف ٣/١٢٣٧، ومغني

الليبي ٣/٥٤٣، والتصريح ١/٢٩٤، والهمع ١/٤٢٦، وشرح الأشموني ١/١٣٦.

(٢) يُنظر: مغني الليبي لابن هشام ٣/٥٤١، ومصابيح المغاني ص ١٩٦.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٩٢، والتذليل والتكميل ٥/١٠، والارتشاف ٣/١٢٣٧،

والجنى ص ٦١٧.

(٤) يُنظر: التذليل والتكميل ٥/١٠، والهمع ١/٤٢٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤/٣٩٢.

(٦) التذليل والتكميل ٥/١٠.

بسيطة^(١). وارتضى هذا العكبري^(٢) وابن القواس^(٣) وابن يعيش^(٤) وصحة الأزهري^(٥) والأشموني^(٦).

II ثاني: مذهب الكوفيين^(٧) من أن (لكنَّ) مركبة من (لا) النافية، و(الكاف) الزائدة، و(إنَّ) وحذفت الهمزة للتخفيف. قال الفراء: "وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها (إنَّ عبد الله قائم) فزيدت على (إنَّ) لام وكاف، فصارتا حرفاً واحداً؛ ألا ترى قوله: ولكنني من حبهما لكميد *^(٨)، حيث لم تدخل اللام إلا لأن معناها (إنَّ)".^(٩)

وقال الرضي: "وقال الكوفيون: هي مركبة من (لا) و(إنَّ) المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: (لا كإن) فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، ف(لا) تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له

(١) مغني اللبيب ٣/ ٥٤٣.

(٢) يُنظر: اللباب ١/ ٢٠٦.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩١٠.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٤.

(٥) يُنظر: التصريح ١/ ٢٩٤.

(٦) يُنظر: شرح الأشموني ١/ ١٣٦.

(٧) يُنظر: اللباب ١/ ٢٠٦، والارتشاف ٣/ ١٢٣٨، والجنى ص ٦١٧، والمغني ٣/ ٥٤٥،

والتصريح ١/ ٢٩٤، والهمع ١/ ٤٢٦.

(٨) عجز بيت من الطويل: لحميد بن يحيى في شرح المفصل ٨/ ٦٤، وبلا نسبة في: سر

صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠، والإنصاف ١/ ١٨٩، والشاهد: (ولكنني من حبهما لكميد)

حيث استشهد به الكوفيون على دخول اللام في خبر (لكن).

(٩) معاني الفراء ١/ ٤٦٥.

نفياً وإثباتاً، و(إنَّ) تحقق مضمون ما بعدها^(١). واستدل أصحاب هذا المذهب: بدخول اللام في خبر (لكنَّ) كما دَخَلَتْ في خبر (إن) في قول الشاعر: وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ^(٢)، وقد رد البصريون مذهب الكوفيين بأمر:

١- أن التركيب على خلاف الأصل، ولا دليل على دعواهم من الزيادة والحذف والنقل.^(٣)

٢- أن التركيب أبعد في الحروف، ثم إن هناك أمرين يزيدانه بعدا وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة، وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي.^(٤)

٣- أن القول بالتركيب يؤدي إلى التكلف، وفيه نقل الحركة إلى متحرك^(٥).

٤- كما ردوا دخول اللام في خبر (لكنَّ) في (وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ *...)، بثلاثة أوجه:

- أن البيت لا يُؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر (إن).^(٦)

(١) شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل ٧٩/٨، والجنى الداني ص ٦١٧، ومغني اللبيب ٥٤٥/٣، وانتلاف النصره ص ١٧٢.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩١٠/٢.

(٤) يُنظر: اللباب ٢٠٦/١.

(٥) يُنظر: شرح الرضي للكافية ٣٩٢/٤.

(٦) يُنظر: الإنصاف ١٨٩/١.

- أن هذا البيت ليس مما نحن فيه، ولكنه أراد (لكنّ) الخفيفة فأتى ب(إن) بعدها والتقدير (ولكن إنني) فحذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمع أربع نونات، فحذفوا النون من (لكن) للتخفيف استقلالاً لاجتماع الأمثال، وأدغمت النون في النون فقليل: (ولكنني).^(١)

٣- أن اللام زائدة لضرورة الشعر كما يزيد الشاعر لإقامة الوزن.^(٢)

الثالث: ذهب بعض النحويين إلى أنها مركبة وأصلها (لكنّ أن) فطرح الهمزة للتخفيف، ونون (لكنّ) لالتقاء الساكنين، ونسب هذا للفراء^(٣) والصحيح أنه وافق الكوفيين. وقد ارتضى هذا ابن أبي الربيع فقال: "أما (لكنّ) فأصلها (لكنّ إن) ثم حذفت الهمزة طلباً للتخفيف، وجعل الحرفان كحرف واحد، فالتقت النونات فحذفت إحداهما فصار (لكنّ) فعملت عمل (إن)".^(٤)

الرابع: مذهب السهيلي^(٥)؛ من أن (لكنّ) مركبة وأصلها (لا) و(كأنّ) والكاف للتشبيه، و(أنّ) على أصلها، ولذلك تقع بين كلامين لما فيها من نفي لشيء وإثبات لغيره، ولذلك كُسرت الكاف لتدل على الهمزة المحذوفة. فقال عن حقيقة (لكن): "وأما (لكنّ) فأصح القولين فيها أنها مركبة من

(١) يُنظر: التبيين ص ٢٨٩، وشرح المفصل ٦٤/٨، وائتلاف النصره ص ١٧٣.

(٢) يُنظر: التبيين ص ٢٩٠، وشرح المفصل ٦٤/٨.

(٣) نُسب للفراء في الارتشاف ٣/١٢٣٨، والجنى ص ٦١٧، والمغني ٣/ ٥٤٤، والهمع ١/

٤٢٦، وشرح الأشموني ١/١٣٦.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٧٦٢.

(٥) يُنظر: نتائج الفكر ص ٢٠٠، والارتشاف ٣/١٢٣٨، والجنى الداني ص ٦١٧،

والهمع ١/٤٢٦.

(لا) و(إنَّ) و(الكاف)، والكاف التي هي للخطاب في قول الكوفيين ما أراها إلا كاف التشبيه، لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: (ذهب زيدٌ لكنَّ عمرًا مقيم) تريد: (لا كفعل عمرو)، ف(لا) لتوكيد النفي عن الأول و(إنَّ) لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول، لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه. فلا تقع (لكنَّ) إلا بين كلامين متنافين، فذلك تركبت من (لا) و(الكاف) و(إنَّ) إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المكسورة كسروا الكاف إشعارًا بها^(١).

رأي السيوطي:

ذكر السيوطي آراء النحويين في (لكنَّ) الناسخة، فعرض رأي البصريين، من أن (لكنَّ) حرف بسيط منتظم من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف. كما عرض رأي الكوفيين من أن (لكنَّ) حرف مركب، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في تركيبها؛ فقال: "واختلف فيها: أهي بسيطة أم مركبة؟ فالبصريون على الأول، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف. والكوفيون على الثاني. ثم اختلفوا: فقال الفراء: هي مركبة من (لكن) ساكنة النون، و(أن) المفتوحة المشددة، طرحت الهمزة، فحذفت نون (لكن) لملاقاتها الساكن. وقال قوم من الكوفيين: هي مركبة من (لا) و(أن) حذفت الهمزة، وزيدت الكاف. وقال آخرون منهم: هي مركبة من (لا) و(كأن) واختاره السهيلي^(٢)

من خلال استعراض السيوطي لمذاهب النحويين في حقيقة (لكنَّ) يتبين أنه قد خالف مذهب الكوفيين في أن (لكنَّ) الناسخة حرف مركب،

(١) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٠٠.

(٢) همع الهوامع ١/٤٢٦.

ويُستدل على مخالفته بقوله: "والكوفيون على الثاني؛" يعني التركيب. كما يتبين موافقته للبصريين ومن هنا نحوهم في أن (لكنَّ) حرف بسيط منتظم من خمسة أحرف.

وعليه يمكن القول أن اختيار السيوطي لرأي البصريين ومن تبعهم؛ من أن (لكنَّ) حرف بسيط منتظم من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف، وأن مخالفته رأي الكوفيين في كونها حرف مركب اختيار صواب؛ لأن الأصل في الأشياء عدم التركيب، كما أن التركيب أبعد ما يكون في الحروف.

إِغَاءُ الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ^(١)

أفعال القلوب: هي ما دل على يقين أو ظن أو عليهما، وذلك نحو (ظنَّ، وزعم، وحسب، وخال، ووجد، وعلم) وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين. وتختص أفعال القلوب المتصرفة ما عدا (هَبْ، وتعلم) بالتعليق والإلغاء.

التعليق: هو ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع نحو: (ظننت لزيداً قائم) ف(زيد قائم) لم تعمل فيه (ظن) لوجود المانع وهو لام الابتداء.

(١) يُنظر: الكتاب ١/١٢٤، ومعاني القرآن ٢/٣٣٨، والمقتضب للمبرد ٢/١١، والأصول لابن السراج ١/١٨١، وشرح المفصل ٧/٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، وشرح التسهيل ٢/١٧، وشرح الكافية ٤/١٥٦، والارتشاف ٤/٢١٠٧، والتصريح ١/٣٧٥، والهمع ١/٤٩١، وشرح الأشموني ١/١٦٠.

- الإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع^(١). ويجوز إلغاء هذه الأفعال إذا كانت متوسطة نحو (زيدٌ ظننت قائمٌ) أو متأخرة نحو (زيدٌ قائمٌ ظننت) إلا أن الإلغاء أحسن مع التأخير، والإعمال أحسن مع التوسط^(٢).

أما إذا تقدمت هذه الأفعال على مفعوليها، فقد اختلف النحويون في إعمالها أو إلغائها فذهب جمهور البصريين إلى وجوب الإعمال، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إلغائها، وإن كان الإعمال أحسن عندهم.

اختلف النحويون في إعمال أفعال القلوب المتصرفة أو إلغائها إذا تقدمت على مذهبين:

الأول: مذهب جمهور البصريين^(٣) والفراء^(٤)، فقد ذهبوا إلى أن أفعال القلوب المتصرفة إذا تقدمت لا يجوز فيها إلا الإعمال وذلك نحو: (ظننت زيداً قائماً).

يقول سيبويه في سياق حديثه عن إعمال أفعال القلوب المتصرفة أو إلغائها إذا تقدمت: "فإذا ابتدأت فقلت: (ظنني زيداً ذاهباً) كان قبيحاً لا يجوز البتة كما ضَعُفَ (أظنُّ زيداً ذاهباً)"^(٥). ويقول الفراء: "ألا ترى أنهم

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٥٥٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٤.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٤/ ٢١٠٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٧، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٥٦٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٤٧، وشفاء العليل ١/ ٣٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٩١.

(٤) يُنظر: معاني القرآن ٤/ ٣٣٨، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٦، والارتشاف ٤/ ٢١٠٨.

(٥) الكتاب ١/ ١٢٤.

يقولون: (أظنك قائماً) فيعملون الظنَّ إذا بدءوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطوه"^(١).

ووافق المبرد سيبويه فقال: "فالذي تلغيه لا يكون مقدماً، إنما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنك لا تقول (ظننت زيداً منطلقاً)؛ لأنك إذا قدمت الظنَّ فإنما تبني كلامك على الشك"^(٢).

ويقول أبوحيان مبيئاً مذهب البصريين في إعمال أفعال القلوب إذا تقدمت: "الفعل إن وقع في صدر الكلام فلا يجوز عند جمهور البصريين إلا الإعمال"^(٣).

وقد ارتضى هذا المذهب جماعة منهم: ابن السراج^(٤) والزمخشري^(٥) وابن الأنباري^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن عصفور^(٨) وابن مالك^(٩) وابن أبي الربيع^(١٠) وابن هشام^(١١) وابن عقيل^(١٢)

(١) معاني القرآن (٢/ ٣٣٨).

(٢) المقتضب ٢/ ١١.

(٣) الارتشاف ٤/ ٢١٠٧.

(٤) يُنظر: الأصول ١/ ١٨٢.

(٥) يُنظر: المفصل ص ٢٦١.

(٦) يُنظر: أسرار العربية ص ١٦٠.

(٧) يُنظر: شرح المفصل ٧/ ٨٥.

(٨) يُنظر: شرح الجمل ١/ ٣١٤.

(٩) يُنظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٧.

(١٠) يُنظر: شرح الجمل ١/ ٤٣٥.

(١١) يُنظر: أوضح المسالك ٢/ ٦٥.

(١٢) يُنظر: شرح الألفية ٢/ ٤٧.

والزبيدي^(١) والأشموني^(٢). قال ابن أبي الربيع: "اعلم أن هذه الأفعال إذا كانت مقدمة ولم تتوسط فإنها تعمل، ولا يجوز الإلغاء، فتقول: (ظننت زيداً شاخصاً)، ولا يجوز (ظننت زيداً شاخصاً)"^(٣). وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يلي:

- أن تقديم هذه الأفعال يدل على أنها في أعلى مراتبها، فيجب إعمالها، ولا يجوز إلغاؤها.

- أن تقديم هذه الأفعال دليل على قوة العناية بها، وإلغاؤها يدل على إطراحها وقلة الاهتمام بها، فلذلك لم يجر إلغاؤها مع التقديم؛ لأن الشيء لا يكون معنياً به مُطَرَحاً.^(٤)

- أن تصدير هذه الأفعال دليل على الاعتماد عليها، وأن ما بعدها في حَيِّز ما قبلها من علم أو ظن، فلا يجوز إلغاؤها لذلك.^(٥)

- أن هذه الأفعال إذا ألغيت، فإن ما بعدها يرتفع بالابتداء، ولا يصح أن يعمل العامل المعنوي مع وجود العامل اللفظي في موضعه.^(٦) ، وقَبَّح الرضي إلغاء الأفعال القلبية لو تقدمت فقال: "ويقبح الإلغاء مع تأخر

(١) يُنظر: ائتلاف النصره ص ١٣٤.

(٢) يُنظر: منهج السالك ١/١٦٠.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٤٣٥.

(٤) يُنظر: أسرار العربية ص ١٦٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٦/٥٨.

(٦) يُنظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٣٦.

الجملة عن فعل القلب؛ لأن عامل الرفع معنوي، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي^(١).

- أن المقتضى لإعمال هذه الأفعال قائم، ولم يوجد ما يُوهي الفعل، ويُسَوِّغُ إبطال عمله، فوُرد الاسم وقد تقدم الشك في خبره، فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظ قبل دخول الشك^(٢). **الثاني:** مذهب الكوفيين^(٣) ومن وافقهم من النحويين كالأخفش^(٤) وابن الطراوة^(٥)؛ حيث ذهبوا إلى جواز إلغاء عمل هذه الأفعال إذا تقدمت، وإن كان الإعمال عندهم أحسن.

قال ابن عصفور: "فإن تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو (ظننت زيدًا قائمًا) خلافًا لأهل الكوفة في ذلك، فإنهم يجيزون الإلغاء مع التقديم، وإن كان الإعمال عندهم أحسن"^(٦).

(١) شرح الكافية للرضي ١٥٦ / ٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥ / ٧.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤ / ١، والتذييل والتكميل ٥٧ / ٦، والارتشاف ٤ / ٢١٠٧، وأوضح المسالك ٦٥ / ٢، وشرح ابن عقيل ٥٠ / ٢، وهمع الهوامع ١ / ٤٩١، وشرح الأشموني ١ / ١٦٠.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل ٥٧ / ٦، وأوضح المسالك ٦٥ / ٢، وشفاء العليل ١ / ٣٩٧، والهمع ١ / ٤٩١.

(٥) يُنظر رأيه في: الارتشاف ٤ / ٢١٠٧، والتذييل والتكميل ٥٧ / ٦، وشفاء العليل ١ / ٣٩٧، والهمع ١ / ٤٩١.

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣١٤.

وقال أبوحيان: "وذهب الأخفش، وأبو بكر الزبيدي، وابن الطراوة والكوفيون في نقل أصحابنا عن الكوفيين إلى أنه يجوز الإلغاء، والإعمال عندهم أحسن".^(١)

وقد نسب أبو حيان للزبيدي القول بجواز إلغاء عمل هذه الأفعال متقدمة، وما جاء في كتابه الواضح مخالف لما نسب إليه فقد ذكر أن الاختيار إعمال هذه الأفعال متقدمة، وإن إلغائها قبيح حيث قال: "في باب أفعال الشك في إعمالها وإلغائها وهي ظننت وحسبت وخلصت وتوهمت ونحو ذلك، فإذا تقدمت هذه الأفعال الأسماء وأخبارها، كان الاختيار إعمالها تقول: ظننت زيذاً منطلقاً، وخلصت عمراً خارجاً، وإن ألغيتها، ورفعت ما بعدها، كان ذلك قبيحاً".^(٢)

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم من جواز إلغاء عمل هذه الأفعال متقدمة بورود السماع بذلك كقول الشاعر: كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي * أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْأَدْبِ.^(٣)

برفع (ملاك) على الابتداء، و(الأدب) على الخبرية، وقد تقدمت (وجدت) عليهما.^(٤)

وكقول الآخر:

(١) الارتشاف ٤/ ٢١٠٧.

(٢) الارتشاف ٤/ ٢١٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٠.

(٣) البيت من البسيط لبعض الفزاريين في المقاصد ٢/ ٨٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٩، والدرر اللوامع ١/ ٣٤١، وبلا نسبة في شرح الجمل ١/ ٣١٤، والتذليل والتكميل ٦/ ٥٨، وأوضح المسالك ٢/ ٦٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٩، والهمع ١/ ٤٩١.

(٤) يُنظر: التصريح على التوضيح ١/ ٣٧٥.

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتَهَا * وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ^(١)

برفع (تنوِيل) على الابتداء، وخبره المجرور قبله وقد تقدمت (إخال) عليهما.

- كما استدلوا بضعف هذه الأفعال، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضاً فإن معمولها في الحقيقة هو مضمون الجملة لا الجملة^(٢)، ورد البصريون أدلة الكوفيين على مذهبهم بما يلي:

أما استدلالهم بقول الشاعر:

كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلْفِي * أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْأَدْبُ^(٣)

فقد رُد بثلاثة أوجه:

الأول: أن هذه الأفعال معلقة وليست ملغاة، وقد حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق، والأصل فيها (لملاك، وللدنيا)^(٤).

(١) البيت من البسيط لكعب بن زهير برواية: (وما لهن طول الدهر تعجيل)، في ديوانه ص ٦٢، وشرح التسهيل ١/ ٢، ١٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦٧، وخزانة الأدب ٩/ ١٤٣، والدرر اللوامع ١/ ٣٤٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٧، والتصريح ١/ ٣٧٥، والهمع ١/ ٤٩١، وشرح الأشموني ١/ ١٦٠، ومعجم الشواهد ٦/ ٣٥٨. والشاهد: في: (وما إخال لدينا منك تنوِيل) استشهد به الكوفيون والأخفش على جواز إلغاء عمل أفعال القلوب المتصرفة إذا تقدمت.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ١٥٧.

(٣) سبق تخريج البيت.

(٤) يُنظر: شرح ابن الناظم ١/ ١٤٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٣٦، وأوضح المسالك ٢/ ٦٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٨، وائتلاف النصره ص ١٣٤، والتصريح ١/ ٣٧٦.

الثاني: أن العامل في البيتين أُلغى؛ لأنه لم يقع متقدماً بل متوسطاً؛

حيث إنَّه سبق بـ (أنيّ) في البيت الأول، و(ما) في البيت الثاني.^(١)

يقول ابن عصفور معقّباً على البيت الأول: "ولا حجة فيه؛ لأن

(وجدت) متوسط بين اسم (إن) وخبرها، وهي الجملة من قولك (ملاك

الشيمة الأدب) ولم يُعَنَّ بالتوسط إلا أن تجيء متوسطة لا صدر

الكلام".^(٢)

الثالث: أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن، والجملة بعده في

محل نصب مفعول ثاني لفعل القلب المتقدم، والتقدير (وجدته، وإخاله)

فحذف ضمير الشأن منهما كما حذف من قولهم (إنَّ بك زيدٌ مأخوذاً)

والتقدير (إنَّه).^(٣)

وقال الأزهري معقّباً على هذه الأوجه: "والوجه الأول أولى؛ لأن

حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٤)

والأصل (لقد أفلح)، والوجهان الآخران ضعيفان، أما ضعف الإلغاء

المذكور فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة، وهو الياء من (أنيّ)

بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام

لكونهما داخلين على الخبر منزلة تقديم الخبر، أما إذا قدّرا داخلين على

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٥، وأوضح المسالك ٢ / ٦٨، والتصريح

٣٧٥/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٥.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٤٣٦، وأوضح

المسالك ٢ / ٦١.

(٤) سورة الشمس الآية (٩).

العامل بطل الإلغاء، وأما ضعف الحذف فمن وجهين، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر، وضعف حذف ضمير الشأن؛ لأنه لا يستعمل في مواضع التفتيح، والحذف منافٍ لذلك" (١).

رأي السيوطي:

عرض السيوطي اختلاف النحويين في حكم (إلغاء الأفعال القلبية في صدر الكلام)، فذكر أن البصريين يمنعون الإلغاء إذا كانت في صدر الكلام؛ بل يوجبون إعمالها، وإن جاء من لسان العرب ما يؤهم إلغاءها وهي متقدمة في صدر الكلام فإنهم يؤولونه على إضمار ضمير الشأن. كما ذكر أن الكوفيين يجيزون الإلغاء ولكن الإعمال عندهم أحسن من الإلغاء، فقال السيوطي في معرض حديثه عن ذلك: "وخص متصرف القلبى بالإلغاء آخرأ، ووسطأ. والأكثر يخيّر وهو أولى آخرأ. وفي الوسط خُلف، لا مقدماً خلافاً للكوفية والأخفش. وينيوي الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى الأصح يجوز نحو: ظننت يقوم زيدأ، ونعم الرجل زيدأ. وآكلأ زيدأ طعامك" (٢).

يتبين من استعراض السيوطي لمذاهب النحويين في حكم (إلغاء الأفعال القلبية في صدر الكلام) أنه خالف الكوفيين في تجويزهم الإلغاء ودليل ذلك قوله: "وخص متصرف القلبى بالإلغاء آخرأ، ووسطأ. والأكثر يخيّر وهو أولى آخرأ. وفي الوسط خُلف، لا مقدماً خلافاً للكوفية والأخفش". ويتبين أيضا اختياره لرأي البصريين ومن تبعهم في القول بمنع الإلغاء، ودليل ذلك قوله: "وخص متصرف القلبى بالإلغاء آخرأ، ووسطأ".

(١) التصريح ١/ ٣٧٥.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ٢/ ٢٢٧.

والأكثر يخيّر وهو أولى آخرًا. وفي الوسط خُلف، لا مقدماً... وينوي الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى الأصح يجوز: ظننت يقوم زيداً، ونعم الرجل زيداً. وآكلاً زيداً طعامك".

وعليه فاختيار السيوطي لرأي البصريين؛ في القول بمنع إلغاء الأفعال القلبية إذا كانت في صدر الكلام، ومخالفته رأي الكوفيين والأخفش في جواز الإلغاء اختيار صواب؛ وذلك لما يلي:

- أن أدلة الكوفيين لم تسلم من النقد والاعتراض؛ فقد خرجها البصريون على عدة أوجه.

- أن تقديم الفعل يدل على الاهتمام به، أما إغائه فيتعارض مع ذلك.

- أن أدلة الكوفيين على جواز الإلغاء قليلة، لذا فهي من القليل الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه.

(رَبٌّ) بَيْنَ الْإِسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ^(١)

(رَبٌّ) من حروف الجر، ولكل حرف من حروف الجر معنى يدل عليه، وقبل أن نُبيّن معنى (رَبٌّ) لابد أن نوضّح أصلها من حيث الاسمية

(١) يُنظر: الكتاب ١٥٦/٢، والمقتضب ٦٥/٣، ومعاني القرآن للزجاج ١٧٢/٣، والأصول في النحو ٤١٦/١، وحروف المعاني للزجاجي ص ١٤، وشرح السيرافي ١٣٧/١، والإيضاح العضدي ص ٢٥١، واللمع ص ١٥٧، والإنصاف ٨٣٢/٢، واللباب ٣٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٦٠/٢، ورفص المباني ص ١٨٨، والجنى ص ٤٣٨.

والحرفية؛ لأن (رُبَّ) من الألفاظ المُخْتَلَفَ فيها بين الحرفية والاسمية. ولقد اختلف النحويون في (رُبَّ)، أهي حرف أم اسم، على مذهبين:

الأول: للبصريين، فذهبوا^(١) إلى أنها حرف جر، يجُر ما بعده. يقول سيبويه عن الفرق بين (كَمْ) و(رُبَّ): "واعلم أن (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كَمْ) اسم، و(رُبَّ) غير اسم، بمنزلة (مِنْ)".^(٢) وقال المبرد مُفْرَقاً بين (كَمْ) و(رُبَّ)، ومُرْجِحاً حرفية (رُبَّ): "ولو قلت: كَمْ رجلٍ أتاني، لا رجلٌ ولا رجلان، كان جيداً؛ لأنك تعطف على (كَمْ)، ولا يجوز هذا في باب (رُبَّ): لأنها حرف."^(٣) واحتج البصريون على مذهبهم بما يلي:

١ - أن (رُبَّ) تدل على معنى في غيرها، كسائر حروف الجر، فلو قلت: رُبَّ رجلٍ يقول، دَلَّتْ (رُبَّ) على معنى التقليل في الرجل، فيستقر أنها حرف، ولا يُزَالُ عن ذلك إلا بدليل يدل على اسميتها.^(٤)

٢ - أنها تتعلق بالفعل دائماً، وهذا حكم حرف الجر.^(٥)

٣ - أن ما بعدها مجرور دائماً، ولا معنى للإضافة فيها، فتعيّن أن تكون حرف جر.^(٦)

(١) يُنظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٣، واللباب ١/ ٣٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٠، والجنى ص ٤٣٨.

(٢) يُنظر: الكتاب ٢/ ١٦١.

(٣) يُنظر: المقتضب ٣/ ٦٥.

(٤) يُنظر اللباب ١/ ٣٦٣، ويُراجع البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦١.

(٥) يُنظر: اللباب ١/ ٣٦٣.

(٦) يُنظر: المرجع السابق ١/ ٣٦٤.

واختار مذهبَ البصريين وقال به العكبري^(١)، وابن يعيش^(٢)، وابن عصفور^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن أبي الربيع^(٥)، والمالقي^(٦)، والمرادي^(٧)، وابن هشام^(٨).

يقول ابن يعيش في حديثه عن الفرق بين (كَمْ) و(رُبَّ) مختاراً رأى البصريين: "الفرق بين (رُبَّ) و(كَمْ) في الخبر، أن (كَمْ) اسم، و(رُبَّ) حرف."^(٩)

قال ابن مالك معللاً لرأى البصريين في ربّ: "وهي حرفٌ عند البصريين، واسمٌ عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليهِ، وحرفيتها أصح لخلوّها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مُسمّى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدلُّ على معنى في مُسمّى مفهوم بلفظها.." ^(١٠)، أما المرادي فقد دلّل على حرفيتها بقوله: "ودليلُ حرفيتها مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء

(١) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

(٢) يُنظر: شرح المفصل ٢٧ / ٨.

(٣) يُنظر: شرح الجمل ٤٧٧ / ١.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٤٣ / ٣.

(٥) يُنظر: البسيط في شرح الجمل ٨٦١ / ٢.

(٦) يُنظر: رصف المباني ص ١٨٨.

(٧) يُنظر: الجنى الداني ص ٤٣٨.

(٨) يُنظر: المغنى ١ / ١٣٤.

(٩) يُنظر: شرح المفصل ٢٧ / ٨.

(١٠) يُنظر: شرح التسهيل ٤٣ / ٣.

الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى فى مُسَمَّى مفهوم جنسه بلفظها".^(١)

الثانى: مذهب الكوفيين والأخفش، فقد ذهب الكوفيون^(٢)، والأخفش فى أحد قوليه، ووافقهم ابن الطراوة^(٣) إلى أنها اسمٌ. وقد احتج هؤلاء على مذهبهم بعدة أمور منها:

١- استدلو على اسميتها بالإخبار عنها، فى قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ * عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ.^(٤)

فرفع (عارٍ) على أنه خبرٌ عن (رُبِّ)، فَرُبُّ عندهم مبتدأ، وعار خبره.^(٥)

(١) يُنظر: الجنى الدانى ص ٤٣٨.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٨٣٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٤، وشرح الكافية للرضى ٣٣٠/٢، والبسيط فى شرح الجمل ٢/ ٨٦٠، والارتشاف ٤/ ١٧٣٧، والجنى ص ٤٣٩.

(٣) ابن الطراوة هو: أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، نحوى ماهر، وله آراء فى النحو تفرّد بها، له مؤلفات منها: الترشيح فى النحو، والمقدمات على الكتاب، تُوفى ٥٢٨ هـ. (بغية الوعاة ١/ ٢٦٣).

(٤) البيت من الكامل، لثابت بن قطن، ومن شواهد المقتضب ٣/ ٦٦، واللباب ١/ ٣٦٤، وشرح الجمل ١/ ٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٤، وشرح الكافية ٢/ ٣٢٩، والمغنى ١/ ١٣٤، والهمع ٢/ ٢٥. والشاهد فى: (وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ). حيث استشهد به الكوفيون على اسمية (رُبِّ) لأنه أخبر عنها ب (عارٍ)، وقد تأوله البصريون على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

(٥) يُنظر: اللباب ١/ ٣٦٤.

٢- أن (رُبَّ) نقيضة (كَمْ)؛ لأن (كَمْ) للعدد والتكثير، و(رُبَّ) للعدد والتقليل، فكما أن (كَمْ) اسم، فكذلك (رُبَّ) اسم. (١)

٣- أنها لو كانت حرفَ جر لظهر الفعل الذي تعديته، وهو لا يظهر أبداً. (٢)

٤- أنها لا تكون إلا صدرًا، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، فهي معمولة بجوابها كإذا فَيَبْتَدَأُ بها، فيقال: رُبَّ رجلٍ أفضلُ من عمرو. وتقع مصدرًا، كَرُبَّ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتُ، وظرفًا: كَرُبَّ يومٍ سَرْتُ، ومفعولاً به، كَرُبَّ رجلٍ ضَرَبْتُ.

وقد اختار الرضي مذهب الكوفيين في القول باسميتها؛ وذلك لأن معنى (رُبَّ) رجلٍ، في أصل الوضع: قليل في هذا الجنس، كما أن معنى (كَمْ) رجلٍ: كثير من هذا الجنس، لكن قال إعرابُهُ أبداً رفعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له. (٣)

هذا وقد ردَّ البصريون ومن تبعهم من النحويين استدلال الكوفيين على مذهبهم من القول باسمية (رُبَّ)؛ فردَّ العكبري أدلَّتْهم، معلاً بقوله: "أما الإخبار عن (رُبَّ) فغير مستقيم؛ لأن (رُبَّ) ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبة الخبر إليها، فَعَلِمَ أن الخبر ليس عن (رُبَّ). فأما قوله: (رُبَّ قَتْلِ عَازٍ)، فشاذ، والوجه فيه أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو عازٍ).

(١) يُنظر: الإنصاف ٢/٨٣٢.

(٢) يُنظر: اللباب ١/٣٦٤.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٣١، والهمع ٢/٣٤٦.

والجملة صفة لقتل، وأما الفعل الذي تتعلق به (رُبَّ) فيجوز إظهاره غير أنهم اكتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع لظهور معناه. وأما حملها على (كَمْ) فلا يصح لوجهين: أحدهما: أن الاسم لا تثبت بالإلحاق في المعنى، وإنما تُعرَف من وجه آخر. الثاني: أن (كَمْ) اسم لعدد، ولذلك يُخَبَّر عنها، وتدخل عليها حروف الجر، ولو جُعِل مكانها عدد كثير أغنى عنها، كقولك: مائة رجل، أو ألف رجل. و(رُبَّ) للتقليل.^(١)

كما ردَّ ابن عصفور ما استدلوا به على الإخبار عنها بقول الشاعر: ... ورُبَّ قتلٍ عازٍ، وعلل لردِّه بقوله: "وزعم أهل الكوفة أن (رُبَّ) مبتدأ، وهذا لا حجة فيه؛ لأن الرواية الصحيحة: (وبعض قتلٍ عازٍ)، ولئن صحت رواية: (ورُبَّ قتلٍ عازٍ) لم يكن فيه حجة؛ لأن (عازٍ) يكون خبراً ابتداء مضمراً، كأنه قال: هو عازٍ، والجملة في موضع الصفة."^(٢)

وقال ابن مالك في ردِّه لاستدلّالهم بهذا البيت: "واستدل الكوفيون على اسميتها بقول الشاعر: ... عازٌ عليك ورُبَّ قتلٍ عازٍ، فزعموا أن (رُبَّ) مبتدأ، و(عازٍ) خبر، والصحيح أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ (قتل)، والتقدير: رُبَّ قتلٍ هو عازٍ."^(٣)

وقد ذكر المرادى استدلال الكوفيين على اسميتها، وصرَّح بأنه مردود، فقال: "وذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه، إلى أنها اسمٌ، يُحَكَّم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة، واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر: ... ورُبَّ قتلٍ عازٍ، وردَّ بأن الرواية

(١) يُنظر: اللباب ١/ ٣٦٤، ٣٦٥ بتصرف.

(٢) يُنظر: شرح الجمل ١/ ٤٤٧.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٤.

الشهيرة: (وبعضُ قتلِ عازٍ)، وإن صحت هذه الرواية، ف (عار) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عازٌ، أو خبر عن مجرور (رُبَّ)، إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر هو كالزائد، وما يدل على حرفيتها، أنها مبنية، ولو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب.^(١)

أما ابن أبي الربيع، فقد ذهب إلى عدم صحة مذهب الكوفيين والأخفش، فقال في سياق حديثه عن مذهب الكوفيين ومن أخذ بمذهبهم كابن الطراوة من القول باسمية (رُبَّ): "وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح؛ لأن (رُبَّ) كلمة تدلُّ على معنى في غيرها، فيستقر أنها حرف، ولا يُزال عن ذلك إلا بدليل يدل على الاسمية."^(٢)

وأما ما استدلوا به من أن (رُبَّ) لا تكون إلا صدرًا، وحروف الجر لا تقع إلا في صدر الكلام، فأجاب عنه الأنباري بقوله: "إنما لا تقع (رُبَّ) إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يُقارب نفيه؛ فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام."^(٣)

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأن ما ذهب إليه البصريون من أن (رُبَّ) حرف جر يجر ما بعده كسائر حروف الجر، هو الأَوْلَى بالقبول، وذلك لأن (رُبَّ) كلمة تدل على معنى في غيرها، كسائر حروف الجر، ولو كانت اسمًا كما ذهب الكوفيون لجاز دخول حرف الجر عليها، كما دخل على (كَمْ) في نحو: بِكَمْ درهمٍ اشتريت، وهذا لا يجوز في (رُبَّ). وقد أكَّد ابن يعيش على كونها حرفاً، بقوله: "ومما يُؤكِّد كونها حرفاً،

(١) يُنظر: الجنى الدانى ص ٤٣٨.

(٢) يُنظر: البسيط في شرح الجمل ٢/٨٦١.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٢/٨٣٣.

أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض، ولو كانت اسماً لكانت معربة، وكانت من قبيل (حبّ، ودرّ) في الإعراب.^(١)

وبعد استعراض آراء النحويين في معرفة أصل (رُبّ) من حيث الحرفية والاسمية وترجيح كونها حرفاً، فلا بد من معرفة معنى (رُبّ) وحقيقتها؛ لأنه من المُختلف فيه أيضاً، فقد اختلف النحويون في معنى (رُبّ) على عدة مذاهب بيانها كالتالي:

الأول: أنها تفيد التقليل دائماً، وهو مذهب أكثر البصريين والكوفيين^(٢)، ونسبه صاحب البسيط^(٣) لسيبويه، والمبرد، وابن جنى، وغيرهم، ونقل السيوطي عنه ذلك فقال: "وفي مفادها أقوال: أحدها: أنها للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط: كالخليل، وسيبويه^(٤)، وعيسى بن

(١) يُنظر: شرح المفصل ٨ / ٢٧.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٤ / ١٧٣٧، والجنى الدانى ص ٤٣٩، والهمع ٢ / ٣٤٧.

(٣) صاحب البسيط: هو ضياء الدين بن العلي، قال فيه السيوطي: "ضياء الدين بن العلي، صاحب البسيط في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات". (الأشباه والنظائر ٢ / ٢١٣).

(٤) يُنظر الكتاب ٣ / ١١٥.

عمر^(١)، ويونس^(٢)، وأبى زيد، وأبى عمرو بن العلاء^(٣). والأخفش،
والمازني، وابن السراج^(٤).

وكذلك الجرمي، والمبرد^(٥)، والزجاج^(٦)، والزجاجي^(٧)، والفارسي^(٨)
والرمانى، وابن جنى^(٩)، والسيرافي^(١٠)، والصيمرى^(١١)، وجملة الكوفيين:
كالكسائي، والفراء^(١٢)، وابن سعدان^(١٣)، وهشام، ولا مخالف إلا صاحب
العين^(١٤).

(١) عيسى بن عمر: هو عيسى بن عمر الثقفي، البصرى، من أئمة اللغة، وهو شيخ
الخليل وسيبويه، وهو أول من هذب النحو، من مؤلفاته: الجامع، والإكمال، تُوفى
سنة ١٤٩هـ (البغية ٢/٢١٧، الأعلام ٦/٥).

(٢) يُنظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٨.

(٣) يُنظر: المساعد ٢/ ٢٨٥.

(٤) يُنظر: الأصول فى النحو ١/ ٤١٦.

(٥) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٦) يُنظر: إعراب القرآن ٣/ ١٧٢.

(٧) يُنظر: حروف المعاني ص ١٤.

(٨) يُنظر: البغداديات ص ٢٩٣، والإيضاح العضدي ص ٢٥١.

(٩) يُنظر: اللمع ص ١٥٧.

(١٠) يُنظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ١/ ١٣٧.

(١١) يُنظر: رأيه فى الارتشاف ٤/ ١٧٣٨.

(١٢) يُنظر: رأيه فى المساعد على التسهيل ٢/ ٢٨٥.

(١٣) ابن سعدان: هو محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر الضرير، كان عالماً بالنحو،
بارعاً باللغة والقراءات، له كتب فى النحو والقراءات منها الجامع، والمحزر وغيرهما.

تُوفى فى ٢٣١ هـ. (غاية النهاية ٢/ ١٤٣).

(١٤) يُنظر: الهمع ٢/ ٣٤٧، ويُراجع الارتشاف ٤/ ١٧٣٧.

يقول المبرد عن (رُبَّ): "و(رُبَّ) معناها: الشيء يقع قليلاً، ولا يكون إلا منكوراً."^(١) وقال ابن السراج لكون (رُبَّ) للتقليل: "(رُبَّ) حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل مُوصلاً له للمجرور كأخواته، لكن لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا فى نكرة، صار مقابلاً لكم، إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام، كما جعل لكم."^(٢) وقال ابن جنى فى حديثه عن معنى (رُبَّ): "ومعنى (رُبَّ) التقليل، وهى مختصة بالنكرات، تقول: رُبَّ رجلٍ لقيته، أى ذلك قليل."^(٣)

ومن قال بهذا المذهب الجرجاني، فقال: "و(رُبَّ) للتقليل نحو: رُبَّ رجلٍ رأيته."^(٤) وابن يعيش، حيث قال عن معنى (رُبَّ): "(رُبَّ) حرف من حروف الخفض، ومعناه: تقليل الشيء الذى يدخل عليه."^(٥) وذكر ابن عصفور أن معنى (رُبَّ) عند المحققين، التقليل، فقال: "فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت، فكأنك قد لقيت من صنف الرجال العلماء وليس من لقيته بالكثير."^(٦) وقال ابن مالك مبيناً مذهب أكثر النحويين فى حقيقة (رُبَّ): "وأكثر النحويين يقولون فى معنى (رُبَّ): التقليل. قال أبو العباس^(٧):

(١) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٢) يُنظر: الأصول فى النحو ١/ ٤١٦.

(٣) يُنظر: اللمع ص ١٢٨.

(٤) يُنظر: الجمل فى النحو ص ٨٦.

(٥) يُنظر شرح المفصل ٨/ ٢٦.

(٦) يُنظر: شرح الجمل ١/ ٤٤٨.

(٧) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(رَبِّ) تنبئ عما وقعت عليه، أنه قد كان وليس بالكثير؛ فلذلك لا تقع إلا على نكرة؛ لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز.^(١)

أما المرادى فقد دُلَّ على اختياره لمذهب الجمهور، فقال: "والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع لا تحتل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها الكثير، وهي مُحتملة لإرادة التقليل بَصْرَبٍ من التأويل، فتبيّن أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرّد فيها."^(٢)

مما سبق يتبيّن أن أبا حيان وغيره؛ كالمُرادي، والسيوطي، نقلوا عن صاحب البسيط، أن (رَبِّ) عند سيبويه لا تفيد إلا التقليل، ولكن بالرجوع لكتاب سيبويه يتبيّن عكس ما نُسب إليه، فما ذكره في كتابه يُؤكّد أن (رَبِّ) عنده تفيد الكثير، وقد نص على ذلك في غير موضع، فقال في باب (كَمْ): "اعلم أن لـ (كَمْ) موضعين: فأحدهما: الاستفهام، وهو الحرف المُستفهم به بمنزلة (كيف)، و(أين)، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رَبِّ)..."^(٣) والمعلوم أن (كَمْ) الخبرية تفيد الكثير، فإذا شَبّهت بها (رَبِّ) كان معناها الكثير كذلك. وقال في موضع آخر: "واعلم أن (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رَبِّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كَمْ) اسم، و(رَبِّ) غير اسم بمنزلة (من).."^(٤) وقال في باب النفي بـ (لا)، مُبيّناً إفادتها لمعنى الكثير: "وذلك لأن (رَبِّ) إنما هي للعدة بمنزلة

(١) يُنظر: شرح التسهيل ٤٤/٣.

(٢) يُنظر: الجنى الدانى ص ٤٤٠.

(٣) يُنظر: الكتاب ١٥٦/٢.

(٤) يُنظر: المرجع السابق ١٦١/٢.

(كَمْ).^(١)، فيتبيّن من النصوص السابقة لسيبويه أنه يربط معنى (كَمْ) بمعنى (رُبَّ)، والعكس، ومن هذا يتضح أن معنى (رُبَّ) عنده لإفادة التكثر.

الثاني: أنها تفيد التكثر دائماً، وعليه الخليل، وابن درستويه^(٢) وجماعة. وقد نسبه ابن خروف^(٣)، وابن مالك^(٤) لسيبويه، مستدلّين على ذلك بقوله: "واعلم أن لـ (كَمْ) موضعين، فأحدهما: الاستفهام، وهو الحرف المُستفهم به، بمنزلة (كَيْفَ)، و(أَيْنَ). والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رُبَّ)."^(٥)

ومن هذا يتبيّن أن ما نسبه صاحب البسيط لسيبويه من القول بأن (رُبَّ) عنده تفيد التقليل، وهمُّ منه؛ لأن ما نص عليه سيبويه، فيه دليل على مذهبه من أن معناها التكثر، ويدل على ذلك أنه ربط معنى (كَمْ) بمعنى (رُبَّ)، و(كَمْ) الخبرية تفيد التكثر دائماً. وقد استدل أصحاب هذا المذهب، بقول امرئ القيس: فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ * بَأْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ.^(٦)

(١) يُنظر: المرجع السابق ٢ / ٢٧٤.

(٢) يُنظر: رأيهما في الارتشاف ٤ / ١٧٣٧، والجنى الدانى ص ٤٤٠، والهمع ٢ / ٣٤٧.

(٣) يُنظر: المساعد ٢ / ٢٨٥، الهمع ٢ / ٣٤٧.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٥.

(٥) يُنظر: الكتاب ٢ / ١٥٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٩، برواية (يارُبَّ)، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٠، والمغنى ١ / ١٣٥، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤٠، والخزانة ١ / ٣١. والشاهد: في: (فيارُبَّ يوم..) حيث دلت (رُبَّ) على التكثر؛ لأن البيت معناه الافتخار ولا يناسبه التقليل.

فوجه الدليل أن (رَبَّ) أفادت التكثير في: (فيا رَبِّ يوم...،)؛ وذلك لأن المعنى على الافتخار، والافتخار يُناسبه التكثير، ولا يناسبه التقليل. واستدلوا أيضاً بقول امرئ القيس:

فيا رَبِّ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتُ وَرَاءَهُ * وَعَانِ فَكَّتِ الْعُلَّ ففَدَّانِي. (١)

فقد أفادت (رَبِّ) التكثير؛ لأن المعنى هنا على الافتخار، والافتخار يناسبه التكثير.

الثالث: أنها للتقليل غالباً، والتكثير نادراً، وقد نُسب هذا للفارابي (٢)، واختاره السيوطي وصرَّح به قائلاً: "ثالثها: أنها للتقليل غالباً، والتكثير نادراً، وهو المختار عندي وفاقاً للفارابي وطائفة." (٣)، وقد فطن الأنباري إلى هذا قبله، فقال: "وأما (رَبِّ) فمعناها التقليل، وهي تُخالف حرف الجر من أربعة أوجه..". (٤)

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٠، ومن شواهد شرح الجمل ١/٥٠١، والخزانة ١/١٦٢. اللغة: المكروب: الذي أُحيط به في ساحة الحرب، المعاني: الأسير، فدائي: قال فداك أبي وأمي. والشاهد: في: (فيارب مكروب..) حيث دلت (رَبِّ) على التكثير؛ لأن المقام مقام فخر، وهذا يناسبه التكثير.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٤/١٧٣٨. والفارابي: إسماعيل بن حماد الفارابي، إمام في اللغة والأدب، درس على الفارسي، والسيرافي، سافر للحجاز، وأخذ اللغة مشافهة عن العرب العاربة، عاد إلى نيسابور، ولم يزل مقيماً بها عاكفاً على التدريس والتأليف، حتى تُوفى ٣٩٣ هـ. من مؤلفاته: الصحاح والمقدمة في النحو. (البغية ١/٤٤٦، والأعلام ١/٣١٣)،

(٣) يُنظر: الهمع ٢/٣٤٨.

(٤) يُنظر: أسرار العربية ص ١٤٣.

الرابع: أنها للتقليل والتكثير فى غير غلبة أحدهما، فهى من الأضداد، ونسبه أبو حيان للكوفيين، والفارسي^(١)، ونقل ذلك عنهم فقال: "وذهب الكوفيون والفارسي فى كتاب الحروف له، أنها تكون قليلاً وتكثيراً".^(٢)، وأشار السيوطي لذلك بقوله: "خامسها: موضوعة لهما - يعنى التقليل والتكثير - نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين".^(٣)

وقد ذكر الرضى أن أصل وضعها للتقليل، كما تقول فى جواب من قال: ما لقيت رجلاً؛ رُبَّ رجلٍ لقيتُ، أى: لا تنكر لقائي بالمرة، فإنى لقيت منهم شيئاً، وإن كان قليلاً، ثم استعملت فى معنى التكثير حتى صارت فى التكثير كالحقيقة، وفى التقليل كالمجاز، فلا تحتاج إلى القرينة.^(٤)

الخامس: أنها للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، وقد جزم بذلك ابن مالك، حيث قال: "قلت: والصحيح أن معنى (رُبَّ) التكثير، ولذا يصلح (كَمْ) فى كل موضع وقعت فيه غير نادر".^(٥)، واختاره ابن هشام، فأجاز فيها الوجهين، وجعل الغالب أن تكون للتكثير، فقال: "وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً".

(١) يُنظر: الارتشاف ٤ / ١٧٣٧.

(٢) يُنظر: السابق نفسه.

(٣) يُنظر: الهمع ٢ / ٣٤٨، ويُراجع الجنى الدانى ص ٤٤٠.

(٤) يُنظر: شرح الكافية ٤ / ٢٩٤.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٤٤.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(١)، وقول الشاعر:

فَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ * بَانَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تِمْثَالٍ^(٢)

ومن الثاني قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ^(٣)

أراد: آدم وعيسى عليهما السلام.^(٤)

ومن ورودها دالة على معنى التكثر، قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أَنْصَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ * قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ.^(٥)

فقد أفادت (رُبَّ) التكثر، وذلك لجواز وقوع (كَمْ) الخبرية موقعها.

(١) من الآية (٢) من سورة الحجر.

(٢) سبق تخريج البيت والتعليق عليه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة، ومن شواهد الكتاب ٢/٢٦٦، وشرح التصريح ٢/١٨، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٣٣، والأشباه والنظائر ١/١٩، والهمع ٢/٣٤٨. واللغة: مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ: عيسى بن مريم عليه السلام، وذو وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ: هو آدم أبو البشر. والشاهد في: (رُبَّ مَوْلُودٍ) حيث جاءت (رُبَّ) للتقليل.

(٤) يُنْظَرُ مَعْنَى اللَّيْبِ ١/٢٦٥ بتصرف.

(٥) البيت من الرمل، لسويد بن أبي كاهل، من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٤، والمغنى ١/٣٢٨، وشرح شواهد ص ٢٥٢، والدرر ٢/١٩. والشاهد: في: (رُبَّ مَنْ أَنْصَجْتُ) فجاءت (رُبَّ) للتكثر، دليل ذلك صحة وقوع (كَمْ) موقعها.

ومن ورودها للتكثير نثراً، قول النبي (ﷺ) (رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).^(١)

السادس: أنها حرف إثبات، لا يدلُّ على تكثير ولا تقليل، ولم تُوضَع لواحدٍ منهما، وإنما يُفهم ذلك من سياق الكلام.^(٢)

وقد اختاره أبو حيان، حيث قال عن معنى (رَبَّ): "وذهب بعضهم إلى أنها لم تُوضَع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مُستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب."^(٣)

السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وقد نُسب هذا القول للأعلم وابن السيد^(٤)، فقال السيوطي نقلاً عنهما: "أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السيد."^(٥)

الثامن: أنها تأتي لمُبهم العدد؛ قليلاً وتكثيراً، وهو مذهب ابن الباذش وابن ظاهر.^(٦)

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ٣٣ في كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، وورد في إعراب الحديث للعكبري ص ٢١٣، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٤.

(٢) يُنظر: الارتشاف ٤ / ١٧٣٨، والهمع ٢ / ٤٣٨.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٤ / ١٧٣٨.

(٤) يُنظر: الارتشاف ٤ / ١٧٣٧، والهمع ٢ / ٤٣٨.

(٥) يُنظر: الهمع ٢ / ٤٣٨.

(٦) يُنظر: الارتشاف ٤ / ١٧٣٧، والمغنى ٢ / ٤٤٢.

رأى السيوطي:

عرض السيوطي آراء النحويين حول (رَبِّ)، فذكر رأى البصريين من أن (رَبِّ) حرف جر جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وأن علامات الأسماء والأفعال لا تحسن فيها، وأنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما بين (كم) وبين ما تعمل فيه. كما ذكر رأى الكوفيين من أن (رَبِّ) اسم مبني حملاً على (كَمْ)؛ لأنها للعدد والتكثير و(رَبِّ) للعدد والتقليل، فقال عن معنى (رَبِّ): "وزعم الكوفية وابن الطراوة: أنها اسم مبني؛ للتقليل مثل (كَمْ) في التكثير، وهى اسم بإجماع، وللاخبار عنها في قول الشاعر:

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن * عاراً عليك، وربَّ قتلٍ عارٌ.

ف (رَبِّ) عندهم مبتدأ، و(عار) خبره. وقال: وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها، فيقال: ربَّ رجلٍ أفضل من عمرو" ويقع مصدراً كربَّ ضربته ضربت...، ومنع البصريون ذلك بأنها لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر فيقال: برَّبَّ رجلٍ عالم مررث، وأن يعود عليها الضمير، ويُضاف إليها، وجميع علامات الاسم منتفية عنها. وأجيب عن البيت الأول بأن المعروف وبعض قتل عار. وإن صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف أي: هو عار".^(١)

يتبين من استعراض السيوطي لمذاهب النحويين في (رَبِّ) أنه خالف الكوفيين من أن (رَبِّ) اسم مبني حملاً على (كَمْ)؛ فقال: "وزعم الكوفية وابن الطراوة: أنها اسم مبني لأنها في التقليل مثل (كَمْ) في التكثير". ويتبين موافقة البصريين من أن (رَبِّ) حرف جر جاءت لمعنى

(١) همع الهوامع ٤/١٧٣.

في غيرها كالحرف، مع أنه لم يصرح بموافقته للبصريين ومخالفته للكوفيين، دليل ذلك: "وزعم الكوفية وابن الطراوة: أنها اسم مبني"، كذلك قوله: "ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر" وأيضاً قوله: "وأجيب عن البيت الأول بأن المعروف؛ وبعض قتل عار. وإن صحت الرواية فعار خبر لمحذوف أي: هو عار".^(١)

وعليه فإن مخالفة السيوطي للكوفيين من أن (رَبَّ) اسم مبني حملاً على (كَمْ)؛ لأنها للعدد والتكثير و(رَبَّ) للعدد والتقليل، وموافقته البصريين من أن (رَبَّ) حرف جر جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، رأي راجح؛ لأن (رَبَّ) تدل على معنى في غيرها، فيستقر أنها حرف، ولا يُزال عن ذلك إلا بدليل يدلُّ على الاسمية، وكذلك لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، وأن يعود عليها الضمير، وكذلك لم يفصلوا بينها وبين المجرور، كما فصلوا بين (كَمْ) وبين ما تعمل فيه.

ومما يدل على حرفيتها أنه فُرِّقَ بينها وبين (كَمْ)، بأن مخفوض (كَمْ) قد يُحذف، فيقال: كَمْ عندي، وكَمْ ضربت، يُراد: كَمْ رجلٍ ضربت، وكَمْ غلامٍ عندي، ولا يُقال: رَبَّ عندي، يُراد: رَبَّ غلامٍ عندي، وهذا دليل على أن (رَبَّ) ليست باسم، بل هي حرف. ومما يدل على حرفيتها أيضاً أنها وقعت مبنية من غير عارض، ولو كانت اسماً لكانت معربة.

(١) المرجع السابق.

العطف على الضمير المجرور

دون إعادة الجار^(١)

اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وترتب على خلافهم ثلاثة مذاهب، بيانها على النحو التالي:

الأول: لجمهور البصريين^(٢)، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فلا يجوز عندهم نحو: (مررت بك وأخيك) وحجتهم في ذلك، أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فكأنه قد عطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز؛ لأن الضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل عنه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً.^(٣)

يقول سيوطيه عن هذا الموضع: "تقول: هلم لكم أجمعين، وهلم لكم أنفسكم، ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمرة المجرورة، ألا ترى أنه يجوز ذلك أن تقول: هذا لك نفسك، ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك".^(٤)

(١) يُنظر: الكتاب ١/٢٤٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، والمقتضب ٤/١٥٢، والمسائل البصريات ١/٦٣٥، واللمع ١/٩٦، والخصائص ١/٢٨٦، والكشاف ١/٤٩٣، والإنصاف ٢/٤٦٤، والتبيان ١/٢٣٩، واللباب ١/٤٣١، وشرح التسهيل ٣/٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٦، والارتشاف ٢/٦٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٦.

(٢) يُنظر: الكتاب ٢/٣٨١، والإنصاف ٢/٤٦٦.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٢/٤٦٦.

(٤) يُنظر: الكتاب ١/٢٤٨.

وبناءً على قول سيبويه وجمهور البصريين، فإنه لا يجوز عندهم العطف إلا بإعادة الجار، لورود ذلك في فصيح الكلام، سواءً كان الجار اسماً، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١) فـ(آباءك) معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة (إله) إليها وأعيد المضاف، وهو (إله) مع المعطوف.^(٢)، أم حرفاً كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُكِّ تَحْمَلُونَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٤). فـ(الأرض)، معطوفة على الهاء المخفوضة وأعيدت اللام مع المخفوض، وما ورد بخلاف ذلك، فهو خاص بضرورة الشعر؛ لأنه قبيح في النثر. وفيه يقول سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمرة المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين فلما ضعفت كرهوا أن يتبعوها الاسم، وأما في الإشراك،

فلا يجوز؛ لأنه لا يحسن الإشراك في فعلت فعلتم إلا بأنت وأنتم، وهذا قول الخليل... وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمرة على المرفوع والمجرور للضرورة، وجاز قمت أنت وزيد، ولم يجز: مررت بك

(١) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة.

(٢) يُنظر: التصريح ١٨٣/٢.

(٣) من الآية (٨٠) من سورة غافر.

(٤) من الآية (١١) من سورة فصلت.

أنت وزيد؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه".^(١)

ويرى المبرد أنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمرة المجرورة، بل يُحمل على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلِكَ﴾^(٢)، كأنه قال: (منجون أهلك)، فحملة على الفعل، ولم يعطف على الكاف المجرورة.^(٣)

ووافق ابن جنبي، فقال: "فإن كان المضمرة مجروراً، لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار، تقول: (مررت بك وبزيد، ونزلت عليه وعلى جعفر)، ولو قلت: (مررت بك وزيد كان لحناً)".^(٤)

وقد منع الزمخشري العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ووصفه بأنه غير سديد، فقال معللاً لذلك: "والجر على عطف الظاهر وعلى المضمرة، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد".^(٥)

وقد تبع الفراء من الكوفيين مذهب البصريين في القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٦) فنصب (الأرحام)، يريد: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حَدَّثَنَا الْفَرَاءُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ

(١) يُنظر: الكتاب ٣٨٢/٢.

(٢) من الآية (٣٣) من سورة العنكبوت.

(٣) يُنظر: المقتضب ١٥٢/٤.

(٤) يُنظر: اللمع ٩٦/١.

(٥) يُنظر الكشاف ٤٩٣/١.

(٦) من الآية (١) من سورة النساء.

الأعمش،... أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قُبْح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِيَ عنه،... وإنما يجوز هذا في الشعر...".^(١)

فنرى أن الفراء قد وصف قراءة الخفض بالقبح؛ لأن العرب لا تعطف مخفوضاً على مخفوضٍ إلا وقد كُنِيَ عنه. وقد استدل البصريون على صحة مذهبهم من إعادة الجار في المعطوف على الضمير المجرور بالسماع والقياس.

- أما السماع، فما ورد من قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾^(٢)، وما ورد من قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلكِ تُحْمَلُونَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾^(٤)، ففي هذه الآيات قد عطف على الضمير المجرور بعد إعادة الجار.

- أما القياس فقد استدلوا بأمر منها:

1- شدة اتصال الضمير المخفوض بخافضه حتى صار كالكلمة الواحدة؛ فلو عطفنا بدون إعادة الخافض، كان كالعطف على بعض حروف الكلمة الواحدة، أو كعطف الاسم على الحرف، وعطف الاسم على الحروف لا يجوز.^(٥)

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ بتصريف يسير.

(٢) من الآية (٦٤) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (٨٠) من سورة غافر.

(٤) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة.

(٥) يُنظر: الإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٧/٣.

وفي هذا يقول سيبويه: "كروهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها، جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها...."^(١).

٣- أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يُعطف عليه، فمُنِع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر.^(٢)

٣- أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومُعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كما لا يُعطف على التنوين.^(٣) وشبه الضمير المجرور بالتنوين من ثلاثة أوجه:

- أن التنوين قام مقام الضمير، نقول: غلامٌ، فنجد فيه التنوين فإذا أضفته، قلت: (غلامك) فقام المضاف إليه مقامه.^(٤)

- أنه لا يجوز فصله مما قبله، ولا يُلفظ به إلا متصلاً، والتنوين كذلك، فقد شابهه لفظاً ومعنى، حيث إن الظاهر لا يفصل بينه وبين العامل، كما في المضاف والمضاف إليه، وشبهه به أيضاً؛ لأنه على حرف واحد ساكن كالتنوين، والدليل على استوائهما أنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يفصلان بينهما وبين بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر.^(٥)

(١) يُنظر: الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) يُنظر: للباب ٤٣١/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٧/٢، والهمع ٢٢١/٣.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/٣.

(٤) يُنظر: السابق نفسه.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/٣.

- أن المضمرة المتصلة بمنزلة التنوين، بدليل حذفه في النداء، نحو: (يا غلام)، كحذف التنوين؛ لأن الضمير كالتنوين في شدة اللزوم، وكما لا يُعطف على التنوين لشدة لزومه، لا يُعطف على ما أشبهه.^(١)، قاله الحوفي.^(٢)

وقد ضعف الكوفيون ما احتج به البصريون على صحة مذهبهم بالقياس، من مشابهة الضمير المجرور بالتنوين؛ وذلك لأن التنوين لا يُعطف عليه بوجه، ولا يُبدل منه ولا يُؤكد، وضمير الجر يُؤكد ويُبدل منه بإجماع، والعطف عليه أسوة بهما.^(٣)

وأما احتجوا به من اشتراط صحة حلول كل من المتعاطفين محل الآخر، فضعيف أيضاً؛ وذلك لأن حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه، لو كان شرطاً في صحة العطف لم يجز: رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وكم ناقيةً وفَصِيلِهَا، وِكُلِّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ، فكما لم يُمتنع فيها العطف، لا يُمنع في نحو: مررتُ بك وزيدٍ، وإذا بطل كونُ ما تعللوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز.^(٤)

(١) يُنظر: التصريح ١٥١/٢.

(٢) الحوفي هو: على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، كان نحويًا قارئًا، صنف البرهان في تفسير القرآن، وعلوم القرآن، والموضح في النحو، توفي سنة ٤٣٠هـ. (بغية الوعاة ١٤٠/٢).

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٢٤٧/٣.

وقد اختار مذهب البصريين، وحذا حذوهم جمعاً من النحويين منهم الأنباري^(١) والعكبري^(٢)، وابن عصفور^(٣)، والرضي^(٤).

قال ابن عصفور في سياق حديثه عن جواز العطف على الضمير المجرور: "ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة الشعر."^(٥)

وقال الرضي موافقاً للبصريين: "وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حلّ السعة مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه."^(٦)
الثاني: للكوفيين^(٧)، فقد ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقاً في سعة الكلام، وقد نُسب هذا إلى يونس، وقُطرب، والأخفش من البصريين.^(٨)

ومع تَبعية الفراء للبصريين في مذهبهم في القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقاً في سعة الكلام، لكنه أجازَه تبعاً للكوفيين في (ما) من قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي

(١) يُنظر: الإنصاف ٤٦٦/٢.

(٢) يُنظر: التبيان في علوم القرآن ١/١٦٥.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٢.

(٤) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩.

(٥) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٢.

(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩.

(٧) يُنظر: الإنصاف ٤٦٤/٢، وأوضح السالك ٣/٣٤٨، والتصريح ٢/١٨٢، ١٨٣.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٢.

النِّسَاء قُلِ اللَّهُ يُفْنِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴿١﴾، حيث قال:
"بالرفع عطفًا على (الله)، وبالجر عطفًا على (فيهن)".^(٢)

وللكوفيين في ذلك أدلة اعتمدوا عليها، فقد استدلوا على مذهبهم
بالقياس والسماع:

- أما القياس: فهو أن العطف تابع من التوابع الخمسة، فكما يجوز أن
يُبدل منه ويُؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يُعطف عليه من غير
إعادة جار.^(٣)

- وأما السماع: فقد استدلوا بما ورد في القرآن الكريم، والحديث الشريف،
وبما ورد من كلام العرب نظماً ونثراً. فأما ما استدلوا به من القرآن، فما
ورد في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾.^(٤) في
قراءة (الأرحام) بكسر الميم.^(٥) فاستشهدوا بالآية على أن (الأرحام)
معطوف على المضمرة المجرور من غير إعادة الجار، ويُؤيد هذه القراءة،
قراءة ابن مسعود: (وبالأرحام) بالباء.^(٦) ومنه ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾^(٧) فد(مَنْ) في موضع

(١) من الآية (١٢٧) من سورة النساء.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للقراء ١/٢٩٠.

(٣) يُنظر: روح المعاني للألويسي ٤/١٨٥.

(٤) من الآية (١) من سورة النساء.

(٥) قراءة الجر، ليعبي بن وثاب، وحمزة، وقرأها الجمهور بنصب الميم، وقرأ عبد الله بن
يزيد بضمها، (يُنظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١،
والبحر المحيط ٣/١٥٧).

(٦) يُنظر: البحر المحيط ٣/٤٩٨.

(٧) الآية (٢٠) من سورة الحجر.

خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم)^(١)، وأيضاً ما ورد من قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾، فد(ما) في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المجرور في (فيهن).^(٢)

ومن أدلتهم أيضاً ما ورد من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ﴾.^(٣) فقوله: (المسجد الحرام) معطوف على الضمير في (به) بدون إعادة الجار.^(٤)

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم أيضاً بما ورد من قول الرسول (ﷺ): "إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَّالًا"^(٥)، فقوله: (اليهود) في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور في (مثلكم)، والتقدير: إنما مثلكم ومثل اليهود.

واستدلوا بما ورد عن العرب، ما حكاه قُطْرُب من قولهم: (ما فيها عيرُهُ وفرسُهُ) بجر (فرسُهُ) عطفاً على الضمير المجرور وهو الهاء في (عيرُهُ).^(٦)

(١) يُنظر: الإنصاف ٤٦٤/٢.

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز ١٨/٢، والبحر المحيط ٨٢/٤.

(٣) من الآية (٢١٧) من سورة البقرة.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣.

(٥) الحديث رواه البخاري في كتاب الإجارة ١٤٦/١.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والتصريح

وأما ما استدلوا به نظماً، فنحو ما ورد من قول الشاعر:

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ * وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ^(١)

فقد عطف (أبي نعيم) على الضمير المجرور، وهو الهاء في (عنهم) دون إعادة الجار.

ومن أدلتهم أيضاً قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّ بِنْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٢)

فعطف (الأيام) المجرور على الكاف في (بك) دون إعادة الجار، والتقدير: بك وبالأيام.

وبالرغم من تبعية الزمخشري للبصريين، ونصرته الشديدة لهم، إلا أنه أجاز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْمْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ

(١) البيت من الكامل، ولا يُعرف قائله، ومن شواهد معاني القرآن للفراء ٨٦/٢، والإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٣، والبحر المحيط ١٤٨/٢. وذو الجماجم بضم الجيم، موضع في ديار بني تميم، وهو من وقائع العرب في الإسلام. والشاهد: قوله: (عنهم وأبي نعيم)؛ حيث عطف أبي نعيم على الضمير المجرور (الهاء في عنهم) دون إعادة الجار.

(٢) البيت من البسيط، ولا يُعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب ٣٢٣/٢، واللمع ص ٩٨٥، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٣، وشرح ابن عقيل ٦٦/٢.

ومعني: قريت: أخذت وشرعت، يقول: إن هجاءك الناس وشتهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه، فلا نعجب إذا أخذت في هجائنا. والشاهد: قوله: (فما بك والأيام)، حيث عطف الأيام على ضمير المخاطب وهو الكاف في (بك) دون إعادة الجار.

ذِكْرًا^(١). فقد أجاز في قوله تعالى: (أشد ذكراً) أن يكون مجروراً بالعطف على الكاف والميم في قوله تعالى: (كذكركم)، ولم يجز عطفه على (ذکر)، حيث قال: "وأشد ذكراً في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله: (كذكركم)".^(٢)

وقد صحح ابن مالك رأي الزمخشري، فعقب عليه قائلاً: "والذي ذهب إليه هو الصحيح - يريد الزمخشري-؛ لأنه لو عطف على (الذکر)، لكان (أشد) صفة لـ(ذكراً) وامتنع نصب الذكر بعده؛ لأنك لا تقول: ذكرك أشد ذكراً، وإنما تقول: ذكرك أشد ذكراً، وتقول: أنت أشد ذكراً، لا تقول: أنت أشد ذكراً...".^(٣)، هذا وقد ردّ البصريون ما استدل به الكوفيون، وخرجوه على ما يتفق مع مذهبهم، فقد قالوا فيما استدل به الكوفيون من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾: إن الأرحام في قراءة الجر، لا حجة لهم فيها من وجهين:

١- أن الأرحام ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْنَكُمْ رَقِيبًا﴾.^(٤)

وقد ردّ بعض المفسرين والنحويين تخريج البصريين للقراءة على هذا الوجه، فقد ردّه النحاس، بأنه خطأ من المعنى والإعراب؛ لأن حديث النبي (ﷺ)، دالٌّ على النصب، فقد قال (ﷺ): "يا أيها الناس اتقوا ربكم

(١) من الآية (٢٠٠) من سورة البقرة.

(٢) يُنظر: الكشاف ٢٧٥/١.

(٣) يُنظر: شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٠٧.

(٤) يُنظر: الإنصاف ٤٦٧/٢.

والأرحام"، فدل هذا على النصب؛ لأنه حصَّهم على صلة أرحامهم، ولو كان قسماً لكان قد حذف منه؛ لأنه لا يصح الكلام إلا عليه، وأيضاً فقد صح عنه (ﷺ): "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت".^(١)

٣- أن (الأرحام) مجرور بباء مقدره غير ملفوظ بها. وتقديره: وبالأرحام، فعُطفت لدلالة الأولى عليها، وذلك نحو: بَمَنْ تَمُرُّ أُمُّ، وعلى من تنزل أنزل، وكان إذا قيل لرؤية: كيف أنت؟ قال: خير عافاك الله، أي: بخير، فحذف الباء لدلالة الحال عليها.^(٢)

يقول الفارسي مشيراً إلى تأويل البصريين للآية السابقة: "ألا تراهم قالوا: مررتُ برجلٍ إن زيد وإن عمرو، فاستجازوا إضمار الجار لما ذكر قبله، وقد تأول بعض الناس، تساءلون به والأرحام على هذا".^(٣)، وقد ضعَّف الرضي هذا الوجه، معللاً بقوله: "وهو ضعيف؛ لأن حرف الجر لا يعمل مقداراً في الاختيار، إلا في نحو: (والله لأفعلن)، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول".^(٤)

وأما ما استدل به الكوفيون من قوله تعالى: ﴿قِتَالٍ فِيهِ قُلٌ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فقالوا: أن (المسجد) في الآية مجرور بالعطف على سبيل الله، لا على الضمير في (به)، والتقدير: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام.^(٥)

(١) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٤٦٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٧.

(٣) يُنظر: المسائل البصريات ٦٣٥/١.

(٤) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢.

(٥) يُنظر: الإنصاف ٤٧١/٢.

وقد رُدَّ هذا التخريج بأنه ليس معطوفاً على (سبيل الله)؛ لأنه صلة المصدر، وجره على (سبيل) يجعله متعلقاً بالمصدر (صد)، إذا التقدير: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، فهو من تمام عمل المصدر، وقد فصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

وأما ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾، فقد رُدَّوه من وجهين:

الأول: أن (ما) ليس في موضع جر، وإنما في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة، والتقدير: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم وهو القرآن. (١)

والثاني: أن (ما) تكون في موضع جر، ولكن بالعطف على النساء، في قوله تعالى: ﴿ يستفتونك في النساء ﴾. (٢)

وأما ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ فخرجه على أن (مَنْ) في موضع نصب بالعطف على (معايش)، أي: جعلنا لكم فيها المعاييش والعييد والإماء (٣)، أو منصوب بفعل محذوف، تقديره: وأعشنا من لستم له؛ لأن المعنى: أعشاكم وأعشنا من لستم، وليس في موضع خفض بالعطف على الضمير المجرور في (لكم).

وأما ما استدل به الكوفيون من الشعر من قول الشاعر:

(١) يُنظر: الإنصاف ٤٦٧/٢، والتبيان ٢٨٠/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٤١/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٦.

فاليومَ قد بُتَّ تَهْجُونًا وَتَشْتِمْنَا * فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ .

فقالوا: إن (الأيام) مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك).

وعليه يتبين أن التأويلات التي ذهب إليها البصريون حيال أدلة الكوفيين فيها من التكلف والتعسف ما يكفي لردّها، وهذا مما يقوى مذهب الكوفيين ويؤيده.

الثالث: لبعض النحويين كالجرمي، والزيادي^(١)، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنه إذا أُكِّد الضمير المجرور المتصل بالضمير المنفصل المرفوع جاز العطف عليه دون إعادة الجار، نحو: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، ومررتُ به نفسه وأخيه، وذلك قياساً على الضمير المرفوع.^(٢) وقد نُسب هذا الرأي أيضاً للفراء من الكوفيين.^(٣)

يقول الأشموني في حديثه عن هذه المسألة: "في المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أُكِّد الضمير، جاز نحو: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، وهو مذهب الجرمي، والزيادي، وحاصل كلام الفراء، فإنه أجاز مررتُ به نفسه وزيدٍ، ومررتُ بهم كلهم وزيدٍ".^(٤)

(١) الزيادي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن زياد الزيادي، نحوي لغوي، قرأ على الأصمعي وغيره، من مؤلفاته: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه، تُوفي سنة ٢٤٩هـ. (إنباه الرواة ٢٠١/١، وبغية الوعاة ٤١٤/١).

(٢) يُنظر: الارتشاف ٦٥٨/٢، والهمع ٢٢٢/٣.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٦٥٨/٢.

(٤) يُنظر: شرح الأشموني على الألفية ١١٥/٣، ١١٦.

وهذا الرأي مخالف لرأي سيبويه، فلم يُجَوِّزِ مذهب الجرمي والزيادي، حيث قال: "ولا يحسن لك أن تقول: مررت بك أنت وزيد، كما جاز فيما أضمرت في الفعل، نحو: قمت أنت وزيد؛ لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه".^(١)

وهذا الرأي مردود، فقد رده الرضي، معللاً ذلك بقوله: "... لأنه لم يُسمع ذلك، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف".^(٢)

وتأسيساً على ما سبق من بيان رأي النحويين، وما ورد فيها من سماع ثابت عن العرب، فإنه يمكن القول بأن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، هو الصحيح والأولي بالقبول، إذ يشهد بذلك السماع والقياس.

يقول أبو حيان بعد استشهاده لمذهب الكوفيين: "فأنت ترى هذا السماع، وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة ببيل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز".^(٣)

فورد ما ذهب إليه الكوفيون في القراءات المتواترة، والشواهد الشعرية، يُرَجِّح مذهب الكوفيين، ولا داعي إلى ردها وتأويلها، كما ادعي

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٣٨١.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٦.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٢/١٤٨.

البصريون، لأن فيه كثير من التكلف والتعسف، وما لا يحتاج إلى تأويل أولي مما يحتاج.

رأي السيوطي:

ذكر السيوطي مذهب النحويين في حكم العطف على الضمير المجرور فعرض رأي البصريين، في أنه يجب إعادة الجار؛ لأنه الأكثر، كما عرض رأي الكوفيين في تجويزهم العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فقال: "ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره، أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عود قال تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾... وهذا رأي الكوفيين ويونس، والأخفش، وصححه ابن مالك وأبوحيان خلافاً لجمهور البصرية في قولهم بوجوب إعادة الجار؛ لأنه الأكثر نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُكِّ﴾، واحتجوا بأن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه".⁽¹⁾

يتبين من استعراض السيوطي لمذاهب النحويين في حكم العطف على الضمير المجرور أنه خالف البصريين في وجوب عود الجار عند العطف على الضمير المجرور ويدل على مخالفته قوله: "خلافاً لجمهور البصريين في قولهم بوجوب إعادة الجار"، ويتبين أيضاً موافقته مذهب الكوفيين ومن وافقهم بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة

(1) همع الهوامع ٢٦٨/٥.

الجار، دليل ذلك قوله: " ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره " أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عود قال تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾.... وهذا رأي الكوفيين ويونس، والأخفش، وصححه ابن مالك وأبوحيان^(١).

وعليه يمكن القول أن اختيار السيوطي لمذهب الكوفيين ومن تبعهم؛ في جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ومخالفة ما عداه اختيار صواب؛ لأن السماع يُعضده والقياس يقويه، فأما السماع فيتمثل في كثرة الشواهد التي تشهد بصحة مذهبهم وتؤكدده، وتنوعها بين النظم والنثر. أما القياس، فهو أنه كما جاز أن يُبدل من الضمير ويُؤكّد من غير إعادة الجار، جاز أن يُعطف عليه من غير إعادة جار.

(١) المرجع السابق ٢٦٩/٥.

الخاتمة والنتائج:

وفي ختام هذه الدراسة لا بدّ لي أن أشير إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، وهي كالتالي:

أولاً: نتائج حول الخلاف النحوي في القرن العاشر:

- تعددت أسباب ظهور الخلاف النحوي ولعبت السياسة فيه دوراً كبيراً في تطوره.

- لم يقتصر الخلاف النحوي على البصريين والكوفيين، بل تجاوزهم حتى وقع بين أبناء المدرسة الواحدة، إضافة للخلاف العام بين الذي لا يرتبط بمدرسة معينة.

- لم يأخذ الخلاف النحوي طابع الجدّ والحدة والتنافس العنيف إلا في عهد سيبويه والكسائي.

- استمر الخلاف النحوي على أشده طيلة القرن الثالث الهجري بين تلاميذ الكسائي والفرّاء؛ خاصة بين ثعلب والمبرد، ثم خفّ الخلاف ولم يبقَ منه إلا صور ضئيلة بعد وفاة المبرد وثلثه.

- ازدهرت الحياة العلمية في مصر عقب هزيمة التتار؛ فوفد إليها العلماء والمفكرون من الشرق والغرب، وصارت قبلة لطلاب العلم.

- قام نحاة القرن العاشر الهجري مع من سبقهم بقليل وخلفهم بقليل بدور كبير في حفظ التراث النحوي، إذ تعاملوا مع النحو بطريقة فريدة؛ ففضى أغلبهم نصف عمره في طلب العلم.

- لا توجد كتابات مباشرة حول المنهجية النحوية في القرن العاشر الهجري؛ وكل ما وُجد كُتب تحت مُسميات أخرى؛ مبنوثاً في كتب التراجم والأعلام، وبعض الشروح والحواشي النحوية.
- كان لنحاة القرن العاشر الهجري منهج خاص في تناول القضايا النحوية؛ شرحاً وتحقيقاً.
- كان مذهب نحاة القرن العاشر خليطاً من المذاهب النحوية المختلفة، على الرغم من انفرادهم بآراء جديدة أحياناً كثيرة، وعليه فمذهب أغلبهم أقرب إلى مذهب البغداديين.
- غلب على نحاة القرن العاشر سرد واستقصاء آراء النحويين في القضية الواحدة قبل الترجيح؛ لأن أغلبهم كانوا شراحاً وأصحاب حواشٍ؛ والسرد والاستقصاء من مميزات الشروح والحواشي.
- غلب على نحاة القرن العاشر الأخذ بالظاهر والشائع في التخريجات النحوية، وعدم اللجوء للتأويلات إلا في الضرورة؛ وذلك لتأخرهم التاريخي عن العصر الذهبي للخلافات.
- عُرف عن نحاة القرن العاشر عرض المادة العلمية بأسلوب قوى رصين في عبارات مباشرة واضحة لا تحتاج للتوضيح كما شاع عن بعض النحويين كابن هشام، وعلة ذلك أنهم شراح وأصحاب حواشٍ؛ فلم يجدوا أفضل من الوضوح أسلوباً.
- اقتصر نحاة القرن العاشر في استشاداتهم على ذكر الأجزاء أو الكلمات محل الشاهد فقط. وقد يكونوا اقتدوا في ذلك بابن هشام، وربما رغبتهم في الإيجاز كانت هي الدافع.

- غلب على شروح وحواشي نحاة القرن العاشر ظاهرة (المزج بين الشرح والتمتن)، مع توظيف سياق الكلام والقرائن اللفظية للتفريق بينهما، مثل خالد الأزهري والقوجوي.

- عُرف عن بعض نحاة القرن العاشر تحامله الواضح على أصحاب التصانيف؛ مثل الدماميني في (تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب) والذي تحامل فيه على ابن هشام.

- شاع عن بعض نحاة القرن العاشر ظاهرة التعقب مثل الشمّنى الإسكندري في شرحه (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام)؛ حيث تعقب الدماميني في حاشيته على المغني.

- كان يغلب على بعض نحاة القرن العاشر مناقشة المصنفين افتراضياً في بعض ما ذكروه في كتبهم مثل الأشموني في منهج السالك إلى ألفية بن مالك.

ثانياً: نتائج حول السيوطي وكتابه:

- السيوطي أحد نحاة العصور المتأخرة الذين قامت أعمالهم على النظر فيما تركه السابقون، ومن هنا فلا نكاد نجد له تفرداً من حيث الآراء الجديدة؛ لأن علم النحو قد استقر منذ فترات طويلة، وإنما برع في التوفيق بين الآراء وجمعها وطرق تصنيف الموضوعات.

- اعتنى السيوطي بالسماع عناية بالغة، تمثلت في كثرة استشهاده بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، كما اعتمد في معظم آرائه على القياس كأصل من الأصول النحوية.

- كان السيوطي يُضعف الاستشهاد بالحديث الشريف على ما خالف القواعد النحوية؛ لأن أغلب الأحاديث مروى بالمعنى، كما كان مقلداً في الاستشهاد بالنثر مقارنة بالشعر، فلا تكاد شواهد النثرية تصل إلى (خمسة وسبعين) شاهداً في كتابه الهمع.

- أسس السيوطي أسلوبه في الهمع وكأن أحداً يسأله: لم اخترت هذا الرأي فتراه يعلل ويبرر لاختياره، وعليه فقد كثرت تعليقاته بشكل ملحوظ.

- تفرد السيوطي ببعض الآراء النحوية المميزة منها:

* مخالفته النحويين في إعراب الأسماء الستة ورده المشهور من أنها معربة بالحروف نياية عن الحركات، ووصفه بالشذوذ، وأيد من قال بأنها معربة بحركات مقدرة. مستدلاً بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يُعدّل عنه.

* مخالفته الكوفيين في أن الأصل في ضمير المتكلم (أنا) هو الضمير بأكمله، فقد رأى أن الأصل فيه هو (أن) والألف زائدة موافقاً بذلك البصريين مستدلاً بحذف الألف من الضمير عند الوصل.

* مخالفته أكثر النحويين في منع تعدد الخبر لمبتدأ واحدٍ ومخالفته لهم أيضاً في جواز التعدد بشرط الاتحاد في الإفراد والجملة أو قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً، وجوّز تعدد الخبر لمبتدأ واحد دون قيد قياساً على الصفات؛ لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده، فكما تتعدّد الصفات لموصوفٍ واحد، فكذلك تتعدّد الأخبار لمبتدأ واحد.

- مخالفته البصريين في حكم إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، فقد جَوَّزَ إعمالها عمل (ليس)؛ لمشاركتها له (ما) في النفي وكونها لنفي الحال، ولمجيء السماع بذلك.

(فهرس المصادر والمراجع)

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفه والبصره: (لعبد اللطيف الزبيدي). ت: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٧م.
- الإئتقان فى علوم القرآن: (السيوطي). ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلميه، ٢٠٠٣ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: (لأبي حيان الأندلسي). ت: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهره، ط. (١)، ١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب: (لأبي حيان الأندلسي). ت: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهره، ط. (١)، ١٩٨٤م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: (لابن القيم الجوزية). ت: محمد السهيلي. مكتبة أضواء السلف، ط. (١)، ٢٠٠٢م.
- الأزهية في علم الحروف: (للهروي). ت: عبد المعين الملوحى. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط. (١)، ١٩٨١م.
- أسرار العربية: (للأنباري). ت: حسين شمس الدين. دار الكتب العلميه، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٧م.
- الأشباه والنظائر: (للسيوطي). ت: عبد القادر الفاضلي. المكتبة العصريه، ط. (١)، ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو: (لابن السراج). ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (٣)، ١٩٨٨م.
- أصول النحو العربي: محمد خان، مطبعة جامعة محمد خير. بسكره ٢٠١٢.
- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: (لبكري عبد الكريم)، دار الكتاب الحديث، ط. (١)، ١٩٩٩م.
- الأعلام: (للزركلي). دار العلم للملايين، بيروت، ط. (٥)، ١٩٨٠م.

- الإعراب في جدل الإعراب: (لابن الأنباري). ت: سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: (للسيوطي). ت: حمدي عبد الفتاح خليل. ط. (٢)، ٢٠٠١م.
- الأمالي: (لابن الحاجب). ت: فخر سليمان قدارة. دار عمّار، عمّان، ط. (١)، ١٩٨٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: (للقفطي). ت: محمد أبو الفضل. مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٦م.
- الانتصار لسبويه على المبرد: (لابن ولاد). ت: عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط. ١٩٩٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: (للأنباري). ومعه: الانتصاف من الإنصاف. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. ١٩٩٣م.
- الأنموذج في النحو: (للزمخشري). دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: (لابن هشام). ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. (٣)، ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي: (للفارسي). ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط. (٢)، ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل: (لابن الحاجب). ت: موسى العليبي. طبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو: (للزجاجي)، ت: مازن مبارك. دار النفائس، ط. (٦)، ١٩٩٦م.

- بدائع الزهور في وقائع الدهور: (لمحمد بن إياس). ت: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ط. ١٩٨٢م.
- البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع: (لشوكاني). دار المعرفة للطباعة، بيروت، ٢٠٠٤م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: (لابن أبي الربيع) ت: عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، ط. (١)، ١٩٨٧م.
- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: (للسيوطي). ت: أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، ط. (٢)، ١٩٧٩م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية: (للسيوطي). ت: أحمد إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط. (١)، ٢٠٠٠م.
- تاريخ الرُسل والملوك: (للطبري): ت: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف (ط ٢)، ١٩٦٧م.
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: (لمحمد المختار ولد أباه). دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- التبيين عن مذاهب النحويين؛ البصريين والكوفيين: (للعكبري). ت: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط. (١)، ٢٠٠٠م.
- تذكرة النُحاة: (لأبي حيان الغرناطي). ت: عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: (لأبي حيان الأندلسي). ت: حسن هنداوي. دار القلم، ط. (١)، ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: (لابن مالك). ت: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح: (لخالد الأزهرى) ت: عبد الفتاح بحيري. الزهراء للإعلام، ط.(١)، ١٩٩٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح: (لخالد الأزهرى) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- توجيه اللمع : (لابن الخباز)، على شرح اللمع لابن جني، ت: فايز دياب، دار السلام، ط.(١)، ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : (للمرادى). ت: عبد الرحمن سليمان. دار الفكر العربي، ط.(١)، ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو: (للزجاجي)، ت: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، ط.(٧)، ١٩٩٦م.
- الجني الداني في حروف المعاني: (للمرادى). ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم، ط.(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: (لعلاء الدين الإربلي). ت: حامد نبيل. مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- الحجة في القراءات السبع: (لابن خالويه). ت: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٩٩٩م.
- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: (للسيوطي). ت: أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتاب العربي، ط.(١)، ١٩٦٧م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، ط(٢)، ١٩٩٣

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: (لعبد القادر البغدادي). ت: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط.(٣)، ١٩٨٩م وطبعة مطبعة المدني، ط.(٣)، ١٩٩٦م.
- خزانة التراث (فهرس شامل لعناوين المخطوطات وأماكنها وأرقام حفظها في مكتبات العالم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع. بدون تاريخ.
- الخصائص: (لابن جنبي). ت: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط. ١٩٥٢م.
- الخلاف بين النحويين: السيد رزق الطويل (٣٦) المكتبة الفيصلية، ط(١)، ١٩٨٥.
- دراسات في كتاب سيبويه. (لخديجة الحديثي)، وكالة المطبوعات. الكويت. ط. ١٩٧٤م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: (للشُنْقِيْطِي). ت: عبد العال مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، ط.(١)، ١٩٨١م.
- دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي. أحمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٦.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: (للمالقي). ت: أحمد الخراط. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: (محمد باقر زين العابدين)، مكتبة اسماعيليان، طهران، ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب: (لابن جنبي). ت: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط.(٢)، ١٩٩٣م.
- سنن أبي داوود. ت: السيد محمد، عبد القادر عبد الخير، سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط. ١٩٩٩م.

- السيوطي سلسلة أعلام العرب (٣٧) عبد الحفيظ فرغلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٠م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (لابن العماد الحنبلي). دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ٢٠١٢.
- شرح أبيات سيويوه: (للسيرافي). دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب: (للبيغدادي). ت: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، ط. (١)، ١٩٧٣م.
- شرح الأشموني للألفية: (منهج السالك لألفية ابن مالك). ت: عبد الحميد السيد. المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: (المسمى: منهج السالك لألفية ابن مالك)، ومعه: واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك، محي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، ط. (٣) بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن مالك: (لابن الناظم). ت: باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل: (لابن مالك). ت: عبد الرحمن السيد، بدوى المختون، هجر للطباعة، ط. (١)، ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل: (لابن مالك). ت: عبد القادر عطا، طارق فتحي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح: (لخالد الأزهرى). وبهامشه: حاشية يس. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح جُمَل الزجاجي: (لابن عصفور). ت: صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٩م.

- شرح جُمَل الزجاجي: (لابن خروف الإشبيلي)، ت: سلوى عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.
- شرح شذور الذهب: (لابن هشام الأنصاري). ومعه كتاب مُنتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. ٢٠٠٣م.
- شرح شواهد الإيضاح للفارسي: (لعبد الله بن بري). ت: مصطفى درويش. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني: (للسيوطي). محمد الشنقيطي، المطبعة البهية بمصر، بدون تاريخ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (لابن عقيل). ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، ط. (١)، ٢٠٠٠م.
- شرح عيون الإعراب: (لابن فضال المجاشعي). ت: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: (لابن هشام). ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. (٢)، ٢٠٠١م.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: (للكافيجي). ت: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط. (٢)، ١٩٩٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب: (للاستراباذي). ت: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط. (١)، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية: (لابن مالك). ت: عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، ١٩٨١م.
- شرح كتاب سيبويه (للسيرافي). ت: رمضان عبدالنواب، محمود فهمي حجازي، وآخرون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

- شرح المُفَصَّل: (لابن يعيش). ت: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ٢٠٠١م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: (للسلسلي). ت: الشريف الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط. (١)، ١٩٨٦م.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: (لطاشكُزُري زَادَة)، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- الشواهد النحوية: (لأحمد ماهر البقري). دار المعارف، ط. ١٩٨١م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. (للسخاوي). دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩١م.
- طبقات النحويين واللغويين: (للزبيدي). ت: محمد أبو الفضل دار المعارف، ط. (٢)، ١٩٨٣م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني. شرح: خالد الأزهري: ت: البدرابي زهران. دار المعارف، ط. (١)، ١٩٨٣م.
- في أصول النحو: (لسعيد الأفغاني). المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- القياس في اللغة العربية: (لمحمد الخضر الحسين)، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣هـ - ١٩٣٢م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: (لسعيد جاسم الزبيدي). دار الشروق، عمان، ط. ١٩٩٧م.
- الكافية في النحو: (لابن الحاجب). دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- الكامل في اللغة والأدب: (للمبرد). أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط. (١)، ١٩٩٧م.

- الكتاب: (لسيويه). ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. (٣)، ١٩٩٥م.
- (الكشاف): (لجار الله الزمخشري). دار المعرفة للنشر، بيروت، لبنان، ط. ٢٠١٣م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: (لمكي القيسي). ت: محي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (٣)، ١٩٨٤م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (لحاجي خليفة). دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: (لنجم الدين الغزي). ت: جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. (٢)، ١٩٧٩م.
- اللباب في علل البناء: (للعكبري). ت: غازي طليعات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٥م.
- لسان العرب: (لابن منظور)، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٠م.
- اللمع في العربية: (لابن جني). ت: حسين محمد شرف، ط. (١)، ١٩٧٨م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: فتحي حمودة، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون تاريخ.
- مجالس ثعلب: (أبو العباس بن يحيى). ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط. (٥)، ١٩٨٠م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (لابن جني). ت: عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، ط. (١)، ١٩٩٨م.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع: (لإبراهيم السامرائي). دار الفكر، عمان، ط. (١)، ١٩٨٧م.
- المدارس النحوية: (لشوقي ضيف). ط. (٧)، دار المعارف، ١٩٧٧.

- مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية: (لمحمود أبوكتة الدراويش). مؤسسة زهران، عمان، الأردن، ١٩٩٠م.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن: (لعبد العال مكرم). مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ت: أبو الفضل إبراهيم. مكتبة نهضة مصر. القاهرة، بدون تاريخ.
- مراتب النحويين: (لأبي الطيب النحوي). ت: حسن هنداوي، دار المنارة للطباعة، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٧م.
- المزهرة في علوم اللغة: (للسيوطي). ت: جاد المولى، وآخرون، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط. (٣)، بدون تاريخ.
- المسائل الخلافية في النحو: (للعكبري). ت: عبدالفتاح سليم. مكتبة الأزهر، ط. (١)، ١٩٨٣م.
- المُساعد على تسهيل الفوائد: (لابن عقيل). ت: محمد بركات. دار المدني، ط. (٥)، ١٩٨٤م.
- معالم الأدب العربي في العصر الحديث. عمر فروخ: (ط١). بيروت: دار العلم للملايين. ١٩٨٥م.
- معاني الحروف: (للمرمانى). ت: عبد الفتاح شلبي. مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة. ط. (١)، ١٩٩٢م.
- معاني القرآن وإعرابه: (للزجاج). ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: (للفراء). ت: أحمد نجاتي، ومحمد النجار. دار الكتب المصرية، ط. (٣)، ٢٠٠١م.
- مُعجم الأدباء: (للياقوت الحموي). دار الفكر، ط. (٢)، ١٩٨٠م.

- معجم المؤرخين المسلمين حتى القرن الثاني عشر الهجري: (ليسري عبد الغني)، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ١٩٩١ م.
- مُعجم المؤلفين: (لعمركالة). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧ م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: (ليوسف سركييس). مطبعة سركييس، القاهرة، ١٩٢٨ م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: (لإميل يعقوب). دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٦ م.
- المعجم الوافي في النحو العربي: (لتوفيق الحمد، ويوسف الزغبي). دار الجيل، بيروت، ١٩٨٤ م.
- مغني اللبيب: (لابن هشام الأنصاري). ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط. ٢٠٠٣ م.
- المفصل في علم العربية: (للزمخشري). دار الجيل، بيروت، ط. (٢)، ٢٠٠٣ م.
- مقاييس اللغة: (لابن فارس). ت: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربي، ط. (١)، ١٩٤٥ م.
- المُقتضب: (للمبرد). ت: عبد الخالق عزيمة، طبعة لجنة دار إحياء التراث، ١٩٩٤ م.
- المقرب: (لابن عصفور). ت: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط. (٢)، ١٩٧٢ م.
- منهج الأشموني في توضيح التوضيح، عماد حمد، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد (٤٧) عدد (٢)، ٢٠٢٠ م.
- موازنة بين شرح قواعد الإعراب للأزهري وللقوجوي: هبة إبراهيم. (ماجستير)، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨ م.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: (لخديجة الحديثي). وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو: (للسهيلي). ت: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر، ط. (٢)، ١٩٨٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: (للأنباري). ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن ط. (٣)، ١٩٨٥م.
- نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين. مجلة اللغة العربية بالقاهرة. السقا مصطفى، العدد (١٠)، ١٩٥٨.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: (لمحمد طنطاوي). دار المعارف، ط (٢)، ١٩٩٥م.
- النشر في القراءات العشر: (لابن الجزري). ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٨م.
- النكت في تفسير الكتاب لسيبويه: (للأعلم الشنتمري). ت: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط. (١)، ١٩٩٩م.
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين: (لإسماعيل البغدادي). دار الفكر، ط. ١٩٨٢م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (للسيوطي ت ٩١١هـ). ت: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
- الوسيط في تاريخ النحو العربي: (لعبد الكريم الأسعد). دار الشروق، الرياض ط. (١)، بدون تاريخ.
- وفيات الأعيان: (لابن خلكان). ت: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط. (١)، ١٩٤٨م.

